تفكيك الديموقراطية

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٨١٧٢١٣ - ٣١٥٨٥٩
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. رفيق حبيب

تفكيك الديموقراطية

دار الشروق

مقـــدمـــــة

فى الصفحات التالية رؤية لمجمل المعارك السياسية والثقافية ، التى شغلت من عمر أمتنا سنوات وسنوات ، وهى رؤية للحادث فى نهاية القرن العشرين ، ومحاولة ضمنيـة للخروج من تلك المعـارك ، قبل مقدم القـرن القادم . أو ربما هى محاولة تفجير المعارك ، حتى نخرج من دائرتها الجهنمية . ليست ـ بالطبع ـ القول الفصل ، ولكنها محاولـة للبحث عن نهاية لدوامة المعـارك التى لطخت ثوب الأمة .

ولمعالجة المعـارك ، ومواجهتهـا أساليـب عدة . منهـا التحليل ، ومحاولـة الفهـم ، والتفسير . والمحاولـة التـى نحـن بصددهـا فيهـا مـن كل ذلـك ، بالإضافة إلى كـونها تجريبا للصراحة ، وخروجا عن أى قنـاع ، فهى بعيدة عن المناورة ، وبعيدة عن أى محاولة للتجميـل . فهى عرض لا تنقصه الصراحة ، وصراحة لاتنقصها الجرأة ، أو هكذا نظن .

والهدف مـن ذلك ، أن نخـرج معـارك الساحـة عـن أى التباس سـائد ، ونفتح الجرح فى أعماقه . وفى ذلك نداء لعقلاء الأمـة ، لرؤية واقعنا كما هو بلا رتوش ، حتى نتدبر أمرنا ، قبل أن يفعل غيرنا ذلك .

ولاشـك أن كـل معـالجة متحيزة ، لأنها رؤيـة تعبر عـن صـاحبهـا . وفى المعارك ، وتحت وابل الرصاص ، ووسط جو مشحون بالعنف ، وملبد بسحب

المحاكمات العسكرية والقوانين سيئة السمعة ، فى جو كهذا نقول إن التحيز فريضة لايمكن الفكاك منها . فكل رؤية هى انتصار لفكرة ، وحرب على فكرة أخرى . وعندما تصاب أمة بالأزمات ، كأمتنا ، يصبح التحيز فى حد ذاته كفاحاً ونضالاً ، لأنه إعلان مبادىء ، ورسالة تحمل سلاح الإيمان ، وتواجه بسلاح الترهيب .

والصفحات التالية مشاهد للمعارك السياسية الراهنة التى تشغل عقل ووجدان أمة العرب والمسلمين ، وهى مشاهد من منظور متحيز ، لمقولة أننا أمة العرب والمسلمين ننتمى إلى حضارة متميزة ، ومختلفة عن غيرها . ولذلك ، فلنا قيمنا التى لا يجوز أن نتنازل عنها . ومن خلال هذا التحيز الواضح لقيم الحضارة العربية الإسلامية ، نعرض لمشاهد واقعنا المعاصر ، ومعاركه ، ورموزه ، وشعاراته .

لذلك نخضع مقولات الحياة السياسية لقيمنا ، فنرى الديمقراطية من خلال تحيزنا القيمى ، ونكشف أبعادها ودلالاتها وأساليبها ، وكذلك بالنسبة للحداثة والتقدم والليبرالية وغيرها من شعارات هذا الزمن . ولا نظن أن فى ذلك تحيزا مكروها ، بل هو التحيز الوحيد الجائز ، تحيز الأمة لقيمها ضد كل ما يفرض عليها .

د . رفيق حبيب

فبراير ١٩٩٦

استعمار صناعة محلية

عندما نعود إلى نهايات القرن التاسع عشر ، تظهر فى أفق التاريخ قضية الاحتلال العسكرى ، بكل أبعادها . تلك القضية التى فجرت مشاعر الوطنية الصادقة ، لتدفع أبناء هذا الوطن نحو معركة الاستقلال . وتبرز أسماء مثل أحمد عرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، وكلهم رموز تلك المرحلة ، التى تجمع فيها أبناء الشعب معاً ، كتلة واحدة فى مواجهة الاستعمار . ومالبث القرن العشرون على الوصول إلى منتصفه ، حيث قامت ثورة يوليو ، على يد جمال عبد الناصر وصحبه ، لتعيد لمصر استقلالها . وبعد أقل من نصف قرن من ثورة يوليو ، علينا أن نسأل أنفسنا بصدق ، هل تحقق الاستقلال ؟!

إن كفاح الشعب عبر السنوات الطويلة ، ليس دون فائدة . فما أنجز على أرض الواقع ، هو جزء أصيل من تاريخ النضال الوطنى . مع هذا يظل السؤال حائراً ، فالاستقلال كما فهمناه من التاريخ ، كان جلاء قوات الاحتلال العسكرى . ولكن الاستقلال كما نفهمه الآن ، مع نهايات القرن العشرين ، ليس هو جلاء القوات ، بل جلاء الأفكار والنفوذ والهيمنة . لذلك عدنا بعد هذه القصة الطويلة من الكفاح ، نطالب مرة أخرى بالاستقلال وهذه المرة نواجه مشكلة معقدة ، فالاحتلال موجود ، وغير منظور. وحتى ندركه لن ينفعنا البصر ، بل نحتاج للبصيرة .

تلك بالفعل إشكالية اللحظة الراهنة ، فعندما نجد أمامنا قوة محتلة غاشمة ، ترفع السلاح فى وجه أبناء الوطن ، عندئذ يسهل أن نحشد قوانا تجاهها ، ولكن عندما تختفى رموز الاحتلال ، ويصبح احتلالا ضمنيا غير صريح ، تتعقد الأمور وتتوه منا العلامات والرموز ، ويصعب أن نعرف العدو من الصديق . ولكن هل بالفعل لم يتحقق الاستقلال ؟!

إن العودة للوراء قليلاً ، تنفع فى تتبع مسيرة الأحداث . فقوات الاحتلال الغربى ، جاءت فى أشكال رمزية ، قبل وبعد ، قدومها فى شكل عسكرى سافر . إن وقائع مسيرة الأمة تكشف عن طوفان من الأفكار الغازية ، التى تدفقت على البلاد خلال القرن التاسع عشر ، وفى نهاية تدفق الأفكار ، جاءت قوات الاحتلال . وقبل أن يضع الجندى قدميه ليستعمر البلاد كان التاجر قد سبقه ، ووضع قدميه وحقق الهيمنة على اقتصاد البلاد . فالاحتلال بدأ مستتراً بالأفكار ، ثم بالأموال ، وتحول سافراً بالقوات العسكرية . وعندما احتلت الأفكار مساحة من العقل ، كونت لها أتباعا من أبناء الوطن أنفسهم . وعندما دخلت الأموال لتحتل مساحة أخرى ، تجمع حولها أصحاب مصالح من الوطنيين أنفسهم . وكذلك فإن القوات العسكرية ، وهى تمارس عملها ، جذبت حولها بعض العملاء .

والأفكار احتلت العقول ، والأموال استعمرت المصالح ، وعندما رحل الاستعمار العسكرى ، واجه قادة يوليو استعمار المصالح الذى بقى معركة ذات دلالة فى وجدانهم ووجدان الشعب . وبقى السد العالى ، رمزاً لمقاومة استعمار المصالح . ولكن الطابور الخامس للاستعمار والذى سبق قدومه ، استمر بعد خروجه ، وظل مؤثراً طيلة معارك استقلال المصالح ، وكان هو استعمار العقول وأتباعه .

وعندما كنا تحت الاحتلال ، كنا نواجه عملاءه ، وبعد خروج الاحتلال اختفى العملاء ، وبقى الوكلاء . فالأفكار التى استعمرت عقول القلة ، ظلت تجد أرضية لها من بين أبناء الوطن ، حتى كونت جماعة وكلاء الغرب . واستمر تأثير الاستعمار الثقافى ، بأشكاله المتعددة ، طيلة مراحل الكفاح ضد الاستعمار العسكرى ، وبعد جلائه ، وحتى الآن . وظل استعمار الأفكار ، هو الأرضية الثابتة ، لنزع كل احتمالات استقلال الأمة . فهو المرحلة التى مهدت لغيره من أشكال الاستعمار ، وهو كذلك العنصر الذى جعل الاستقلال الحقيقى وهماً ، سرعان ما يتبخر .

وبعد مرحلة من محاولة استقلال المصالح والقرار الوطنى . عدنا مرة أخرى إلى استعمار المصالح ، بل واستعمار القرار السياسى . وكان ذلك تحت مظلة الانفتاح الساداتى ، حيث عادت منظومة الهيمنة للاكتمال . ونشط وكلاء الغرب فى المجال الثقافى والاقتصادى والاجتماعى ، من خلال مظلة واسعة من شبكة المصالح . ومع تزايد الوكلاء الغربيين ، تزايدت حدة ترابط المصالح ، لتكون نخبة حاكمة لأبناء الوطن ، ومحكومة من العالم الغربى .

نعم ، إننا لا نعانى من استعمار عسكرى خارجى . ولكننا نواجه استعمارا اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، استعمار لا يفرض نفسه من خلال الجيوش الغربية ، بل يفرض نفسه من خلال وكلاء الغرب ، إنه استعمار صناعة محلية !! فهل تحقق الاستقلال ؟! لا ، فالأفكار والقيم والمبادىء التى تحكمنا ليست منا ، والمصالح والنخب الحاكمة ، هى نموذج مفروض لم تختره الأمة ، لذلك فهو نموذج يستعمر عقل ووجدان الأمة ، ويسيطر على مصيرها وقرارها .

فالنموذج الغربى ، إذن يحكمنا من خلال رموز مصرية ، ويفرض هيمنته

ومصالحه من خلال شخوص مصريـة . وما تحقق على أرض مصر ، هو نفسه ما يتحقـق فى العالم العربى الآن ، فـالواقع أن مصر استسلمـت أولاً ، بفضل التنازلات السـاداتية ، وأصبح ذنبها لا يغتفـر ، لأنها قادت العالم العـربى إلى مرحلـة التنازلات الكبرى . تلك التنـازلات التى بات واضحـاً أنها تقترب من التنازل عن الهوية العـربية الاسلامية ، من أجل الشرق أوسطيـة المزعومة . وما يحدث الآن فى الساحة العربية يحقق للغرب ما لم يستطع تحقيقه بقوة السلاح ، مضافاً له ميزة هامة ، وهى أن الاستعمار اكتسـب ملامح عربية ، فأصبح من الصعب أن تعرفه وتميزه وتناضل ضده .

وملامح الاستعمار المحلى ، لا تختلف عن الاستعمار الخارجـى السافر ، مما يؤكـد أن النتائج والغـايات واحـدة . فوكـلاء الغرب المحليـون ، من حكـام ونخب ، يقـومون بدور السلطـة الأعلى ، المالكة للرسالـة الحضارية ، رسـالة التقدم والرخاء . وهى نفس المبررات التى ساقها الاستعمار نفسه ، عندما جاء ليحتل بلادنا ، تحت زعم أنه صاحب رسالة حضارية تجاه الشعوب المتخلفة .

نفس هـذا الأمر يتكرر الآن ، فمثقفـو الليبرالية يعلنـون جهاراً نهاراً ، أنهم يحملون القيم التى ستغير هذا المجتمع المتخلف ، وتحقق التقدم . وتلك اللغة ليست بلا دلالة ، بل إن دلالتها تكشف النقـاب عن أصلها فالنظر للمجتمع بإعتباره متخلفاً ، أى ككل سلبى ، يعنى ضمنـا أننا نحتاج لإزالة ملامح هذا « الكل » ، وإكسـابه ملامـح جديـدة ، مما يؤدى إلى إزالـة « التخلف » وزرع «التقـدم » . وهذه الفكـرة استعمارية الشكـل والمضمـون ، لأنها تصور الأمـة باعتبـارها كيانـا ماديا ، يمكن أن تنـزع ملامحه ، وتزرع غيرهـا . وبهذا يصبح تبديل القوة الحاكمة بالسلاح ، قد تحول إلى تبديل العقول بالإغراء .

ومثقفو السلطة ، يفعلون نفـس الشىء تقريباً ، عندما يـوجهون خطابهم

الأخلاقى المتعالى للجماهير ، باعتبارها ابناعاقا ، يجب إخضاعه للسلطة . مما يعنى ضمناً أن هناك من يعرف مصلحة الجماهير أكثر منها ، وهو الحاكم بالضرورة . والحاكم الذى يحمل رسالة إقامة دولة الحداثة ، الدولة القوية ، ورسالة إدخال الدولة فى النظام الدولى ، هو القائد الذى يقود الشعب / القطيع ، بما يعرفه من مصلحة هذه الأمة التى لا تعرف مصلحتها .

النموذج واحد إذن ، نموذج قوة حاكمة مسيطرة متعالية ، تعرف «الطريق» وحدها ، فى مواجهة شعب جاهل متخلف ، يحتاج لمن يقوده . ولأن النخبة الحاكمة هى التى تعرف فعلى الشعب « الجاهل » ، أن يطيع ، لأنه يضمر الفضل لهذه النخبة التى جاءته دون أن يصنعها هو ، لتنقذه من تخلفه . وهذه النخب تقدم للجماهير مشروع الحداثة والتقدم ، أى تقدم لها المشروع الغربى، وتقوم بدور الوكيل الذى يدين للغرب بالفضل ، والذى تتحقق مصالحه فى الغرب . فالدول الغربية هنا ، هى المعلم وصاحب الأفكار، والمسيطر على المصلحة الرأسمالية النهائية ، وهى مانح الأجر . فكل وكلاء الغرب يتقاضون أجورهم من دول غربية ، والفرق أن الأجر يسمى أحيانًا منحة أو قرضا ، أو بعثة دراسية ، أو فرصة عمل ، أو إلقاء محاضرات ذات أجر عال ، أو فرص مؤتمرات دولية ، وكلها أشكال للمصالح تتولد عنها منافع ، تشد الوكيل الغربى إلى مصادر خارج حدود وطنه .

وهكذا تكتمل صورة استعمارية كاملة ، ويحقق الغرب رسالته ، باعتباره صاحب رسالة حضارية ، لم يستطع أن يحققها بقواته العسكرية المستفزة للمشاعر الوطنية ، فأصبح يحقق هذه الرسالة من خلال وكلائه المحليين . وبهذا أصبح الغرب فى صورة تبعده عن استخدام القوة ، يجمل وجهه ، ويدفع بوكلائه للوقوف فى وجه أمتهم . وتدور عجلة الهيمنة الغربية ، تحت

تهديد السلاح ، ولكنه هذه المرة سلاح الأنظمة المحلية الحاكمة . فالحداثة كنموذج مفروض من أعلى ، تحتاج لقوة السلاح ، حتى تصبح الجماهير متلقية ، ولا تشارك فى القرار ، لأنها جماهير « متخلفة » .

لهذا سنجد أن خطاب الحاكم ، مثل خطاب النخبة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، يؤكد دائماً على معوقات تحقيق التقدم والتنمية ، وفى كل مرة نكتشف أن المعوقات هى الجماهير نفسها ، عددها ومواليدها ، وتقاليدها وأعرافها ، وأفكارها وقيمها . وهى نظرة استعمارية تبارى نظرة المستشرقين ، فى غلوها ، وابتعادها عن جوهر الأمة وهويتها ، وعجزها الواضح عن فهم الأمة . فالاستعمار المحلى ، ليس إلا واجهة للقوى التى تقف خلفه ، وتحركه كالدمى .

ديمقراطية التكفير

فى كل نظام هناك ثوابت وأساسيات ، أى معايير أساسية ، توضع من أجل تحديد التوجه العام للنظام . وبالتالى اختيار مساراته الأساسية . وفى الفترة الماضية ، ومنذ ثورة يوليو ، وضعت معايير مختلفة للعمل السياسى ، وتوجهاته الأساسية . وكان منها نظام الحزب الواحد ، أو تحالف قوى الشعب ، والذى تحول بعد ذلك إلى النظام الديمقراطى . ومنها كذلك التوجه الاشتراكى ، والذى تحول إلى نظام رأسمالى .

والمشكلة الحقيقية فى هذه التوجهات ، أنها لم تحظ بالمبررات الكافية ، وبمعنى أكثر دقة لم تحظ بالشرعية . فحتى يكون النظام شرعيا ، عليه أن يمر بعدد من المراحل والإجراءات ، التى تبرر وجوده ، وتثبت أنه تعبير عن اختيارات الأمة . ولكن ما حدث على أرض الواقع ، كان أمرا آخر . فكل نظام سياسى ، يتجسد فى شخصية الحاكم على وجه الحصر ، وكذلك الجماعة الحاكمة ، كسياق محيط يحدد مجال النفوذ والمشورة . ولهذا كانت الأنظمة تبدأ بإعلان الحاكم للتوجه السياسى الجديد الذى يختاره . ثم تقوم الجماعة الحاكمة ، بكل أدواتها ، أى مؤسسات الحكم والدولة معاً ، فى نشر التوجه السياسى الجديد وتعبئة الجماهير حوله . ويجرى ذلك غالباً ، من خلال طرح المبررات ، وتحديد تصور عن الوضع فى النظام الجديد .

وفى هذا المناخ ، ساد التحول من نظام إلى آخر ، تحت دعاوى تتراوح بين

تقييم النظام السابق ، وإثبات فشله ، إلى التأكيد على أن النظام الجديد هو اختيار العصر . وهكذا دارت عجلة المحاولة والخطأ ، وكان لحمها وسداها استيراد أنظمة غربية وتطبيقها على المجتمع المصرى ، ثم التجاوز عنها باعتبارها فاشلة ، وفرض نظام جديد ، وهكذا .

ونظرة سريعة لما حدث ، تؤكد أن الجماهير لم تأخذ هي مبادرة اختيار نظام وترك آخر ، بل الحكام كانوا ومازالوا هم أصحاب المبادرة ، وأصحاب الحق الوحيد فى اختيار نظام الحكم وتوجهاته . بهذا أصبحت الجماهير سلبية تماماً ، حيث يفرض عليها نظام ويتم التأكيد على أهميته ونفعه . ومن خلال التغيير فى الأنظمة الحاكمة ، وتغيير البرامج والتوجهات ، زادت درجة سلبية الجماهير، لأنها ببساطة واجهت حالة فريدة ، حيث يتم إقناعها بالفكرة ثم عكسها . مثل إقناع الجماهير بالحزب الواحد ، ثم تعدد الأحزاب ، وكذلك الاشتراكية ثم الرأسمالية ، وأيضا إقناع الجماهير بالحل العسكرى للاحتلال الإسرائيلى ، ثم إقناعها بالحل السلمى .

أدى ذلك فى النهاية ـ حسب تصورنا ـ إلى أن الجماهير أصبحت لا تمارس حقها ، وبالتالى تخلت عن مسئوليتها . فعندما ينزع من الأمة ، حق اتخاذ القرار ، تنزع الأمة عن نفسها أى مسئولية تجاه ما يحدث حولها . ويحولها الموقف السلبى إلى مشاهد ، يراقب الحكومة ، ليحدد مدى نجاحها من فشلها ، ويحدد موقفه بعد ذلك ، وهو موقف الصمت غالباً ، ثم التمرد أحياناً . إن هذا الوضع ، أدى إلى عزل الجماهير عن مجمل السياسات التى تمارسها الحكومة ، مما جعلها فى النهاية تأخذ موقفاً شديد الخطورة . فالسلبية ترجمت فى النهاية إلى موقف من يرفض المشاركة فى أمر لم يقرره . فالحكومة تضع السياسات وعليها أن تنفذها ، أما الجماهير فليست ملزمة بهذه السياسات

ويمكنها أن تتهرب منها . والأهم من ذلك ، أن الجماهير لم تعد تشارك فى مشروع مستقبلى يحقق للأمة التقدم المنشود . ونتصور أن هذا ، قد أدى فى النهاية ، إلى مواقف من الشعب نفسه من شأنها أن تعطل ما تقوم به الحكومة ، أو على الأقل مواقف لا تساعد الحكومة على إنجاز ما تريد .

والحقيقة أن الحكام ونخبهم ، قد أعلنوا سياسات وتوجهات ليست من إبداعهم ، بل تم نقلها من خلال وسيط ، وهو النخبة المثقفة ذات التوجه الغربى . فأصبح الحاكم يقتبس أفكار هذه النخب وينفذها . وهكذا توالت السياسات ، وفى كل مرة لا يتحقق الهدف ، يتم التخلص من المسئولية عما حدث . ويحدث ذلك خاصة مع تغير رئيس الجمهورية ، حيث يتنصل اللاحق من مسئوليته تجاه السابق . تحت افتراض مستمر متكرر ، وهو أن ما حدث أصابه الخطأ ، وما يحدث هو الصواب . بالطبع يختلف هذا الوضع بين مبارك والسادات ، حيث يمثل الأول امتدادا للثانى فى الكثير من السياسات .

وهكذا مع منتصف السبعينات ، ظهر الاتجاه نحو الديمقراطية . لتأخذ أشكالاً متعددة ، تحت مبررات مثل التدرج ، وتهيئة الشعب حتى ينضج ويمارس الديمقراطية . ومع تسعينات القرن العشرين ، وصلنا بالكاد لما يسمونه « بالديمقراطية المقيدة » ، وهى شكل مشوه للديمقراطية . ويبدو أن هذا شأن كل الأنظمة المستوردة المفروضة على الأمة فهى أنظمة غربية إلا كثيرا . والواقع أن معظم التجارب فى القرن العشرين ، لم تكتمل ولم تنجح ، ويتم التحول عنها ورفضها وهكذا . والأكثر طرافة من ذلك ، أن الخمسينات تميزت بتوجه رأسمالى ، ثم بعدها فى الستينات ظهر التوجه الاشتراكى ، لنعود فى السبعينات للتوجه الرأسمالى . وكأننا ندور فى حلقة مفرغة ، فلم نصل إلى النظام الملائم لنا ، ولم نحصد فى النهاية إلا تجارب غلب فشلها على نجاحها .

ورغم عدم شرعية هذه السياسة فى الاقتباس من الغرب ، وفرض الأنظمة على الأمة ، إلا أن الخيار الديمقراطى صحبه حملة إعلامية مكثفة من معظم النخب الحاكمة ، أوصلتنا إلى وضع يظهر فيه بوضوح أن الديمقراطية الآن هى معيار العمل السياسى وشرطه الأساسى . ولكن هذا المعيار يطبق بأساليب جد غريبة ، فنظام الحكم المنوط به تنفيذ النظام الديمقراطى ، يمارس من الأساليب ما يجعل الديمقراطية هى وسيلة لتأييد نظام الحكم فقط . فهى ليست مشروطة ومقيدة ، بل هى خالية من تداول السلطة ، وخالية أحياناً من حرية التعبير عن الرأى .

وعلى الجانب الآخر ، اتفقت النخبة الحاكمة ونخبة المثقفين المتغربين على أن الديمقراطية شرط لأى تيار سياسى ، يريد العمل السياسى . ومن خلال هذا المعيار ، أصبحت هناك قوى يلزم استبعادها والقضاء عليها ، لأنها غير ديمقراطية . وهناك قوى أخرى تدعو للديمقراطية ، وتصر النخب على أنها تدعى الديمقراطية ، ولكنها سيئة النية ، ولذلك يلزم استبعادها . وهكذا أصبحت الديمقراطية تقاس بالنيات وأصبح من يقبلها عن نية خالصة مؤمنا ، ومن يقبلها عن نية غير خالصة كافرا . وتحولت الديمقراطية إلى أداة تعصف بتيارات سياسية عديدة ، وتبيح دماء البعض ، وتبيح حرية البعض ، ومن لا يطوله العنف الرسمى ، تطوله المحاكم ، وعلى رأسها المحاكم العسكرية .

فهل أنت ديمقراطى ؟ نعم إنه السؤال الهام والأساسى الآن ، فإذا كانت بعض التيارات الإسلامية تشددت حتى بدأت تفتش عن النيات وتسأل هل أنت مؤمن ؟ فإن قوى التقدم والاستنارة تفتش عن النيات وتسأل هل أنت ديمقراطى ؟ والحل بالطبع ليس فى الإجابة بنعم أولا ، ولكن فى تحديد خفايا

القلوب ، وبدأ الجميع فى البحث فيما داخل الصدور ، فانطلقت حرب التكفير.

وحرب التكفير لها دلالة هامة ، فهى تشير إلى أن هناك معسكرات سياسية ، ذات حدود واضحة ، وأن كل معسكر يأخذ وضع الاستعداد تجاه المعسكر الآخر . فهى حالة من الاستنفار السياسى . ولذلك ، علينا أن نؤكد أن الإيمان فى الصدور ، فليس لأحد أن يسأل عن إيمان الآخر ، ويتصور أنه يعرف ما يبطن . ولكن عندما يكون السؤال / الاتهام حول الديمقراطية ، فإن الموقف يزداد تعقيداً . فعلينا أن نعرف ما المقصود بالديمقراطية . فهل قبول الديمقراطية ، يعني قبول النموذج الغربى واتباعه ؟ فإذا كانت الإجابة بنعم ، فإن ذلك يعنى أن فرض الديمقراطية على الجميع ، يعنى فرض النظام الغربى على الجميع أيضاً . وتصبح الديمقراطية بحق ، هى نظام لتكفير كل من يخرج عن النموذج الغربى ، واتهامه ليس بالكفر المخرج من الملة ، بل بالكفر المخرج من الوطنية ، ثم هو الكفر الذى يسقط كل الحقوق السياسية ، ثم وذلك هو الأهم ، أن عملية التكفير على ملة الديمقراطية ، تؤدى إلى استحلال دماء الآخرين وحريتهم وإنسانيتهم .

إن الأمر جد خطير ، فإذا تصورنا أن هناك من يحاول فرض نماذج تراثية متطرفة بقوة السلاح ، فإننا أيضا نواجه فرض الديمقراطية بقوة السلاح . لأن الشعار صنع فى الغرب ، وحمله وكلاؤه ، ثم وضعته أجهزة الإعلام موضع القداسة ، ثم بدأنا نحاكم تيارات كثيرة على محك هذه القداسة المستوردة . والواقع أن التيارات الإسلامية هى المستهدفة من هذه العملية . وهى التى تم «تكفيرها» جميعاً ، لأنها خارج ملة الديمقراطية . ولذلك تم استحلالها .

والخطورة هنا ، أن الديمقراطية كمعنى مقدس ، وملة تفرض على الجميع ، ولا مكان فيها لقبول الآخر ، أصبحت رأس حربة فى مواجهة تيارات التراث ، أى الحركات الإسلامية بكل فصائلها ، ومعنى ذلك أن التراث يقبل أو يرفض ، حسب انتمائه أو إيمانه بالديمقراطية . وهكذا أصبحت الديمقراطية أكثر قداسة من التراث نفسه ، وأصبحت الحضارة الإسلامية ، كمشروع نهضة وعمل سياسى ، تحتاج حتى تمنح الشرعية ، إلى صك يؤكد ديمقراطيتها ، وهذا الصك لن يمنح لها إلا من النخبة الحاكمة المتغربة .

لذلك نؤكد أن محكات الشرعية الحقيقية يجب أن تنبع من التراث ، لا أن تفرض عليه . حيث إن التراث ، هو تلك القيم والأفكار والمبادىء ، التى تحملها الأمة جيلاً بعد جيل . ومن خلال إيمان الأمة بتراثها وثوابتها ، تتحول تلك القيم والمبادىء إلى معيار للشرعية . ولذلك علينا أن نسأل عن شرعية الديمقراطية من خلال منظومة المبادىء التى تحملها الحضارة الإسلامية ، حضارة الأمة ، وليس العكس . فإذا كانت الديمقراطية تحمل معانى تتلاءم مع تراث الأمة ، فهذا ما نقبله ، أما ما يخالف تراث الأمة فلا يمكن قبوله . فالقداسة لأصولنا ، ولن تكون لأصول الآخرين . بمعنى أن القداسة بالنسبة لنا ، تمنح فقط للقيم التى توارثتها الأمة ، والتى تؤمن بها .

والأفضل فى رأيى ، أن نعتبر تجربة الغرب الديمقراطية ، دافعا لنا لنؤكد جوانب التسامح فى حضارتنا ، فيما يخص الممارسة السياسية . وبالتالى فإن المستحسن أن نخرج القيم التى نتتمى لها ، ونعيد طرحها وتطويرها . ومن داخل الحضارة الإسلامية ، تظهر أهمية التعددية كإيمان أصيل للأمة ، كذلك توسيع قاعدة المشاركة فى القرار السياسى بين الجماعات المكونة للأمة ، ويصبح تداول السلطة بين التيارات المعبرة عن الأمة ، رهنا بالاتفاق فى الفروع ، والإجماع فى الأصول .

بمعنى آخر ، إن مصطلح الديمقراطية ، مقبول إذا كان يعنى تحقيقا لمبادىء الممارسة السياسية الممثلة لأمتنا ، وهو مصطلح مرفوض إذا كان يعنى تحييد تراث الأمة ، وفرض النموذج الغربى . ولكن الأفضل من ذلك ، أن نعبر عن أفكارنا من خلال مصطلحاتنا الخاصة فهل هذا يعنى « الكفر» بالديمقراطية والخروج من دائرة الشرعية المفروضة علينا ، مما يعنى استحلال الحقوق السياسية على أقل تقدير ؟! وهل وصلنا إلى الحالة التى لا نستطيع أن نعبر فيها عن أنفسنا إلا بعد الحصول على « صك الغفران » من الحضارة الغربية عن طريق وكلائها المحليين ؟!

دمقرطة الإسلامى

منذ ثمانينات القرن العشرين خاصة ، والمجتمع العربى يناقش قضية الديمقراطية فى الحركة الإسلامية . والحقيقة أن النقاش انحصر فى فرض شرط الديمقراطية على الحركة الإسلامية ، ثم رفض أى إعلان ديمقراطى منها ، على أساس أنه إعلان وهمى . ولعل تجربة الجزائر ، هى الرمز المعاصر لتلك الإشكالية . فالقوى الإسلامية فى الجزائر وافقت على شرط الديمقراطية ، وسمح لها بدخول اللعبة السياسية والانتخابية ، وعندما ظهرت قدرتها على الوصول للحكم ، انقلب العسكر عليها ، ومعهم بعض النخب والقوى ، وأوقفت العملية الديمقراطية ، حتى لا تكون وسيلة لوصول الإسلاميين للحكم .

ومع حادثة الجزائر الشهيرة ، تحولت أقلام النخب العلمانية إلى إشعال فتيل الحرب ضد القوى الإسلامية . وكان شعار الحرب ، أن القوى الإسلامية تؤمن بالديمقراطية « لمرة واحدة فقط » . أى أنها تؤمن بأن الديمقراطية وسيلة حتى تصل القوى الإسلامية للحكم ، ثم تقوم هى بإيقاف العملية الديمقراطية تماماً . وهنا تجسد رأى يؤكد أن المقولات الديمقراطية للحركات الإسلامية ، ليست إلا شعارا خادعا ، لا تؤمن به هذه الحركات نفسها . وبذلك تم تعميم الحدث الجزائرى ، وتحول إلى مطالبة حكومية ونخبوية بمنع التيار الإسلامى من دخول اللعبة السياسية تماماً .

هنا تفاقم المشهد الجزائرى ، بصور متعددة ومختلفة . ففى الجزائر تحولت الدولة ككيان رمزى إلى وهم ، وجرفت البلاد إلى حرب عصابات مستمرة راح ضحيتها الآلاف . وبعيداً عن الجزائر ، تحولت الساحة السياسية إلى حرب معنوية بين تيار العلمانية وتيار الإسلامية ، مما أدى إلى حالة بها الكثير من الانقسام والتفكك . وكأن الدول العربية مقبلة على صراع حضارى داخلى ، وأنها أصبحت ساحة لمعركة دولية ، تقودها أطراف محلية ، وكأننا أمة تأكل نفسها .

ولكن المشكلة لاتقف عند هذا الحد ، بل تحولت بالفعل إلى توجهات شديدة العمق ، تفعل فعلها فى بنية الأمة نفسها ، وتركيبها الأساسى . فأصبحنا أمام مأزق حقيقى ، لايمكننا الخروج منه ، إلا بتجاوز الإشكاليات الأساسية لهذه الأزمة .

نعنى بذلك أن شرط الديمقراطية كقاعدة للعمل السياسى ، تحول إلى معيار تملكه القوى العلمانية ، فأصبحت هذه القوى هى المسيطرة على المفهوم ، وهى الداعية له . وعلى هذا الأساس ، أصبحت هناك فئة محددة تملك أن تقرر ديمقراطية القوى الأخرى من عدمها . ويتعقد الموقف ، بسبب تبنى هذه القوى فى معظمها للنموذج الحضارى الغربى ، مما جعلها وكيلا للحضارة الغربية ، وفى نفس الوقت صاحب الحق الوحيد فى قبول ورفض القوى السياسية الأخرى ، وتحديد مدى صلاحيتها للعمل السياسى . وبهذا فرض النموذج الغربى باعتباره الإطار المرجعى لتحديد « الشرعى » وعزل « غير الشرعى » .

أدى ذلك بالضرورة لأزمة « الإسلامى » ، فأى طرح إسلامى يوضع على معيار غربى ، حتى يتم قبوله أو رفضه . وفى ذلك إجحاف سيؤدى بنا إلى

مهالك حقيقية ولنتتبع أثر ذلك على حياتينا الثقافية والسياسية . فعلى الجانب الثقافى ، أصبح « الإسلامى » مرفوضا مادام يخرج عن قواعد المحك الغربى ، وهنا ظهر « الإسلامى » المقبول ، ولم يكن هو إلا فكرا إسلاميا يسمى «مستنيرا» ، وفى مضمونه لا نجد إلا نموذجا غربيا يتحلى ببعض الزخارف الإسلامية . وبهذا تصاغ الحياة الثقافية على أساس الصدام بين « الإسلامى المستنير » و « الإسلامى المتطرف » . والأول مستوفى الشروط الغربية ، أقصد شروط الديمقراطية ، والثانى خارج عنها بالضرورة . والمشكلة هنا أن «المستنير» على محك التراث والتاريخ ومرجعية الأمة ، ليس إسلاميا . والأزمة الأهم ، أن « المتطرف » أصبح وعاءً يشمل كل من يتبع مرجعية الأمة . لذلك اختفى تدريجياً من قاموسنا الثقافى ، وصف « الاعتدال » ، وهكذا بدأنا فى تشكيل وعى مشوه جديد .

فمن داخل مرجعية الأمة ، تخرج تيارات عديدة ، بعضها « متطرف » ، وبعضها « معتدل » وكل من التطرف والاعتدال ، يلتصق بفكرة أو أخرى . نعنى بذلك ، أن من داخل مرجعية الأمة هناك تيارات متعددة ، لها مضمون مختلف ، فمثلاً هناك تيارات تسيد « الحق » على « العدل» ، وتيارات تجعل الحق محققا بالعدل . ومع تنوع أطروحات التراث من حيث المضمون ، هناك جانب آخر للتصنيف ، وهو تمييز يسرى على كل تيار وكل فكرة ، يتضح فى صياغة الفكرة وتحديد معاييرها ، وأساليب تنفيذها . ومن هنا يظهر التطرف والاعتدال .

ولكن إدخال معيار الديمقراطية كمرجع رمزى للحضارة الغربية ككل ومنظومتها العلمانية ، أدى إلى إعادة تصنيف التطرف والاعتدال الإسلاميين ، بوصفهما توزيع أدوار ، واختلاف أقنعة ، وتم سحب رخصة « الديمقراطية »

من كل التيارات ذات النزعة التراثية والإسلامية . وضمنا أصبح التراث مصدرا للشمولية والرجعية وإهدار الحقوق . وعلى هذا ، ظهر تصنيف الاستنارة / التطرف . وهو ليس خطا متصلا ، به اختلافات فى الدرجة ، وتنويعات متتالية ، مثل تصنيف التطرف / الاعتدال ، بل هو تصنيف فئوى ، به فئتان، كل منهما منفصل عن الآخر . فإما أن تكون مستنيراً ، وديمقراطياً ، وعصرياً ، وتقدميا ، وعلمانياً ، أو تكون متطرفاً ، وأصولياً ، ومتخلفاً ، وظلامياً ، وإرهابياً .

والواقع أن هذا التصنيف ، يغلق كل أبواب الاختيار ، لأنه يطرح بديلين، الأول هو الانتماء للمنظومة الغربية ، والثانى هو الخروج من رحمة النخب صاحبة الحق فى قيادة هذه الشعوب المتخلفة . ويمكننا أن نقول أيضاً ، إن الخيار هو بين ممارسة العمل السياسى ، أو عدم ممارسته ، وهنا نأتى للجانب السياسى الهام . فمحك الديمقراطية أصبح هو الفاصل بين ممارسة دور سياسى ، من عدمه ، وهو أيضاً محك فاصل بين الحياة خارج السجن أو داخله .

بهذا أصبحنا فى أزمة ثقافية وسياسية ، أزمة الإسلامى ، لا بل أزمة حضارتنا برمتها . وهى أزمة تتجاوز بالفعل « شرط الديمقراطية » لتكشف على أنه غطاء « لشرط التغريب » . فإذا لم ترفض الأطروحات التراثية ، سياسياً ، لعدم ديمقراطيتها ، فهى ترفض ثقافياً ، لأنها منافية لحقوق الإنسان والأقليات . . وهكذا . وباختصار ، فإن استخدام المرجعية الغربية كشرط ، لايعنى سوى الخروج عن مرجعية الأمة تماماً ، مع الاحتفاظ ببعض الملامح الفلكولورية المتحفية ، ذات قوة الجذب السياحية .

فهل تجوز «دمقرطة الإسلامى» ؟! والسؤال بشكل آخر ، هل « الإسلامى»

معاد للديمقراطية ، ولحقوق الآخرين ، وللعصر ، حتى يشترط أن يمر بعملية « دمقرطة » قبل السماح له بالنشاط ؟ وهل هذا يعنى مجرد تطوير «الإسلامى» ، أم إنه يعنى تحويله إلى شىء « غير إسلامى » ؟! .

المشكلة فى ظنى ، تكمن فى الاعتقاد بأن تراثنا يميل إلى تعسف « غير إنسانى » ، ولذلك لا يجوز أن نلجأ له ، إلا بعد أن نجعله « إنسانيا » . وهذا الاعتقاد على درجة كبيرة من الخطورة . لأنه اتهام يوجه أساساً إلى صلب انتمائنا الحضارى ، ويمكن أن يشوه رؤيتنا لذاتنا تماماً . الأمر الآخر ، الأكثر أهمية ، أن هذه الرؤية عنصرية ساخرة ، والأعجب أن تأتى العنصرية من «عربى » ضد « العروبة » ، ومن « إسلامى » ضد الإسلامية . نعم ، الأعجب أن نكون أصحاب رؤية عنصرية ضد أنفسنا ، فهو أمر قد يكون جديداً وفريداً فى تاريخ البشرية .

فهل علينا أن نختار بين الإسلامى والديمقراطى ؟ الواقع أن السؤال فى حد ذاته خطأ منذ البداية ، وتناولنا للقضية دخيل بقدر ما هو مدمر . فإدخال شروط النموذج الغربى ، على تراثنا ، يعنى هدم التراث ، واللحاق بالنموذج الغربى . ولذلك علينا أن نعيد طرح القضية بأسلوب آخر ، أسلوب الباحث عن شروط وقواعد الحياة الثقافية والسياسية . وكأى أمة ، علينا أن نحدد الشروط من أنفسنا وبأنفسنا ، نحدد الشروط التى تخرج منا ، ومن مرجعيتنا ، بما يؤدى إلى تطوير التراث ، وإخراج أفضل ما فيه ، فيصبح الماضى بكل تجاربه دافعا للمستقبل ، ودافعا لتجاوز سلبيات الماضى ، وأيضاً تجاوز إيجابيات الماضى إلى إيجابيات أفضل منها . لذلك علينا أن نبحث عن شروط العمل المستقبلى ، حتى نستطيع أن نتحرر من هيمنة الغرب ، وأيضا نتحرر من الجمود المنسوب للتراث .

وعندما نحدد شروط العمل الثقافى والسياسى ، يمكن أن نسميها ديمقراطية ، أو نختار لها اسما أفضل وأكثر تعريباً وتعبيراً عنا . فإذا كنا بالفعل نحتاج « للديمقراطية » وأظن أنها احتياج بالفعل ، فعلينا أن نعرف هذا الاحتياج ونحرره من أسر الأطروحات الغربية .

فنحن كأمة ، نحتاج إلى « التعددية » ، أى الاقتناع الكامل ، بأن الأفراد والجماعات تتعدد ، وبالتالى تتعدد أطروحاتها . وفى التعدد هناك صواب وأصوب ، فالتعدد بين أنداد ، والاختيار بين بدائل . والتعددية تكتسب فاعليتها ، من إعطاء الحرية للجماعات حتى تنظم نفسها وتعبر عن توجهاتها ، فتظهر المذاهب والأحزاب والتيارات . ومن تعدد تلك الكيانات تزدهر الأمة ، فالتعدد شرط الازدهار. بمعنى أن ظهور توجه واحد ، أو تيار واحد ، هو شرط الأفول ، وتعدد الأطروحات شرط الازدهار ، وسبب حيوية المجتمع ، ومصدر الإبداع والتجديد . والاختيار فى التعددية ، ليس منحاً للسلطة لبديل دون غيرة ، بل أن كل البدائل لها حق الوجود والمشاركة والنشاط دائماً ، وحقها تكتسبه من مؤيديها وفاعليتها ودورها . والبديل الذى يحظى بالأغلبية ، يصبح البديل القائد ، ولكن تحت قاعدة أن القائد ند بين أنداد . ويظل المحك الرئيسى لعناصر التعددية ، أن كلا منها يعبر عن جماعة تنتمى للأمة ، والمفاضلة بينها ، وهى مفاضلة بين أنداد ، تقوم على المحك الأساسى الجوهرى ، وهو أن الأمة مصدر السلطات .

بالطبع ليست الكلمات السابقة نظاماً ، نقبله أو نرفضه ، بل هى مجرد كلمات تفتح الأذهان للتفكير . ونضعها هنا لنؤكد أن « شرط الديمقراطية » ليس هو الحل الوحيد للحفاظ على حريتنا وحقنا وإنسانيتنا ، ونؤكد أيضا أن كل حضارة « إنسانية » فى جوهرها وأن كل حضارة تخلق لأمتها أسباب السعادة والكرامة والعزة .

بالإضافة لذلك ، فإننا نتصور أن « شرط التعددية » يتجاوز « شرط الديمقراطية » لأنه أكثر احتراماً لتميز واختلاف الجماعات ، وأكثر رحابة لقبول الجميع فهل يمكن أن نضع « شرط التعددية » محكاً للعمل السياسى والثقافى ؟ وهل يمكن أن نسيده على « شرط الديمقراطية » نفسه ؟

أتصور ذلك ، إن التعددية قاعدة أساسية لبناء الأمة ، وإنها شرط حياتها وازدهارها ، وإنها أيضا قيمة أساسية حملها الأجداد ، وحققوا بها إنجازات أبهرت العالم . أعنى بذلك أن « التعددية » قيمة مرجعية فى تراث أمة العرب ، وقيمة جوهرية فى المرجعية الإسلامية . فهل مازلنا نحتاج لدمقرطة الإسلامى حتى نمنحه حق الوجود ، أم إن تعددية الإسلامى قد تكون سببا كافياً ، ودستوراً لازماً ، تعمل على أساسه ومن خلاله قوى الأمة ، المتمسكة بتراثها ، لأن التعددية تراثها ؟!!

صناع الفتنة

مع التقدم التكنولوجى ، وتطور أساليب الاتصال ، تحول الإعلام إلى أداة شديدة التأثير على وعى الجماهير ، فالإعلام المعاصر ، بكل أدواته ، تحول إلى قوة طاغية ومؤثرة . وهى طاغية ، لأنها لا تترك مساحات لحرية الفكر والاكتشاف ، بل أصبح الإعلام أداة تحدد الوعى ، بأسلوب سابق التجهيز. فالإعلام ينشر قوالب إدراكية ، يتم تشكيلها وصناعتها ، داخل أوساط النخبة ، أو جماعات الضغط ، أو الحكومات . ثم تقوم الآلة الإعلامية ، بضخ فيضى هائل من المعلومات والتطورات والآراء ، فى عقل المشاهد والمستمع والقارىء ، أى عقل الشعوب . وقد أدى ذلك ، إلى خلق المتلقى السلبى . فالمواطن العادى ، لايستطيع بسهولة مواجهة الأدوات الإعلامية ، لأنه لا يملك أدواته الخاصة فى المعرفة . فالإعلام يقدم المعلومات بعد تشكيلها فى قوالب جامدة ، لاتسمح للمتلقى بنقدها أو إعادة تحليلها . فالصورة الإعلامية مركبة وموجهة ، يصعب إعادة تفكيكها ، للوصول إلى العناصر الحقيقية .

وخلال عملية صناعة الوعى ، تقدم المدركات سابقة التجهيز ، من خلال لعبة معلوماتية شديدة الخطورة . فعصر المعلومات ، كما يسمى ، ليس عصراً لحرية الحصول على المعلومات الحقيقية . بل هو عصر صناعة المعلومات . فالبيانات والأحداث والوقائع المتاحة أمام المواطن العادى ، ليست مواد خاما

أولية ، بل هى مواد متحيزة ، يتم صناعتها ، حتى تعطى انطباعات دون غيرها . وعملية صناعة الوعى المعلوماتى ، معقدة لدرجة كبيرة ، كما أنها ليست عملية أخلاقية ، بل هى فى كثير من الأحيان عملية نفعية ميكافيلية . لذلك يتم معالجة المعلومات فى معامل سياسية متحيزة . وأدوات المعالجة كثيرة، ومنها المستتر ، والسافر. فالعمليات المستترة ، هى تلك التى تعتمد على الانتقاء ، فتختفى بيانات وتظهر أخرى . وكذلك هناك عمليات المعالجة الموجهة ، التى يتم من خلالها استخلاص معلومات عامة ، من خلال حسابات ووجهات نظر متحيزة . أما العمليات السافرة ، فهى التضليل الإعلامى ، وأدواته متعددة ، تصل لحد نشر وقائع كاذبة ، أو تحريف الحقائق تماماً ، حتى تعطى مدلولاً عكس حقيقتها .

فالإعلام إذن ، أداة يمكن أن تستخدم لأغراض شتى ، ورغم مقولات عصر المعلومات ، إلا أن المتحقق حتى الآن ، هو سيادة نمط التضليل والتوجيه . وكأن عصر المعلومات ، يعنى حزب المعلومات . حيث من يملك القوة والمال ، يملك بالتالى المعلومات ، وبها يحقق سيادته على الوعى السائد .

وهذه الصورة الطاغية للإعلام ، تواجه بمحاولات شتى نحو خلق « إعلام خاص » ، يخرج من دائرة الوعى السائد والمفروض ، ويحاول أن يقدم وعيا آخر. ولعل ما يحدث فى الغرب ، من استخدام لشبكة اتصالات الحاسب الآلى، يعد نموذجا لذلك حيث يحاول البعض ، أفراداً وجماعات ، تكوين شبكات خاصة لتداول المعلومات ، خاصة تلك التى لا تجد مكانا لها فى وسائل الإعلام ، وتظهر هنا رؤى جديدة ، تقاوم الرؤى الطاغية ، أى الحاكمة. ومع ذلك ، فإن وسائل الإعلام « الرسمى » ، أى تلك الحائزة على دعم التحالف الحاكم ، مازالت هى الأقوى والأكثر تأثيراً . ويضاف لذلك ،

دور الدولة فى عملية الإعلام ، حيث إن الدولة بإمكانياتها ، قادرة على فرض هيمنة إعلامية شاملة ، يصعب فى الواقع اختراقها ، أو الإفلات من تأثيرها . مما يجعلنا فى النهاية ، نشكك فى وجود أى قدر من « حرية المعرفة » ، فالحاصل أن المتاح هو حرية قبول القوالب الفكرية والمعلوماتية المفروضة .

لهذا أصبح لزاماً علينا أن نحرر الوعى ، حتى نستطيع تحرير الإرادة ، وبالتالى تحرير المكبوت سياسياً واجتماعيا . فالإعلام الموجه ، ليس فقط معلومة مضللة ، بل هو خيال مقيد ، وإبداع أسير ، وتفكير سابق التجهيز.

والفن مرآة لهذه الأزمة . فالفن القصصى المكتوب والمعروض ، واجه قيود السياسة ، التى فرضت عليه المحظور والمسموح . ومن خلال إطلاق مساحات للمسموح ، وإظلام وإغلاق مساحات أخرى ، اتجه الفن فى ناحية دون غيرها . فغلب مثلاً الفن السياسى الساخر ، الذى هو تنفيس عن مشاعر الغضب ، تفيد الحاكم ، وتزيل موجات الغضب ، أو تحد من غليانها . ولكن كلما اتجه الفن إلى النقد السياسى العميق اقترب من منطقة المحظورات . ويبقى الفن تعبيراً حراً عن الالتزام بالخطوط الحمراء ، أو الامتناع عن التعبير ، تلك هى حدود الاختيار .

ولكن الأكثر خطورة من ذلك أن الفن تعرض لعملية توجيه سياسى مباشر، وهى عمل يجعل الفن يموت ويحتضر . وهى ظاهرة تبدأ بالتحيز السياسى الذى يجعل المبدع لايعبر عن صورة المجتمع ويجسمها ، بل يعبر عنها من خلال التزامه بتأييد طرح سياسى دون الآخر ، وهو ما يجعل الفن عاجزا عن كشف بعض الحقائق والوقائع التى لاتخدم توجها سياسيا ما . وتنتهى هذه الظاهرة ، عند حد الحظر الحقيقى ، عندما يقدم الفن من خلال توجهات سياسية ، وتعليمات عليا ، ومعلومات أمنية . وتصبح وظيفة

الفنان، تقـديم عمل فنـى « تفصيل » ، حسـب متطلبات وأغراض صـاحب القرار . وبهذا أصبح العمل الفنى ، يرسم صورة للواقع ، ليست هى صورته ، بل هى صورة الواقع الذى يريد صاحب القرار ، فرضه على المشاهدين .

وتلـك بالفعـل عملية تتجـاوز المعقـول ، وتعبر عن إحسـاس بالطغيـان منقطع النظير . فالفن فى المقام الأول ، إحـدى أدوات المجتمع حتى يعرف نفسه ، وهـو أيضا إحـدى أدوات تجسيد أحـلام الأمة ، وتصـور مستقبلها . الفـن إذن ، لصيق الصلـة بوظيفـة اجتماعية هـامـة وهى التعبير عـن الواقـع وتجاوزه فى آن واحد . وبهذا يصبح الفن إحدى أدوات إنهاض وجدان الأمة ، لتكتشف واقعها وتتجاوزه .

ولكن الفن الموجه ، أصبح أداة أخرى ، شديدة الخطورة ، فهو فن يفرض صورا عـن المجتمع تهبـط عليه من أعلى سلـم الحكم. بهذا فهـو لا يخرج من المجتمـع ، ولا يعبر عنه ، بـل « يهبط » على المجتمـع ، ليفـرض عليه صـورة مشوهة ، فيهـا بعض منه وبعض غـريب عليه . وكأن أجهـزة الإعلام ، تعيد صياغة وقائع الحياة ، وتصنع مجتمعا وهميـا ، وتخلق واقعا على قد احتياجها . وهذه الصـورة الوهمية تستخـدم بعد ذلـك لتبرير سياسـات الحكم ، وضمان استمراريتـه ، وإعطائه مـزيداً من القـدرة على إحكام قبضتـه على المجتمع . وبهذا يقدم هذا الفن المغرض صورة للمجتمع ، تجعله يخطىء فى إدراك ذاته ، ويبتعد عـن واقعه . وكذلـك تقدم له صـورة عن مستقبل لا يحلـم به . وبهذا يصادر الفن الموجه ، أحـلام الأمة ، ويفرض عليها خيالا مشوهـا ، ويساعد يد السلطة حتى تمتد داخل أطياف الحلم ، ورموز الخيال .

ولكن الفـن الموجه ، ليس فقـط تضليلا ، بل هو أيضـا عبث . فالـواقع ليس ملكـا لأحد ، ومن يتصـور أنه يملك وحـده حق تصـوير الواقـع ، هو

عابث بلا شك . فالواقع وقع لا محال ، وشاهده البعض ، كثرة أم قلة ، فثبت فى ذهن نفر من الناس ، وأصبح وعياً ، يمكن أن ينتقل من فرد لآخر ، ليدخل ضمن مفردات الوعى الجمعى .

لذلك فالفن الموجه يرسم صورة لواقع ، مفارقة بقدر أو آخر ، لما حدث بالفعل . والصورة التى يروج لها الإعلام الحاكم ، تصل إلى عدد كبير من البشر . وبعض المتلقين ، ليس لديهم علم عما « وقع بالفعل » ، ولذلك فإن الصورة الإعلامية ، تصبح « الواقع الوحيد » فى أذهانهم . وبعض آخر من المتلقين ، شاهدوا ما « وقع بالفعل » أو شاركوا فيه ، أو هم جزء منه . لذلك فإن الصورة الإعلامية المطروحة عليهم ، لن يكون لها أى تأثير ، بل ستصبح دليلاً حياً على التضليل الإعلامى .

هكذا يتشكل الوعى الجمعى المشوه . فالبعض يعرف واقعا ، والآخرون يعرفون واقعا غيره ، وبين الفريقين ، درجات من المعرفة يختلط فيها الواقع المصنوع بالواقع المتحقق وذلك هو أكثر درجات التشوه التى يمكن أن تصيب وعى أمة . بل هى حالة يمكن أن تحطم الحاضر ، قدر تحطيمها للمستقبل . لأن تباين الصور عبر شرائح المجتمع ، يعنى أن المعرفة الواقعية لم تعد واحدة ، ولم تعد مشتركة . ومن الطبيعى أن تختلف فئات المجتمع ، وشرائحه وجماعاته ، فى توجهاتها وأفكارها ومواقفها السياسية والاجتماعية ، ولكن ليس من الطبيعى ، أن يكون لدى كل فئة معرفة عن واقع الأمة ، فارقة تماماً لمعارف الفئات الأخرى ، وهو ما يخلق حالة من تشوه الوعى ، تجعل كل فريق يسير فى اتجاه مستقل تماماً عن الآخرين ، متصوراً واقعا قد لا يكون له وجود .

وما قيل عن الفن يقال أيضاً عن جميع أشكال الاتصال ، وكل عناصر الآلة الإعلامية . والتركيز على الفن ، بسبب تعبيره عن خيال الأمة ، وملكيته

لعالم الرمز والأسطورة، وتلك هى أخص خصوصيات الأمة . فالخيال مثل الحلم ملك صاحبه ، ويقع فى دائرة الخاص ، والأهلى ، والشعبى . الخيال ملك البشر أنفسهم ، لاحكامهم . وعندما يصبح الخيال أسيراً للحاكم ، والرمز رهيناً بالقرار السياسى ، عندئذ تصبح السلطة قد صادرت أحلام اليقظة ، وأحلام النوم .

وحتى نرصد حالة الوعى الراهنة ، علينا أن نتخيل دور الإعلام بكل وسائله وأجهزته ، أى عندما تتكامل تأثيرات المسلسل التلفزيونى ، والأخبار، والتحقيقات ، فى كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة . وفى مقابل الصورة الإعلامية ، نجد فئات من المتلقين ، كما سبق أن أشرنا . ومن تفاعل المرسل والمتلقى ، تتكون ثلاثة أنماط :

١ ـ الوعى الموجه .

٢ ـ الوعى المشوه .

٣ ـ الوعى المستقل .

فالوعى الموجه ، يعبر عن وعى الفئة التى كونت معظم مدركاتها من خلال وسائل الإعلام ذات الرسائل المقصودة والمفارقة للواقع . وهى غالبا الفئة التى تعانى من قصور فى قدرتها على معرفة الواقع مباشرة ، وليس لديها أدواتها للوصول إلى المعلومات فى صورتها الخام . ولذلك تصبح هذه الفئة أسيرة ما يفرض عليها من النخب الحاكمة .

والوعى المشوه ، هو الحالة الوسط بين المفروض والحادث فى عالم الواقع والمدركات . وهو وعى يتكون لدى الفئة التى تعرف عن الواقع قدرا لا بأس به ، معرفة خاصة من تجاربها وخبراتها ، وحياتها اليومية ، ولكنها فى نفس

الوقـت تتعرض للصورة الإعـلامية الموجهـة ، وتتأثر بها بقـدر أو آخر . وبهذا يصبح لديها نـوعان من المعرفـة ، نوع خام مستمد مـن الواقع ، ونوع سـابق التجهيز مستمد من وسائل الإعلام . ومن خـلال هذا التباين المعرفى ، يتكون الوعـى المشوه ، أو الوعـى المتردد ، ونقصد بـه ذلك الإدراك الذى يقـف عند حدود الاختلاط والإبهام ، ويصعب أن يصل إلى مـرحلة اليقين ، أو هو ذلك الإدراك ، الذى يصدق الشىء وضده ، ويكون منهما صورة تبدو مكتملة رغم أنها متناقضة .

أما الوعى المستقل ، فهو حالـة تعتمد تماماً على الواقع كما حدث ، حيث يكون للـواقع المعيش لدى فئـة ما ، قوة تفـوق قوة أى صور مفروضـة ، حيث تكون المعايشة المباشرة ، هى أداة المعرفـة . وتظهر هذه الحالة ، عندما يعرض الإعلام صورا عن موضوعات عايشتهـا فئة من المجتمع ، وكانت جزءاً منها . لذلك فـإن الصورة المفروضة أيا كـانت درجة إتقانها ، لايمكـن أن تلغى ذاكرة الإنسان عما عاشـه بنفسه . وعندما يملـك الإنسان الوقائع نفسهـا ، ويكون شاهداً عليها ، أو مشاركاً فيها ، لن ينفع معه أى محاولات للتضليل .

نقصد مما سبق التأكيد على قضية الإعـلام الموجه ، خاصة فى القضايا التى تمس صميـم واقع الأمـة ، وجـوهـر كيانها . ففـى القضـايـا التى تحاول فيهـا الجماعات الحاكمة فرض صورة غير واقعية ، والسيطرة على وعى الجماهير ، فى هذه القضايا يتكون الوعى بأشكاله الثلاثة السابقة . فكلما حاول الإعلام طرح صـور مـزيفـة ، كلما تطـور الـوعى الجمعـى لـلأمـة ، فى اتجاهـات مختلفـة ومتعارضة ، أى كلما زادت حدة الانقسام والصراع فى وعـى الأمة . وتلك هى القضية .

إن تعدد الوعى ، فيما يخص الواقع والوقـائع ، يعنى ضمناً تعدد « الواقع»

نفسه وبالتالى فإن كل جماعة يصبح لها « وعى » مرتبط « بواقع » ، منفصل تماماً عن مالدى الجماعات الأخرى . وبهذا ، فإن الاختلاف بين جماعة وأخرى ، لن يكون فى الموقف السياسى ، تجاه « الواقع » بل سيكون اختلافا فى الموقف والواقع معاً . ويصبح لكل جماعة أو شريحة ، عالمها الخاص ، الذى تتصوره ، ثم تحاول أن تحافظ عليه ، أو تحاول تغييره . فما هى محصلة تعدد الوعى والواقع والموقف ؟ !

إن أى أمة تقوم من خلال المشترك بين أبنائها ، والمشترك لا ينفى التعدد . فهناك أسس مشتركة ، ثم تباينات وتنوع . والاشتراك فى الأصول ، والتباين فى الفروع ، هما ما يخلقان الأمة . ونعتقد أن الوعى الوقائعى ، فى حده المادى الأدنى ، هو ضمن الأصول . بمعنى أن الأحداث فى صورتها الأولية ، كمادة خام ، هى ضمن الأدوات التى تخلق مساحة للمشترك فى الوعى . ومن جملة الوقائع ، التى تخبرنا عن الماضى والحاضر ، يتشكل وعى جمعى ، من خلال الاتفاق على الحد الأدنى من المعلومات . وهذا الوعى الجمعى ، من شروط توحد الأمة . والوعى الجمعى ، بهذا المعنى ، ليس أحادية الفكر ، بل هو قدر من المعرفة المشتركة القريبة من الحقيقة ، حيث تمثل هذه المعرفة الأساس ، الذى يبنى عليه الوعى السياسى ، والموقف السياسى ، لكل جماعة أو شريحة على حدة . فالاتفاق على عناصر الواقع ، لايعنى الاتفاق على تقييمها أو على أتخاذ موقف منها ، بل إن كل فئة أو تيار ، تحدد موقفها ورأيها ، فيظهر التنوع .

نقصد بذلك أن « الوقائع » من الأصول ، والموقف منها أو الرأى تجاهها من الفروع . فالإدراك يتشكل من خلال وقائع وموقف المدرك منها . ولذلك تصبح الوقائع هى أصول الوعى الجمعى ، والانطباع الوجدانى والموقف

الفكرى والسياسى منها ، هو من فروع الوعى الجمعى ، وبهذا يتحقق المشترك ، دون أن يجور على التعددية .

بهذا المعنى ، علينا أن نتصور حالة انفصال الوعى داخل المجتمع ، بوصفها معبرة عن تمزق الأمة ، وتفكيك أسس وعيها ، وبالتالى تفكيك ثقافتها . وإذا كان من الطبيعى ، أن تضم الأمة ثقافات فرعية ، فإن ذلك يكسبها ثراء وتنوعا ، مادام هناك ثقافة أساسية مشتركة ، تمثل الجامع المعرفى للأمة ، ولكن عندما تبزغ ثقافات فرعية ، ليس لها أسس مشتركة ، فإن ذلك يفكك وحدة الأمة .

والوعى بالواقع ، أساس مهم لأى بناء معرفى ، فالإدراك عملية أولية لتشكيل المعارف ، ومن خلال تكوين تصور عن الواقع ، تتحدد الانطباعات والتفضيلات ثم المواقف : معنى ذلك أن الاختلاف حول الوقائع الأساسية المحددة للظواهر الهامة فى المجتمع ، وقضاياه المحورية ، يؤدى إلى بناء تصورات معرفية منفصلة تماماً عن بعضها ، مما يساعد على نزع المشترك بين الثقافات السائدة فى داخل الأمة .

ويصبح انقسام الوعى ، هو أساس لانقسام الأمة معرفياً ، وبهذا يتحقق التفكيك ، ومنه يحدث التباعد بين جماعة وأخرى ، والذى يبدأ بشكل إدراكى ، ثم معرفى ، ثم يتحول إلى تباعد فى المواقف السياسية والاجتماعية . وإذا كان وعى الأمة يبنى على أسس متعارضة ومشوهة ، فإن مواقف جماعاتها ستكون أيضاً متعارضة ومشوهة . فالتعارض المعرفى ، بكل تصوراته ، يؤدى فى النهاية إلى تعارض المصالح ، من حيث فهمنا وتحديدنا لها ، ومن حيث الأساليب المختارة لتحقيق هذه المصالح .

مما سبق ، نتصور أن صناعة الوعى الموجه ، هى صناعة لأكثر من وعى

يختلف كل منها حول « الواقع » ، وكأن « الواقع » ليس حدثاً مادياً . ويصبح هناك أكثر من واقع . ويزداد الأمر تعقيداً ، مع تنوع وسائل الإعلام ، من إعلام رسمى ، إلى غير رسمى ، إلى معارض . وبهذا نصل إلى صورة معقدة ، ولكن عمادها الوعى الموجه والمشوه والمستقل . وتمزق الوعى ، الذى يؤدى إلى تمزيق الواقع ، وبث الوهم ، هو ما يؤدى فى النهاية ، إلى وعى متصارع ومصالح متصارعة .

فالإعلام الموجه للأغراض السياسية ، شوه ـ فى تصورنا ـ المشترك الواقعى بين أبناء الأمة ، وجعلهم أعداء بعضهم البعض . ووضع بذلك أسسا قوية ، تزرع الفتنة داخل الأمة . فصناعة الوعى الزائف ، هى صناعة للفتنة .

وفى ربوع أمة العرب ، تم ضخ الوعى الزائف بكثافة بالغة ، مما أدى إلى تفكيك الأمة معرفيا ، وتعارض مصالحها ، لحد جعلها تقترب من الفتنة الكبرى ، فتشتعل النيران أحياناً ، وتخمد أحيانا ، وتبقى سحب الدخان الكثيف ، مبشرة بقرب توهج النيران . فلماذا حدث ذلك ؟! وماهى القضية التى فجرت محاولات تزييف الوعى ؟!

إن واقع الأمة يؤكد مركزية الصراع بين الوافد والموروث . وهو صراع ظهر منذ عدة عقود طويلة . وتعددت أطروحات التراث ، وأطروحات الوافد . ولكن مع اقتراب القرن العشرين من نهايته ، ازداد إيقاع المواجهة بشكل حاد ، ومع شدة الصراع ، ظهر بالتدريج الشعور بقرب المواجهة الحاسمة . وكلما زادت سخونة المواجهة زادت درجات العنف والعنف المضاد ، لتزيد من حدة الصراع ، حتى بات واضحاً أنه يقترب من صراع الحياة أو الموت .

فى هذا المناخ الملبد بالدماء ، دارت الآلة الإعلامية ، لتفرز عشرات من الصور المزيفة ، مستغلة الوقائع بشكل يشوهها ، معلنة عن وعى موجه ،

يفرض نفسه على الجميع . وتم بث عشرات من الشعارات ، تحت مظلة محاربة الإرهاب . وتجمعت الرسائل الإعلامية ، الخبرية ، والفنية ، لترسم للواقع صورة مزيفة ، تتميز بالقتامة ، وتثير النفور . صورة الهدف منها ، لا نقل الوقائع ، بل تحويلها إلى رمز أسطورى للشر . وفى مقابل ذلك ، تم بث صور وردية ، لشعارات وافدة ، حتى تصبح هذه الشعارات ، هى البديل الوحيد . ويوضع وعى المتلقى ، بين صورة سلبية تماماً ، تمس فى الواقع تراثه ، وصورة وردية تماماً ، تأتى من قيم مجتمع آخر .

إن الزيف الإعلامى ، اختزل التراث بكل تاريخه ، واختزل الحركات الإسلامية بكل إنجازاتها ، إلى السلبية المنتسبة للتراث ، وهى العنف . فالعنف قد ظهر دفاعاً عن الذات ، فانتمى للتراث ، وأصبح إحدى سلبيات إعادة بناء الذات . وعندما اختزل كيان المجتمع ورموزه وأحلامه ، فى العنف ، واختزل الآخر الغربى وهيمنته واستغلاله ، فى شعارات براقة ، ثم تم ضخ هذه التصورات بكثافة هائلة ، عندئذ ظهر الوعى الزائف ، وانقسم وعى الأمة ، وتعارضت مصالحها .

إنها الفتنة الكبرى ، بلا شك ، تلك التى تفرزها أجهزة الإعلام الموجه ، عندما تخلق وعيا زائفا ، حتى تدير معاركها السياسية . فالنتجية النهائية ، هى هذا المناخ الراهن ، المعبأ ببذور الفتنة ، فهناك جماعات تمثلت الوعى الموجه المفروض ، وأصبحت تجد مصلحتها فى الخلاص من التراث ، والحركات الإسلامية ، وبالتالى أصبحت مصالحها رهنا بما يمكن تحقيقه من التحاق بالغرب ، وسيادة للإرادة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة . وهناك جماعات ترفض الوعى الموجه ، وتحركها رؤيتها المباشرة للوقائع ، وبالتالى ترى أن الآلة الإعلامية ، والجماعات المصدقة لها ، بمثابة أعداء لتراث هذه الأمة . وبالطبع

فإن بين الفـريقين درجات ، من التشـوه ، والحيرة ، والقلق ، درجـات تتميز بحالة من التردد ، تدفع للسلبية والصمت .

إن صناع الـوعى الزائف ، هـم صناع الفتنة ، فالـوعى الزائف لـن يسود فيغير الواقع الذى رسم له صورة مزيفة ، فالـواقع الحقيقى يحمل قوته من كونه حادثا بالفعل ، وبالتالى فالواقع يفرز وعيه باستمرار ، ودون انقطاع .

أســـطورة الإرهـــاب

فى مواجهة ظاهرة العنف المتزايـد ، تضخمت الحملة الإعلامية تحت شعار « محاربة الإرهـاب » . وهى حملـة تستمد مبرراتها مـن أهمية مـواجهة العنـف وسفك الـدماء . ولكـن عناصر الحملة ومكـوناتها ، تشير بشكـل واضح إلى أبعاد كثيرة أخرى . فشعار « محاربة الإرهاب » أصبح شعاراً عاماً يشمل الكثير من الظواهر معاً ، ومنها بالطبع ظاهرة العنف . ورغم أن الشعار ليس دقيقاً ، إلا أنه يستخدم لبث رسالة إعلاميـة تتجاوز العنف ، لتصبح حربا على معان وعناصر كثيرة . والحملة فى النهاية ، هى حرب موجهة ضد كل فصائل التيار الإسلامى ، بـل هى أيضاً ضد المشروع الحضارى الإسلامـى ، ومختلف رموزه ومفاهيمه ، ومن هنا تتشكل الأسطورة ، التى تبثها وسائل الإعلام ، فى محاولة لتشكيل وعى طارد لجملة المنظومات التراثية .

وما تبثه وسائل الإعلام هو بالفعـل « أسطورة » ، فالإرهاب فى حد ذاته ، يعطى معنى مختلفا عن الواقع . حيـث يشير الإرهاب إلى جماعة مرتزقة ، تقوم بزعزعة الاستقرار والأمن لحساب جهة مـا ، وبهذا يتم تفريغ ظاهرة العنف من محتواهـا وأسبابها . وتتحـول إلى فعل دموى مجرد مـن أى ملابسـات . فيسهل مواجهة الظاهرة ، بفعل دموى آخـر تحت مظلة القانون . وتجريد الظاهرة بهذا الشكل ، يبرر القضاء عليها بأى أسلوب كان ، ويعفى الإعلام والحكومة من مواجهة الظاهرة على حقيقتها .

فظاهرة العنف ، ليست غريبة على المجتمعات البشرية ، فى مختلف عصورها . وهى ليست ظاهرة الإرهاب ، التى تعنى مثلاً أن دولة تعادى أخرى ، فتبث بداخلها جماعات تقوم بأعمال دموية ، لهز استقرار الدولة . ففى هذه الحالة تكون الجماعات بمثابة قاتل مأجور ، ليس له علاقة بالصراع بين الدولتين ، وليس له هدف إلا الكسب المالى فقط . ولهذا يمكن أن ينتقل القاتل المأجور من معسكر إلى آخر ، بمعنى أنه يمكن إعادة تجنيده من الدولة المعتدى عليها ، ضد الدولة المعتدية . . وهكذا .

ولكن ظاهرة العنف أمر آخر ، فالعنف هو سلوك متطرف غير عادى وغير شائع ، تلجأ له جماعة أو جماعات ، تعبيراً عن موقفها الاجتماعى والسياسى . والعنف بهذا المعنى ، هو تمرد اجتماعى وسياسى . ولذلك ، فإن ظاهرة العنف لا تفهم إلا من خلال أسبابها ومراميها . فأسبابها هى المناخ البيئى الذى يفرز العنف ، ومراميها هى تلك العناصر المستهدفة من العنف ، وهى فى ذهن من يرتكب العنف أسباب البيئة التى يرفضها .

وهذا التناول ينبع أساساً من اقتناعات علمية راسخة ، بأن العنف ظاهرة اجتماعية وجزء من إفرازات التفاعل الاجتماعى ، المعبر عن ما يعتمر اللحظة الراهنة . ونبادر ، قبل التعمق فى القضية ، بأن هذه النظرة لاتعنى إطلاقاً تبريراً للعنف . فالفعل العنيف ، هو اعتداء على آخرين ، ويقع تحت طائلة القانون . لذلك فإن المواجهة القانونية لكل من يخرج على القانون أمر لازم وضرورى . ولكن النظرة العلمية ، لها دور آخر . فمواجهة ظاهرة العنف ، لها شق أمنى وقانونى ، تجاه أحداث العنف نفسها ومرتكبيها ، أما ظاهرة العنف بكل أبعادها ، فتلك قضية اجتماعية وسياسية .

لذلك فالتناول العلمى للظاهرة ، يهدف أساساً للوقاية . فتفجر العنف ،

هو عرض لمرض ، أى أنـه علامة على وجود أزمـات حادة من شأنها أن تـدفع البعض لاتخاذ أساليب فى مواجهة الحياة ، غير شائعة ولا عادية ، بل متطرفة . والفهم السليم للظاهرة ، يدفعنا للبحث عن المناخ المفرز للعنف ، باعتبار أن تغيير هـذا المناخ ، هـو السبيـل الـوحيد لإيقـاف ظـاهـرة العنف والحد مـن انتشارها .

أما الجانب الأمنى والقانونى ، فهو ليـس مواجهة لظاهرة العنف ، بل هو فقط مـواجهة لمرتكب العمـل العنيف . فالـوقائع تـؤكد أن ظاهـرة العنف لا تتعلق بمجموعة من الأفراد ، بل هى ظـاهرة جيلية ، تزداد حدتها بدفع دماء جديدة لها من الأجيال الشابة . معنى هذا ، أن استمرار المناخ المفرز للعنف ، هو القضيـة الرئيسيـة التى يجب أن نتعـامل معهـا ، لأن استمرار المنـاخ يعنى مزيداً من جماعات العنف ، وكأن استمرارهـا مرتبط مباشرة بالمواليد ، ودخول أجيال جديدة فى مرحلة الشباب ، مرحلة التساؤل عن معنى الحياة .

إذا قارنا إذن ، بين أسطـورة الإرهاب ، وظاهرة العنف ، سنكتشـف فروقا جوهرية . فالأسطورة تدور حول جماعة شر ، وقتلة مأجورين ، وقلة منحرفة ، فيصبح الحل الأمنـى كافيا للقضاء على هـذه الأسطورة . أما ظاهـرة العنف ، فتدفع كـل قوى المجتمع لمواجهة هـذه الظاهرة . ولكن الأسطـورة تقدم الحل السهـل ، والانتصـار الـوهمى ، أمـا « الظاهـرة » فتـدفـع الجميـع إلى تقييـم مواقفهم ، وتلك هى المشكلة .

لأن معـالجة ظـاهرة العنـف ، لـن تحدث إلا مـن خلال اكتشـاف منـاخ العنف ، ثم تغييره ، لـذلك فكثير من القوى تبتعـد عن هذه المعالجة ، خـوفاً من أن تطـولها رياح التغيير ، عنـدما تكتشف أنها تشـارك بقسط مـا فى خلق ظاهـرة العنف . فمعـالجة ظاهـرة العنف ، لـن تتحقق إلا مـن خلال النقـد

الذاتى ، الذى يدفع المجتمع ممثلاً فى قادته ونخبه ، لتغيير ما بنفسه ، وهو ما يدفع الكثيرين للهرب من مفهوم « الظاهرة » إلى « الأسطورة » .

وإذا كانت « الأسطورة » هى هروب من الظاهرة ، فإن الأسطورة هى غطاء لحرب أخرى لا علاقة لها بالعنف وأفعاله . فتحت مظلة الحرب ضد الإرهاب، استباح الكثيرون لأنفسهم ، خاصة بعض وسائل الإعلام وبعض رموز الثقافة ، أن يشنوا حربا لا هوادة فيها تجاه كل ما يرتبط بالحركة الإسلامية ، وأيضا ما يرتبط بالخصوصية الحضارية .

فالهجوم على « الإرهاب » ، تبعه هجوم على ما سمى بخلط الأوراق بين الدين والدنيا وتحت مظلة محاربة الكهنوت السياسى ، والإسلام منه براء ، افترض ضمنا أن كل ما يربط الدين بالدنيا هو محاولة البعض للسيطرة على الدنيا من خلال سلطة دينية يحوزها البعض بدلاً من الكل . وحتى لا نفترض أن الأسطورة هى الخرافة بعينها ، نفرض أن ممارسات البعض قد أعطت انطباعاً بذلك ، ولكن الظاهرة الإسلامية فى مجملها لا تعرف الكهنوت السياسى والسلطة الدينية . والأهم من ذلك ، أن العلاقة بين الدين والدنيا ، هى أصل من أصولنا ، لا الأصول الدينية فقط ، بل الأصول الحضارية أيضا .

فالنموذج العربى الإسلامى ، نموذج الوسط ، قائم على ارتباط الدين بالدنيا ، ذلك الارتباط المعتمد على أن كليهما يعبر عن غايات سامية نهائية واحدة ، وأن كليهما يستند إلى مرجعية قيمية واحدة . لذلك فالتناقض بينهما غير وارد ، كذلك فإن اختلاف مسار الدين عن الدنيا غير وارد أيضاً ، لأن الدين (بمعنى العقائد والعبادات . . وغيرها) والدنيا (بمعنى السلوك اليومى والاجتماعى والسياسى . . الخ) كليهما يتبعان نفس المنظومة القيمية ، أى أنهما يسيران طبقاً لنفس المعايير والقواعد لهذا فإن الإفساد فى الدين ، يفسد

الدنيا ، وإفســـاد الدنيا إفساد فى الـدين ، وصـــلاح الحال للديـن والدنيا معاً .

فإذا تصـور البعض ، أن أسطـورة الإرهاب يمكـن أن تكون الخرافـة التى نحولها لحقيقة ، فنتصور أن القضاء على الإرهاب ، لايتم إلا بفصل الدين عن الدنيا ، فهذا التصور ليس فقط خطـأ ، بل أيضا تجاوز للواقع تماماً ، وإغراق فى بحر الأسطـورة الخرافية . ففصل الـدين عـن الدنيا ، يعنـى أن لكل منهما أهـدافه وقيمـه ومساره المستقـل ، وعندمـا يتحقـق ذلك ، فى مجتمـع عربـى إسلامى ، فسوف يؤدى إلى إفساد الحياتين الـدينية والدنيوية ، كما سيؤدى إلى خلق تعـارض واختلاف بين نظام الديـن والدنيا . وتفكيك نظـام الحياة ، إلى نظام دينى وآخر دنيوى ، لا علاقـة بينهما ، يؤدى فى مناخنا إلى صراع وفتنة ، نعتقد أنها تلـك الفتنة التى زرعهـا الغرب فى ربـوع أوطاننا ، فكـانت العنصر الفاعل فى صناعة مناخ العنف .

ومعنى ذلـك ، أن عزل الديـن عن مجال الـدنيا ، على الأرجح ، هـو أحد أسباب ظاهرة العنف ، ولكن أسطـورة الإرهاب ، تعمل على تحقيق المزيد من عزل الدين عن الدنيا ، وكـأن فى ذلك سيطرة على الإرهاب ، وهو فى الحقيقة إشعال مستمـر لنيران العنف ، وتأكيـد على استمرار المنـاخ الذى أفرز ظـاهرة العنف .

والأسطورة لا تتوقف عند هذا الحد ، بل تتجاوزه ، إلى معان أخرى . ففى الخطاب الموجه ضـد الإرهاب ، اتهمت كل فصائل الإسلام السيـاسى ، بأنها تمارس السياسة تحت عبـاءة الدين . واتهم الإخوان المسلمـون على سبيل المثال بأنهم يستغلون الدين فى الانتخابات البرلمانية . والحقيقة أن هذا الاتهام ، ينتج عن فكرة الفصـل بين الدين والدنيـا ، ويضيـف لها ضمنيا معنى آخـر ، وهو

المقابلة بين الدين بنقائه ، والسياسة بنفعيتها . ولذلك اتهم كل نشطاء الحركة الإسلامية ، بأنهم طلاب سلطة ، ولذلك فالدين منهم براء ، وكأن طالب السلطة بعيد عن الدين . وبمعنى آخر ، يصبح طالب السلطة المعارض متهما بالنفعية فى حين أن حائز السلطة غير متهم .

والأمر فى صلبه ليس خلطاً للأوراق من قبل الحركات الإسلامية ، بل تجاهل كامل لطبيعة الحضارة الإسلامية ، ومضمونها ، وكذلك تجاهل لجملة الرموز التراثية ، ولغتها الخاصة . فالعلاقة بين الدين والسياسة علاقة قائمة عبر كل تاريخنا ، منذ الدولة الفرعونية . والسياسة تمارس عندما تثبت أنها لاتعارض الدين بل تحققه . وتصبح المرجعية الدينية ، هى معيار الحكم على الفعل السياسى . لذلك ، فإن الدين عندما ينظم ويوجه السياسى ، يحقق الدور المطلوب منه ، ولكن عندما يستخدم الدين لتبرير سياسات تتعارض مع قيمنا ، وقيم الدين نفسه ، هنا تظهر الشبهات الحقيقية . فإذا كانت الحركة الإسلامية ، تحاول إعادة تنظيم الحياة ، بفعل سياسى ، يعيد انتهاء نظامنا إلى مرجعية القيم الدينية ، فهذا ليس استغلالًا للدين ، بل إفعالاً لوظيفة الدين ، باعتباره منظم الحياة على معيار القيم السامية .

على الجانب الآخر ، فإن توظيف الدين من قبل الحكومة ، بوصفه أداة لتبرير سياسات الحكومة ، وإكسابها إطاراً شرعياً ، هو ما يعد بحق استغلالاً للدين ، لا فى السياسة والسلطة فقط ، بل الأهم أنه استغلال للدين لفرض قيم معادية لقيم الدين والحضارة معاً .

أما السعى للسلطة ، فهو ليس اتهاماً ، إلا أذا حددنا المعيار . فكل من يحمل رسالة ، أو مشروعا ، أو فكرة ويحاول أن يحققها من خلال قيامه بدور سياسى ، لا يعد متهماً ، والأهم أن كل من يحمل هموم وأحلام الأمة معه ،

ويلتزم بها وهــو فى مقعد الحكم ، هــو رمز مــن رموز الوطنيــة . والمحك ، فى الالتزام أو التفريــط ، تجاه الأمة ، كذلك فيما إذا كانت السلطــة وسيلة لخدمة المجتمع أو وسيلة للمصــالح الشخصية الضيقة ؛ رهن بحكــم الأمة نفسها ، ذلك الحكم الــذى يسطر فى صفحات التاريخ ، ليسجل الحقيقــة ، رغم كل الأساطير .

الإرهاب والحضارة الإسلامية

فرضت ظاهرة العنف الإسلامي ، على مائدة البحث ، في الداخل والخارج. وأصبح الجدل يطول مختلف جوانب القضية ، الحقيقي منها والوهمي. والعنف تحت المظلة الإسلامية يحتاج لوقفة موضوعية . فالإسلام كدين ، وكحضارة ، لايدعو للعنف . ولكن خروج موجات العنف تحت شعارات إسلامية ، له دلالته الخاصة في فهم الظاهرة . فالعنف مولد من خلال الإحساس بالانكسار ، وضياع الهوية ، والابتعاد عن التراث ، وضياع القيم الأصيلة . هذه الأزمة التي تعصر الذات العربية والإسلامية ، دفعت بعض الشباب لموجة من العنف ، تحت تصور أن العنف وسيلة لإعادة الأمة إلى تراثها وقيمها ومبادئها . ولذلك خرج العنف رافعا شعارات إسلامية ، دينية أكثر منها حضارية . فحركات العنف ، خرجت لتعبر عن موقف رافض لتنحي « المقدس » من حياتنا ، فأعلنت أن خروجها على الأوضاع ، حماية لهذا « المقدس » ، الذي تتصور أنه يتعرض لحرب شرسة هدفها النيل من مقدسات الأمة . ومن خلال هذا التصور ، تصور البعض أن العنف ، وبالتالي الانقلاب المسلح ، هو الوسيلة الوحيدة لإعادة « المقدس » إلى مكانته ، فخرج العنف رافعاً شعار الجهاد في سبيل العقيدة ، ولهذا كانت ظاهرة العنف إسلامية في شعاراتها .

ولكن في مواجهة العنف ، حدث خلط للأوراق ، في كثير من الأحيان هو

خلط مقصود . فتم تحويل « الإسلامى » إلى عنف ، و « العنف » إلى إسلامى . ومن خلال تفكيك مكونات الظاهرة ، يتم سحب العديد من المفاهيم لتوضع فى دائرة الاتهام ، ويصبح التخلص من العنف ، هو تخلص من ما هو « إسلامى » .

والواقع أن الإعلام الغربى ، هو صاحب المبادرة فى ذلك . فقد صور الإعلام الغربى ، الإسلام والمسلمين ، والحضارة الإسلامية ، باعتبارها عناصر مكونة للعنف فتم الربط بين الإسلام والإرهاب ، لتتكون أسطورة الإرهابى المسلم صاحب اللحية والقنبلة والسلاح . حتى يتحول هذا الإرهابى إلى رمز يتم تجسيده بوصفه خطراً على الغرب ، والحضارة الغربية ، ومن ثم الإنسانية جمعاء . وهكذا تحشد القوى فى مواجهة هذا الرمز ، وتلك الأسطورة . لتدور المعركة الحقيقية ، لا بين سلاح وسلاح ، ولكن بين وسائل الإعلام ، وعقول الشعوب . فزرع هذا النموذج الأسطورى ، فى حد ذاته ضربة حقيقية لكيان الأمتين العربية والإسلامية ، لأنه حشد للشعوب فى مواجهة أمتنا ، مما يجعل الشعوب والدول ، مدفوعة نحو سحق أمتنا وحضارتنا .

والحقيقة أن ما يحدث هو حرب صليبية جديدة ، ولكن ليس تحت شعارات الصليب ، بل تحت شعارات العلمانية . فوسائل الإعلام الغربى ، ومن خلال تشويهها لكل ما هو إسلامى وعربى ، تضرب بذلك النموذج الحضارى الوسطى ، بوصفه نموذجا مغايرا للحضارة الغربية . لتعيد بذلك تصورات الخوف تجاه المنطقتين العربية والإسلامية ، وهزائم الصليبيين فى الضمير الغربى ، وتشعل مخاوفهم التاريخية من الإمبراطورية العثمانية . وبذلك يتم تهيئة المناخ بين الشعوب الغربية ، لأى مواجهة محتملة مع العالمين العربى والإسلامى .

وتلك الحرب العلمانية الباردة ، على غرار الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية ، تمهد جيوشها المدنية قبل العسكرية ، للسيطرة على هذا « الشرق» الإرهابي . واستغلال أحداث العنف ، بوصفها سبباً لطرح هذه الصورة الإعلامية المضللة ، ليس إلا خبثاً إعلامياً . والحقيقة أنه بوجود أو عدم وجود ظاهرة العنف الإسلامي ، فإن الحرب العلمانية الإعلامية ، كانت ستأخذ طريقها تحت أى مبررات أخرى . ولا ننسى أن الإعلام الغربي ، كان ومازال وسيلة فعالة في تصوير حضارتنا ، بالتخلف والبدائية وغيرهما من النعوت .

واتهام الغرب بأنه يحاربنا عن قصد ، ليس بدون مبرر ، بل إن الأجندة الغربية ، المفروضة على العالم ، بقوة صندوق النقد أولاً ، ثم بقوة مبدأ حق التدخل في الشئون الداخلية ثانياً ، تؤكد أن سبق الإصرار والترصد ، متكامل الأركان في الحرب العلمانية الغربية . فالتوجه الغربي ، يؤكد على أهمية توحيد العالم حضارياً وقيمياً وسلوكياً ، وهو ما يعني أن وجود أى منظومة حضارية مخالفة ومغايرة ، يعد إفشالاً لفكرة الهيمنة الحضارية الغربية .

والأمر لايقتصر على أمة العرب والمسلمين ، فالدول الغربية تحاول فرض نموذج حياتها على الحضارات الآسيوية ، خاصة اليابان والنمور الآسيوية . ونلاحظ أيضاً أن تلك الدول تقاوم ، وتحاول الحفاظ على خصوصيتها الحضارية ، تلك الخصوصية التي صنعت من خلالها مجدها الاقتصادى . لكن الفرق بينهم وبيننا كبير ، وهو ليس فرقا بين الحضارات ، فلهم حضارتهم ، ولنا حضارتنا ، والفرق الحقيقي في موقف الغرب منا ومنهم . فالدول الغربية تتساهل معهم ، باعتبارهم « الشرق الأقصى » ، الذى لن يؤثر عليهم ، حتى وإن تميز. لهذا ، سنجد المساعدات الغربية للتجارب الآسيوية ، والتعامل المرن نسبياً . وإن كانت الدول الغربية ، في النهاية تسمح بقدر من حرية الحركة ، مع تأكيدها ضمناً أن أى وضع نهائي لايجب أن يكون إلا التحاقا بالغرب .

أما نحن ، فى الشرق الأوسط كما يطلقون علينـا ، أو فى قلب العالم ووسطه كما نرى أنفسنا ، فنمثل بالنسبة للغـرب منطقة لايقبل تجاهها إلا النفوذ المباشر السافر . ومن خـلال الكيان الصهيونى وبسببه فى نفس الوقـت ، فإن موقف الغرب يزداد تمسكاً بأهمية الهيمنة الشاملة .

لهذا نـرى أن أسطـورة « الإرهـاب والإسـلام » التـى يـروج لها الإعـلام الغربى ،هـى جزء من حرب شـاملة موجهة تجاه الحضـارة الإسلامية ، الهدف منها إبادة هـذه الحضارة ، وتحويل شعوبها إلى نمـوذج حياتى آخر . وهـو ما يجسد تفكيرا استعماريـا ماديا ، يتصـور الشعوب بـأنها مادة يمكن معـالجتها بالهندسة الوراثية ، لتخليق أنماط حضارية حسب الطلب .

وهذا عن الإعلام الغربى ، فماذا عـن إعلامنا المحلى والإقليمى ؟ الغريب أن الإعـلام العربـى يأخـذ من المواقـف ما يماثـل الإعلام الغـربى فى كثير مـن الأوجه . ويبقـى الفرق الظاهرى ، والضمنـى ، بين الإعلام الغربـى والإعلام العربـى ، فإن الأول يهدف لسحق الحضارة الإسـلامية ، أما الثانـى فيحارب الإرهاب فقط ، فهل هذا صحيح ؟!

إن وسـائل الإعلام ، تـؤكد مـوقفها المعـادى للإرهـاب ، تلك الأسطـورة الإعـلامية التـى لا نعـرف على وجه التحـديـد حـدودها . فكلما زادت حـدة المعركـة ، اتسعت الأسطورة لتشمـل قوى جـديدة ، وأفكارا وبـدائل أخرى . وتوسع مفهوم الإرهاب لحد لا نعرف على وجه الدقة حدوده ، مما يجعلنا نشك فيما يحدث .

ثم إن وسـائل الإعلام فى حربها على الإرهـاب ، أطلقت من خـلال بعض رموزها وكتابها مصطلح الإرهاب الفكرى ، ثم وصفت بعض القوى والرموز، بأنهم أكثر خطراً مـن الإرهاب نفسه . ثم لقنتنا فى النهايـة ، درساً مستقبلياً ،

فى أهمية الالتصاق بالعلمانية وحقوق الإنسان والديمقراطية ، والبعد عن السلطة الدينية والتخلف والظلامية . وعند هذا الحد ، لايمكننا أن نوقف سيل الشكوك والهواجس .

فأسطورة الإرهاب ، طالت كل الحركات الإسلامية ، حتى الحركات السلمية ، ثم طالت الحركات الإسلامية غير السياسية ، والتى تعمل فى مجال الدعوة ، باعتبارها مفرخة للإرهاب . ثم طالت الأسطورة ، العمل الاجتماعى الإسلامى ، باعتباره مشجعا ومحفزا على الانضمام للجماعات « الإرهابية » . وأصبحت الأسطورة من الاتساع بحيث تشمل الكتاب والمفكرين والوعاظ من رموز الفكر الإسلامى . وتحول الجميع إلى خانة واحدة ، يظللها الإرهاب والتطرف . وعندما نبحث عن الاعتدال ، نكتشف فى الواقع المأساة .

فالاعتدال يبدأ من العلمانية ، وتظهر خطوطه عند أعتاب السادة الغربيين ، ويحصل على صك شرعيته من التحاقه بقيم الغرب ، واعتماده من وكلاء الغرب الثقافيين المسيطرين على قطاع عريض من الإعلام العربى .

فإذا كانت وسائل الإعلام الغربى ، تشن حملة حربية علمانية على الحضارة الإسلامية ، فماذا تفعل وسائل الإعلام العربى ، أو بعضها على الأقل ؟! قد نسارع باتهام أصحاب الحملة الإعلامية العلمانية ، بأنهم شركاء الغرب فى الحرب الباردة ضد الحضارة الإسلامية ، أو نرفع من درجة الاتهام ، ونعتبرها حرباً ضد الإسلام كدين ، ولكن إذا نحينا كل الاتهامات جانبا ، وتركنا سوء القصد للإعلام الغربى ، وافترضنا حسن النية فى الإعلام العربى العلمانى ، فإننا لا يسعنا إلا أن نؤكد أنه أيا كانت النيات ، فما يحدث الآن ، يمزق الحضارة الإسلامية ، باعتبارها وعياً جمعيا تاريخياً ، ويلحق الأذى بها ، ويشوهها فى عيون أمتها . إنها بالفعل مذبحة علمانية ، لأمة العرب والمسلمين ، بكل تاريخهم وتراثهم وقيمهم .

إن مشكلة الإعلام العلماني العربي ، أنـه يضع القيم الغربية العلمانية ، في مواجهة القيم العربية الإسلامية ، ويحمل الأخيرة كل تبعات العنف وأضراره . وأتصور لو أن الإعلام الغربي سمح لنفسـه بشيء من هذا القبيل ، لكان الآن يهاجم جملـة القيم الغـربية ، بـاعتبارها المسئـول الأول عن النـازية والفـاشية والنزعـات العنصرية . هي إذن عملية « جلـد الذات » وتمزيقها . ومـا يفعله الإعلام الآن ، ليس طريقاً للتقدم ، بل هو طـريق لتحطيم كل القوى المعنوية للأمـة . ولا أعتقد أن وجـود بعض الجماعـات التي تستخـدم العنف ، مبرر كاف للقضـاء على أمة ، وإبادة أبنـائها ، وتحت مظلـة كراهية تشنهـا وسائل الإعلام الغربي .

إن الحرب العلمانية الغـربية ، تجاه الحضـارة الإسلاميـة ، وجدت لنفسهـا وكلاء وحلفـاء بيننا . فأصبحنا نتلقـى الطعنة الغادرة بيد عـربية ، وبكلمات عربية .

الحضارة الإسلامية فى مواجهة العنف

نعتقد أنه تحت مظلة الحرب ضد الإرهاب ، بوصفها حرباً وطنية مبررة ، هناك الكثير من المشروعات التى يتم تمريرها . فالدعوة للديمقراطية الغربية ، والليبرالية كمنهج حياة ، وكذلك الانضمام إلى النظام العالمى ، والشرق أوسطية ، والتسوية السلمية أو الاستسلامية ، كلها أمور تجرى على قدم وساق ، وتمرر تحت جنح الظلام ، دون أن تناقش أو تقيم . فالكل الآن محاصر بلعبة الإرهاب ، وأسطورة الخوف ، وخيال الدماء .

فحتى نستطيع مواجهة الإرهاب ، حسب الرأى السائد المفروض على الساحة ، علينا أن نتكتل جميعاً فى خندق واحد . ومن يرفض الدخول فى الخندق ، يحسب على معسكر الإرهاب ، ويتم اغتياله معنوياً على الأقل . وكأن الساحة منقسمة إلى معسكر الديمقراطية ، وهى الرشد والعقل والتقدم ، ومعسكر الإرهاب ، وهو التخلف والعنف والظلامية . ومن يخرج عن المعسكر الأول ، يصبح محسوباً على الثانى . فهل هذه صورة واقعية ؟

وعندما نحلل الصورة أكثر ، سنعرف أنها ليست بين الديمقراطية ، كأسطورة للخير ، والإرهاب ، كأسطورة للشر ، بل هى مقابلة يتم تمريرها ضمنياً فى جنح الظلام ، بين الحضارة الغربية ، والحضارة الإسلامية ، وتصبح الأولى أسطورة الخير وإلهه ، والثانية أسطورةالشر وإلهه . وبهذا يصبح علينا الاختيار بين الالتحاق بالحضارة الغربية ، المفضى للتبعية ،باعتباره حلاً

وحيداً للمستقبل ، أو نختار الحضارة العربية الإسلامية ، مما يؤدى إلى سيل الاتهامات التى تبدأ بتشجيع الإرهاب ، ولاتنتهى إلا بتهمة الإرهاب نفسها . وفى الاختيار الأول ، نواجه الانتحار الحضارى ، وفى الثانى نواجه الموت فى سبيل حضارتنا .

تلك صورة مرفوضة ، أو يجب علينا أن نرفضها . وقد يجادل البعض فى وجود هذه الصورة أصلاً ، ولكن الوقائع المعيشة فى أمتنا العربية ، تؤكد أن الصورة حقيقية ، وإن لم تكن نتاج مؤامرة مقصودة ، فهى نتاج تفاعلات اللحظة الراهنة ، بكل ملابساتها الخارجية والداخلية .

فمن جانب الدول الغربية ، نلاحظ هجومها على الحركات الإسلامية ، واتهامها جميعاً بالإرهاب . وفى نفس الوقت ، فإن الدول الغربية تفرض علينا أجندة تبدأ بالسياسى وتصل حتى قيم الحياة نفسها ، فى صورة سافرة مكشوفة . والحكومات العربية ، تعلن الحرب على الإرهاب ، وتدعو إلى الالتحاق بالنظام الدولى السائد بكل مفرداته . والنخبة المثقفة العلمانية ، تهاجم الإرهاب ، وتطرح قيماً غربية .

إذن الحرب ضد العنف الإسلامى ، والمطروح للتأييد مشاريع غربية . وأكثر من هذا فإن الحرب على العنف الإسلامى ، تجاوز الحرب على العنف ، ليصبح حرباً على « الإسلامى » . وفى ضوء طرح بدائل غربية متزامنة مع هذه الحرب ، فإن مساحة الاختيار تتقلص ، حتى لا يبقى فيها إلا الالتحاق بالغرب ، أو التعرض لتهمة الإرهاب بكل مخاطرها الأمنية .

والواقع أن ما يحدث ليس فقط استغلالاً للحرب ضد الإرهاب ، بل هو أيضاً مأزق سقطت فيه معظم القوى الحاكمة . فالعنف الإسلامى ، يحمل دعوة للعودة للدين وللحضارة والتاريخ ، ويحمل قيماً أصيلة ، حتى وإن

تطرف فى ممارستها . ولـذلك فإن محاولات مواجهة هذا العنـف ، والتى بدأت أكثر رشادة ، تحولت إلى موجة عارمـة من الهجوم ضد مجمل الطرح الحضارى العربى الإسلامى .

والمشكلة أن مـواجهة العنف ، تعتمـد أساسـاً على فكرة استبعاد حـركات العنف وإبـادتها تماماً والتخلص منها . وهـذا الموقف يؤدى إلى مهـاجمة مجمل المنظومة التى خرجت منها هذه الحركـات . فحركات العنف تخرج من المنظومة العربية الإسلامية ، لأنها مثل أى منظـومة ، لها تجليات وأطروحات متعددة ، حسب الظـروف المحيطة . ومن يتصور أنـه قادر على إبادة حركـات العنف ، دون إبادة المنظـومة نفسها ، واهـم . لإن مواجهـة هذه الحركات ، لـن تكون بـالإبادة ، بـل بتغيير المسار ، نعنـى بـذلك تغيير مسـار الفيض الخارج مـن حضارة الأمة ، دفاعاً عن مقدساتها . وحتى يغير مسار هذا الفيض ، يجب أن نعلم أولاً أنه فيـض طبيعى ، يحدث فى كل الحضارات . فأى حضـارة تعانى من التـأخر والتخلف ، ويتـم تحييدها ، وتـواجه مخاطر تهدد وجـودها ، أى حضارة تعانى مـن هذه الظروف ، يخرج من داخلها فيض دفـاعى غاضب ، يحاول أن يحمـى مقـدسـات الحضـارة . فالحضـارة ، مثـل البشريـة ، تحمـل بـداخلها الـدافع للبقـاء والاستمرار . وعنـدمـا تكون الحضـارة ذات تاريـخ طويـل ، وتجارب ممتدة ، وملايين مـن الأبناء ، عنـدئذ تكون حضارة قـوية ، تملـك الدافـع للبقاء ، وتملـك أيضاً القـدرة على البقـاء رغم كـل التحديـات والتهديدات .

فإذا كان العنـف فى أحد جوانبه ، تعبيراً عـن دفاع الأمة عن مقـدساتها ، وإن كان بأسلـوب سلبى ، فإن تجفيف منابعه ، كفكـرة سيطرت على النخب الحاكمة ، هو فى الواقع محاولة لتجفيف منـابع الحضارة نفسها . وهو ما يؤدى

إلى تزايـد الخطر المحدق بـالحضارة والأمة ، أى أنـه فى حد ذاته ، دافـع إضافى لطوفان الفيض العنيف . فكلما تعرضت المقـدسات لتهديد أشد ، كلما انفجر العنف بلا حدود .

ويبقى العنف وآلامه ! كما تبقى التهديدات المحيطة بالأمة ومخاوفها !

والحقيقة أن فهم العنف وأسبابه ، تدفعنا إلى معرفة الطريق السليم لتجاوز هذه الظاهـرة . فالعنف فى أحد جـوانبه دفاع عن مقـدسات الحضارة ، ولهذا فإن الحضـارة الإسلامية ، كمشروع مستقبلى ، هى الـوسيلة الوحيـدة لمواجهة العنف . وبـالتالى يصبـح تطوير وتجديـد وترشيد ، الحركـات الإسلاميـة هو هدفنـا . لأن كل محاولة لإصلاح المســار ، هى محاولة لتنظيم فيـض العنف ، الخارج من الدافع للبقاء الحضارى . فـالفيض فى حد ذاته ، حقيقة نعيشها ، وفى نفس الوقت نحتاجها . لأن الدافع للبقاء الحضارى ، فى التحليل الأخير، هو الدافع المحرك للأمة ، للبقاء وللتقدم معاً . وبسبب ما تمر به الأمة ، تحول الفيض إلى طـوفان ، فأصبـح عنيفاً . ولذلـك علينا أن ننظم هـذا الفيض ، ونخفض من حدته .

وتنظيم الفيـض التراثى ، لايتحقـق إلا بإعادة إحيـاء قيم الأمـة ، وإعادة قدسيتهـا مرة أخرى . ولا نعنى بـذلك فرض رؤية محددة على الجميـع ، فقيم الأمة هى الإطار العام الشامل لثـوابتها ، وبالتالى فهى محدد لهوية الأمة ، وفى داخل هذا الإطار يمكن أن تتولد العديد من الرؤى والأفكار .

وحتـى نخفض مـن حـدة الفيض التراثـى ، علينـا أن نسرع بشق الطـرق المؤدية لإحيـاء الحضارة مـرة أخرى ، ونفتـح الأبواب لنهضـة التراث ، فيكون الانتماء لقيم التراث سببـاً لإتاحـة الفرص ، أمـام الأفراد والجماعـات ، لا أن يكون سبباً للحرمان من الشرعية . لأن منع الشرعية عن الأطروحات والحركات

النابعةمن الحضارة العربية الإسلامية ، يوحى بل ويؤكد ، أن النظام السائد يعادى هذه الأمة ومقدساتها ، مما يضيف شحنة جديدة للفيض التراثى الدفاعى . وهكذا تتولد دائرة العنف والعنف المضاد . فالحملة ضد الإرهاب، تحوى العديد من العناصر المخلقة لبيئة ومناخ العنف ، الذى كان سبباً فى خروج الظاهرة منذ البداية .

لذلك فالحملة ضد الإرهاب ، تجنح فى أحيان كثيرة.، خاصة فى مضمونها الثقافى والقيمى ، إلى أن تكون عنفاً موجهاً لتراث هذه الأمة ، وهو ما يجعلها محركاً لعنف مضاد ينبع من الفيض الدفاعى الفطرى للأمة . وهكذا تتحول الحملة التى تدعى مواجهة الإرهاب ، إلى سبب مباشر فى تفاقم الظاهرة ، وتزايد حدة العنف والعنف المضاد . وبهذا نسكب على النار جمراً من نار .

والغريب أن الحكومة فى بداية مواجهتها لحركات العنف الإسلامى ، كانت تحاول المزايدة على هذه الحركات ، حتى تحولت المواجهة إلى منافسة وتبارز فى التدين . والحقيقة أن هذا لم يكن عملاً إيجابياً ، لأن المزايدة فى التدين ، تعنى المزيد من الطرح الشكلى الظاهرى للدين ، وبالتالى تغذى الفهم المتطرف الشكلانى للدين . ومن خلال المزايدة الدينية ، طرحت الحكومة ما تريد من سياسات تحت شعارات دينية ، فجاءت السياسات منافية لمبادىء الحضارة الإسلامية ، أو على الأقل غريبة عنها . ولذلك سقطت لعبة المزايدة .

وفى مرحلة ثانية ، اتجهت الحكومة إلى وقف عملية المزايدة ، وبدأت فى بث قيم « التسامح » عن طريق فتح الباب تدريجياً للقيم الليبرالية الغربية . وبعد أن كانت السياسات تمرر من خلال شكل تراثى متحفى ، أصبح الاتجاه الراهن يهدف إلى تمرير السياسات تحت شكل غربى سافر ، كنوع من إكمال الحملة على الإرهاب ، وتجفيف منابعه . وكأن النخبة الحاكمة ، اقتنعت بأن

المزيد من التدين وملامح الخصـوصية ، ولو بأسلوب شكلى ، يعطى الشرعية «للعنف » ، ويسحبها من الحكومة .

وبالطبع فإن المرجعية الحضارية لـلأمة ، هى حائط الصد أمام أى دعوات للشرعية . ولكن الخروج على هذه المرجعية تماماً ، يعد تحولا خطيرا . والغريب أن بعـض رمـوز الثقافـة وكتـابها جنحـوا إلى هـذه الـرؤية معتبريـن المرجعيـة الحضـاريـة بوصفهـا منـابـع الإرهـاب التى يجب أن تجف ،ولكـن المرجعيـة الحضاريـة، ليست منبـع العنف ، بل إن تحجيمهـا هو سبـب العنف ، وفى نفس الوقـت فهذه المرجعية هى الحكـم الذى يفرز الأصيل مـن الوافد . ولأن كتاب العلمانية الغربية ، هم ضمن الـوافد ، ولأن إحياء المرجعية الحضارية ، سيفرزهم باعتبارهم وكلاء للوافـد الدخيل ، لذلك أصبحت حملة الإرهاب ، فـرصة لتـدمير كل قيمـة تحت ساتـر وابـل الرصـاص . ونسى البعـض ، أو الكثيرون ، أن إحياء المرجعيـة الحضاريـة ، سيوقـف فيض العنـف ، ويولـد فيض النهضة .

تجفيف منابع التاريخ

إن موقف أى أمة من تاريخها ، يمثل علامة أساسية ، تحدد توقعات المستقبل . فالمستقبل يولد فى الماضى ، وينمو فى الحاضر ، ويتحقق فى المستقبل . لأن التغييرات التى تمر بأى مجتمع ، ليست وليدة اللحظة ، بل هى عملية مستمرة وتدريجية . فالتغيير ، ليس على وجه الدقة ، هو تغير الحاكم ، أو تغير قانون ، أو موقف سياسى . لأن التغير الاجتماعى الحضارى ، عملية أكثر تعقيداً ، وتشمل كل التغيرات الصغرى . لذلك فالتغييرات السياسية والاقتصادية ، هى علامات لها دلالتها فى فهم عملية التغير الشامل والتدريجى التى تمر بها المجتمعات . وفى الكثير من الأحيان ، نركز اهتمامنا على التغير السياسى الحادث ، باعتبار أن الأحداث السياسية ، تمثل ما يلفت الانتباه . فالإعلام مثلاً ، يركز على السلوك والحدث السياسى ، أكثر من غيرهما .

لهذا ، فإن ما نلاحظه ، يمثل الأحداث الأعلى صوتاً ، ولكن التغييرات الاجتماعية تبقى بعيدة عن مجال النظر والرؤية ، لأنها جزئية ومرحلية ، وكذلك لأنها أشياء تحدث داخل جماعات بأكملها ، مما يجعل متابعتها أمرا شديد الصعوبة . ولكن أى باحث مهتم بالمستقبل ، عليه أن يوجه نظره إلى مختلف العناصر المشكلة لحياتنا ، الضمنى منها قبل الظاهر ، والاجتماعى قبل السياسى .

فالتاريخ يحكى قصص الحكام ، ويتجاهل كثيراً قصص الشعوب . ولكن

كل قصة تاريخية تحمل فى الواقع قصة شعب ، قبل قصة حاكمه . لهذا فالسياسة هى الرموز التى نستخدمها فى التأريخ ، أما الاجتماع والحضارة ، فهما المضامين التى نستخلصها من التاريخ . وعندما ننظر للماضى ، سنجد أن المتاح من كتب تاريخية ، يحكى السياسى أولاً ، ومنه نستنتج الاجتماعى ونفهمه . ولكن عندما نهتم بالمستقبل ، علينا أن نقلب الصورة . فالمستقبل ليس وليد السياسى الحاضر ، ولكنه وليد الاجتماعى المتشكل فى الماضى والحاضر. وحتى نرتب صورة الرؤية المستقبلية ، علينا أن نفهم الوضع السياسى الراهن ، باعتباره إفرازاً لعملية اجتماعية مستمرة ، فإذا أردنا معرفة الوضع السياسى المستقبلى ، فعلينا أن نعود للعملية الاجتماعية التى أفرزت الوضع الراهن ، لنتابع سيرها ثم نحدد توقعاتنا عن إفرازاتها فى المستقبل .

وفيما يخص الوضع السياسى الراهن ، المتميز بإقامة دولة قوية حديثة واقتصاد قوى ، فإن هذا الوضع يمتد إلى بدايات القرن العشرين ، أو ما قبلها ، فتظهر جذوره فى فكرة الدولة الحديثة ، والمعاصرة . تلك الأفكار التى نادى بها بعض المفكرين المتأثرين بالحضارة الغربية ، الأمر الذى أدى إلى زرع بذور هذه الأفكار ، وتجمع نخب من حولها . وتشكل بذلك كيان اجتماعى ملتحق بالغرب ، الحضارة والفكر والقيم .

ومن هذا الكيان الاجتماعى ، تفجر التصور حول الدولة الحديثة . لذلك فإن قادة ثورة يوليو ، أزاحوا الاستعمار الذى بنى دولة حديثة تابعة له ، واستولوا على الدولة التى بناها ، وبدءوا فى تحقيق حلم الدولة الحديثة . ونفهم من ذلك أن الكيان الاجتماعى المتغرب ، لم يقم بإنشاء الدولة الحديثة بنفسه ، بل قام بذلك مجموعة من الجناح العسكرى للدولة ، تأثرت بالفكرة ، ورأت أنها أحق بقيادة الدولة ، وأنها القادرة على تنفيذ الفكرة . وتبع ذلك تنحى

الكيان الاجتماعى الغربى ، فى فترة عبد الناصر على الأخص ، حيث اتهم هذا الكيان بأنه مخترق من الاستعمار . ومع تمادى الدولة فى طريق الحداثة ، كان من الطبيعى أن تتحالف مع مصدر الحداثة ، فجاءت مرحلة التبعية للغرب ، على يد السادات ، بوصفه صانع الحداثة ، وأيضا ممولها . وبالتالى دخل الكيان الاجتماعى المتغرب الحلبة مرة أخرى ، بوصفه الوكيل المحلى ، للمشروع الغربى . مما حصر الصراع حول فكرة الحداثة ، لا فى الاستقلال عن الغرب أو التبعية له ، لأن التبعية لصاحب الفكرة ضرورة ، بل حُصر الصراع فى المنافسة بين الدولة كصاحبة للسلطة ومشروع الحداثة معاً ، وبين الوكلاء الغربيين بوصفهم الأداة الحقيقة لنشر المشروع الغربى .

نستنتج من هذا أن موقف الدولة اليوم ، يعود فى جذوره التاريخية ، لموقف النخبة المثقفة عبر تاريخها الماضى ، والممتد لحوالى القرن من الزمان . بهذا المعنى ، فإن النخبة تطرح « التصور » ، ثم تحاول تمهيد المجتمع لتنفيذ هذا التصور ، حتى وإن لم تكن صاحبة السلطة أو صاحبة مبادرة التنفيذ . وهو ما يفسر لنا سر العلاقة الغريبة بين النخبة المثقفة المتغربة ، وحكام ثورة يوليو . فهذه العلاقة تتراوح بين الصدام العنيف ، وتبعية النخبة للسلطة لحد سافر . فمشروع الحداثة محصور تماماً ، بين النخبتين العسكرية والإدارية ، والنخبة المثقفة والشرائح العليا . ومن الواضح أن النخبة العسكرية ، بوصفها قائد النخب الإدارية والفنية للدولة كما تظن ، ترى أن حق الحكم يتركز فى يد الجهاز والقوة الفاعلة فيه ، مما يدفعها إلى مقاومة أى محاولة من النخب المتغربة للسيطرة على الدولة . ويعنى ذلك ضمناً أن الدولة بجناحيها العسكرى والمدنى ، ترى أنها القادرة على تحقيق الحداثة وحماية الوطن ، أما النخب الغربية ، فتظل متهمة بأن ولاءها للخارج . ولهذا تقبل بوصفها نخبة تعمل

لدى جهاز الدولة ، وترفض عندما تصبح نخبة تعمل لمصلحتها ، وترى أنها صاحبة الحق فى قيادة الدولة .

تلك المفردات ، تؤكد لنا الأساس الثقافى للواقع السياسى الراهن . وهو ما يدفعنا لفهم ما حدث ويحدث على المستوى الثقافى . فالرموز الثقافية لما سمى بالتنوير والنهضة ، قدمت فكرها على أساس أن الحداثة ، هى الطريق للتقدم، وهى وسيلة الدخول فى العصر . تلك الأفكار التى وتأسست على يد أحمد لطفى السيد ، أكدت ضمناً على مفهوم شديد الخطورة ، وهو الانقطاع التاريخى .

فالتصور الثقافى يرتكز فى أحد عناصره الهامة ، على تصور التاريخ . فالتاريخ فاعل فى الحاضر والمستقبل من خلال عمليتين هامتين . الأولى : أن كل الميراث التاريخى ينتقل من جيل لآخر ، فى عملية توارث حضارى ، تشكل الوعى الجمعى للأمة . والثانية : أن التاريخ بكل ما فيه فاعل اليوم ، من خلال تصوراتنا عنه ، وما يشاع ويروج بخصوصه . العملية الأولى إذن تلقائية لايتحكم فيها أحد ، والثانية عملية مقصودة وموجهة بقدر أو آخر ، فتصوراتنا عن التاريخ ، هى نتاج ما يكتب ويقال ، ليقدم التاريخ للأجيال، جيلا بعد الآخر .

لهذا فإن وكلاء الغرب ، طرحوا مشروع الحداثة ، من خلال التركيز على مفهوم تاريخى ضمنى وهو الانقطاع . فالتاريخ الماضى ـ كما صور ـ ظلامى ومتدهور ، ولذلك علينا أن نخرج منه وننفصل عنه ، حتى ندخل فى الحداثة والمعاصرة . ومن خلال توسيع الفجوة بين الماضى والحاضر ، طرحت تصورات تجعل الحاضر ثورة ضد التاريخ ، فالتاريخ يحمل التخلف ، والحداثة ثورة على التخلف ، لذلك فالحاضر ثورة ضد الماضى .

ولكن فكرة الانقطاع ضمنية ، أكثر من كونها علنية . بمعنى أن الانقطاع يحتاج لفهمه ،لتبريرات ، تجعل قطع ما هو متصل أمراً ممكنا . والحقيقة أن التبرير جاء أولاً على يد مستشرقين ، ثم أكمل الدور وكلاؤهم المحليون . فتم إعادة قراءة التاريخ ، حتى يبدو وكأنه تاريخ أوربا إلا قليلا ، فهو عصور مظلمة إلا قليلا ، وإقطاع إلا قليلا . . وهكذا . وهذه الرؤية طرحت الحضارة العربية الإسلامية ، بوصفها الحضارة الغربية إلا قليلا ، حتى يتسنى من خلال ذلك القفز إلى النقطة الجوهرية ، وهى أهمية إكمال حلقات التاريخ حسب قانونه الغربى ، فإذا كان ماضينا هو ماضى الغرب إلا قليلا فعلينا أن نجعل مستقبلنا هو مستقبل الغرب ، حتى وإن كان إلا قليلا أيضاً . وبهذا طرح تصور الدولة الحديثة الذى وصل بنا إلى طرح المشروع الغربى متكاملاً ، من ديمقراطية وليبرالية وسوق حر ، وسيادة نمط الدولة على المجتمع . وإذا كان ما تحقق هو نموذج تابع للغرب ، ولايستطيع أن ينافسه ، فهو أمر مقبول ، أن نصل فى النهاية إلى حداثة إلا قليلا !!

قراءة التاريخ من قبل النخبة المتغربة حققت الانقطاع التاريخى من خلال إعادة تصور الماضى بصورة غير حقيقية ، ليصبح الحاضر امتداداً لماضٍ وهمى . فما يحدث الآن من نموذج الدولة الحديثة القوية المشوه ، هو امتداد لأطروحات مثقفى الغرب عبر حوالى قرن من الزمان ، وما يحدث مشوه لأنها دولة حديثة إلا كثيرا ، وقوية إلا كثيرا !! فلا هى امتداد ناجح للماضى ، ولا هى خروج مظفر عن التاريخ .

وبنفس المنطق يمكن أن نرى المستقبل . فالنخبة المثقفة المتغربة ، ونحن نقدم على مطلع القرن الحادى والعشرين ، تقدم نموذجاً جديداً للتاريخ ، يتجاوز عملية الانقطاع التاريخى ، ويرسى قواعد عملية تجفيف منابع

التاريخ . وهى عملية تجرى على قدم وساق ، تحت دعوى تجفيف منابع الإرهاب ، ومنابع التطرف ، والحقيقة أنها تجفيف لمنابع التاريخ نفسه . فما الفرق بين تصور الانقطاع التاريخى ، وتصور تجفيف منابع التاريخ ؟!

إن المرحلة الأولى من تغريب مصر ، اعتمدت على طرح تصور عن التاريخ ، يجعل عملية استمراره ، هى بالفعل انقطاعا عنه ، ولكن التاريخ ينتقل لنا من خلال التصور ، ومن خلال التوارث الحضارى للوعى الجمعى . لهذا فإن النخبة المتغربة الآن ، اكتشفت أن كل التصورات التى طرحت عن التاريخ ، لم تؤثر على الوعى الجمعى التاريخى . فرغم قرن من التنوير كما يقولون ، مازلنا تراثيين وعروبيين وإسلاميين ، أى ظلاميين كما يظنون ! فرغم قرن من التنوير ، فالأمة مازالت تتعلق بتاريخها المتخلف ، كما يفترون !

إن الصمود الحضارى للأمة ، يدفع قوى التغريب فى العالمين العربى والإسلامى ، إلى الدخول فى مرحلة تجفيف منابع التاريخ ، أى محاولة إحداث انقطاع وتشويه فى الوعى الجمعى التراثى للأمة . وتلك مرحلة تبلغ من الخطورة شأنا يجعلنا ننادى الأمة أن تستيقظ وتدافع عن نفسها .

ولكن كيف يتم تجفيف منابع التاريخ ؟ من الواضح أن الأطروحات النخبوية المعاصرة ، تحاول أن تمزج مزجاً خبيثاً بين الإرهاب والتراث ، وبين التطرف والتراث . والمقصود هنا ، أن نحمل القيم المتوارثة مسئولية سفك الدماء ، وحالة العنف الراهنة . والهدف من ذلك ، هو تخويف الإنسان العادى من ذلك الشر العنيف الدموى القابع من أعماق تاريخه ووعيه الجمعى ، حتى يحدث الصراع بين الإنسان ووعيه بذاته ، ومن ذلك الصراع تختل عملية التوارث الحضارى وتشكيل الوعى الجمعى .

والغاية النهائية ، هى أن نولد نحن أبناء هذه الأمة تواريخ عن أنفسنا ،

مـن شأنها لا أن تحقـق الانقطاع التـاريخى ، بـل أن تصل بنـا إلى حد العـداء التاريخى ، أى نصـل للمرحلـة التى نعـادى فيها مـاضينا ، ونحـاول أن نبنى مستقبلنا على أنقاض الماضـى ، فيأتى المستقبل حـاملاً فى جنباته قـوى دافعة لهدم الوعى الحضارى الجمعى للأمة .

فإذا كان تصورنـا عن الطرح الثقافى الراهن صحيحـاً ، فماذا عن المستقبل السياسى المتوقع كامتداد لهذا الطرح ؟!

إن تصور الانقطاع التاريخى أوصلنا لمشروع الحداثة الوافد والمفروض علينا ، وتصور تجفيـف منابع التـاريخ سيؤدى بـالتالى إلى نموذج حـداثة معاد لـلأمة تماماً ، ويحاول أن يحطمها . فما نتوقعه هو ما حدث فى تركيا منذ مطلع القرن ، وما حـدث فى تونس فى العقـد العاشر من القرن ، مضـافاً لهما قوة إضـافية ، عندما يحدث ذلك فى مصر ، ومختلف أرجاء العالمين العربى والإسلامى .

فالمشروع الثقافى الغـربى الراهن سيؤدى إلى أوضـاع سياسية تحارب ميراث الأمة بشكـل سافر ، الـدين واللغـة والقيم ، وتحاول أن « تقتل » كـل عناصر ومكونات الوعى الجمعى للأمة ، حتـى تحقق فى النهاية التدمير الشامل المانع لاستمرار وجود الأمة نفسها .

الأمــة ضـــد الأمــة

كلما شعرنـا بالأزمـات المتلاحقـة ، كلما كان علينـا أن نبحث عـن أسباب تلاحق الأزمات، والأهم أن نبحث عن سبب عدم قدرتنا على تجاوز الأزمات . وببساطة علينـا أن نعرف « سر » تأخرنا . ورغم تعـدد العناصر ، إلا أن هناك عنصرا رئيسيا ، يفسر ـ غالباً ـ مـوقف الشعوب من التطور ، فيفسر التقدم ، كما يفسر التأخر . وهذا العنصر الرئيسى هـو الإرادة ، وهو جملة من العناصر المتشابكة معاً . فالإرادة تصف جملة الدوافع الإيجابية ، بكل مالها من مبررات عقلية ، وشحنـات وجدانية ، مكـونة فى النهايـة ، لفعل خلاق إيجابـى ، له القدرة على تجاوز الـواقع الـراهن . فـالصمود والتحـدى ، عنصران للإرادة ، ولكن اكتمال الإرادة يتحقـق بوضـوح التوجـه والغايـة ، وتوفـر الدافـع اللازم للتحرك الفعال من أجل تحقيق الغاية ، وكذلك توفر الرؤية الفكرية التى تحدد آليات التحرك ومفرداته ومفاهيمه وتصوراته .

فهل نحن أمة تملك إرادتها ؟! الواقع أننـا نعانى بالفعل من عجز الإرادة ، لأسباب عديدة ، مما جعلنا نفتقد للأسـاسيات الأولية المكونة للإرادة . فحتى تملك « إرادة » لتحقيق أهداف عظمى ، عليـك أولاً أن تملك الثقة بالنفس . فعندما يتصـور شخص ما ، أنه « غير قـادر » على مواجهة التحديـات ، فإنه بالتالى سوف يستسلم لتلك التحديات .

والثقة بالنفس ، ليست شعاراً ، أو مجرد حالة وجدانية ،بل هى اقتناعات

أصيلـة . والثقة تـوجد مـن عنـاصر هامـة ، فهـى تعنى الاعتقـاد بأن لـدى الشخـص ما يجعلـه قـادراً على تحقيق مـايـريد ، أى أنـه يملـك الإمكانيـات والاستعدادات . وكذلك فإن الثقة بالنفس تتأكد من خلال اقتناع الشخص بأن مـالديـه من جهد ، وقـدرة على الكفاح ، يمكنـه من توظيـف إمكانيـاته لتحقيق أهدافه .

والثقة بـالنفس ، لايمكن إلا أن تؤسـس على قبول الذات . والقبـول ـ فى تصورنا ـ غير الغرور ، وغير التقليل من أهميـة الذات . بمعنى أنه ليس مديحاً للـذات ، ولا ذمـاً لها . والقبول هـو الأسـاس الموضـوعـى الإنسانـى لموقـف الشخـص مـن نفسه . فهـو يعنـى تقبـل الـذات كما هى ، بكـل السلبيـات والإيجابيـات ، أى أن القبـول يفترض ضمناً أن الإنسـان ليـس خيراً ولا شراً ، ولكنه جملة من العناصر ذات الأثر المتباين . وإذا تقبل الإنسان نفسه كما هى ، عرف أنـه يملك الإيجابيات المؤدية للتقـدم ، وعرف أيضاً أن لديـه سلبيات ، عليه أن يتعـايش معها ، وأن يعيـد توظيفها ؛ ليصبـح أثرها السلبى فى أدنى صوره .

ومن « القبول » تتكون الأسس العقلانية السليمـة للثقة بالنفس ، وبالتالى للإرادة لأنها تؤكد على طبيعة « الإنسانى » ، التى لا يمكن وصفها «بالكمال» ، كما لا يجوز تصورهاعلى أنها « انحطاط » . وإذا كـان التركيب الإنسانى ، على هذه الـدرجة من التعقيد ، فـإنه بالتالى خليـق بتحقيق التقدم والتأخـر ، كل حسب توظيف الإمكانيات وتوجهها ، والإرادة المصاحبة لذلك .

إذن الشرط الإنسانى الأول الـذى هو القبول شرط يعارض كـل التوجهات العنصرية ، بكل ما فيهـا من تشويه للإنسـان . فكـل « إنسان » يملك شروط تقدمـه وتأخره ، وبالتـالى فإن أفعالـه منها الإيجابى والسلبى . فـلا يمكن أن

نميز إنسانا عن آخر ، بل علينا أن ندرس حالة « الإنسان » لنعرف مدى قبوله لذاته ، وثقته بنفسه ، وامتلاكه لإرادتـه ، ونسأل فى النهاية عن اتجاه أفعاله . وبهذا ، سنجـد إنسانـا يملك إرادتـه ويحقق الأفضـل ، فنعرف أنـه فى حالـة «تقدم» ، وآخر تنهار إرادته ، ونعرف أنه فى حالة « تأخر » . على ذلك نتصور أن كـل إنسان يمكـن أن يمر بحـالة التقـدم وحـالة التـأخر ، كمـرحلتين فى حياته . فلا يجوز أن نصف إنسانا بأنه متأخر بالفطرة ، أو متقدم بالفطرة .

وما ينطبـق على الإنسان ، هـو نفسه ما ينطبـق على الشعوب . فـالشعوب تحتاج لشرط «القبول» ، أى أن تتقبل ذاتها بكل ما فيهـا ، ثم تكتشف جوانب « الذات الحضارية » ، فتعرف مكامن القوة ، ومناطق الضعف . ومن خلال الثقة بـالنفس ، يتحقق للشعب ثقتـه فى قدرته على تحقيق إيجابيـاته على أرض الواقع ، وأيضاً قدرته على تجاوز تأثير سلبيـاته . ومن هنا تتكون «إرادة الأمة» ، المحققة للنهضـة ، اعتمادا على عنصرين ، عنصر الرؤيـة العقلانية الكـاشفة لإنسان هـذه الأمة ، دون مديح أو ذم ، وعنصر الـدافع الوجدانـى ، المحقق للثقة والرغبـة ، والمشكل للدافع والحماس ، الـذى يجعل الجهد متكامـلاً مع الـرؤية العقـلانية ، ومحققـاً لإنهاض كـوامن التميـز داخـل الأمة . فـالرؤيـة العقلانية الصادقة للذات الحضارية هى الوسيلة لاكتشاف ما بداخلنا من قيم ومبادىء ، وما بداخلنا من ضعف ، وعندمـا تتجمع القيم المتميزة مع الرغبة فى النهوض ، نبدأ عملية التجديد ، وندخل فى مرحلة النهضة .

تلك هى حالة تكون إرادة الأمة الناهضة ، فما هى الحالة الدافعة للتأخر؟! نظن أن التأخر يبدأ من خلال الرؤية والدافع الوجدانى معاً ، ويظهر فى حالة « مديح الذات » كما يظهر فى حالة « ذم الذات » والأولى تصف الغرب الآن ، والثانية تصف العالمين العربى والإسلامى فى اللحظة الراهنة .

فالغـرب يختال بما أنجز ، وهو كثير ، ولكـن الرؤية التى تقـوم على أساس تـأليه الـذات ، هـى رؤية متميـزة ، لا تـؤدى إلى القبـول ، بل إلى الغـرور . والغرب الآن يرى إيجابياته أكثر من سلبياته ، ويتصور نفسه متميزاً عن شعوب العالم ، فتسـود فيه الـرؤية العنصريـة ، وهى أصيلـة لديـه . وعندمـا يتصور شعب أنـه متقدم بالضرورة ، هنـا تختل إرادته ، فـلا يعى سلبياتـه ، فيعرض نفسه للتأخر ، وضياع ماحققه بالفعل .

أما نحن ، أبناء الأمتين العربية والإسلامية ، فنعيش حالة من ذم الذات ، وفى نفس الوقت ، نعيـش حالة من الإطراء على الذات . وهـو وضع معقد ، بسبـب تـاريخنا الممتـد . فنحـن نـرى واقعنـا الحالى ، بصورة سـوداء ، تـرى السلبيات دون الإيجابيات . ولكننا مع ذلك ، لا ننسى تمجيد ماضينا ، بما فيه مـن إنجاز أسطـورى ، فرعـونى وإسـلامى . ويصبـح التمجيد للماضـى ، والهجوم على الحاضر ، وربما المستقبل أيضاً .

ومـا نحن فيـه الآن بعيـد عن القبـول ، كفعـل عقلى مميـز لطبيعة الأمـة ، ومتفهم لمكـوناتها . فـالرؤيـة السائدة لـدينا الآن ، تصـور حالتنـا وكأن كـل الإيجابيات قد ماتت مع التاريخ ، ولم تبق إلا السلبيات . مما يدفعنا إلى «رفض الذات » ، وتصور أنفسنا بـوصفنا العائق أمام تقدمنا ، أى تصبـح الأمة ضد نفسها ، فما يحرمهـا من التقدم هـو كونها ذاتها ، ولـذلك يصبح التقـدم رهناً بقـدرة الأمة على التخلـص من ذاتها ، وتقمـص ذات الآخـر المتقدم ، حتـى تتقدم مثله .

وهذه الرؤية العقلية ، مـولدة لحالة وجدانية ، أقل ماتوصـف به أنها حالة يأس وإحباط ، وهى فى الواقع تتجاوز ذلك ، لتصبح حالة وجدانية أقرب إلى « الميول الانتحارية » . لأن نظرتنا لذاتنـا ، وللآخرين ، عنصرية ، وعنصريتها

ليست موجهة « للآخر » كما فى الغرب ، بل موجهة للذات نفسها . أى أننا أعداء أنفسنا . تلك هى المأساة .

فكيف نتقدم ؟! فى الحال الراهن ، لن نتقدم ، إلا بالتخلص من الرؤية العقلية التى سيطرت على أذهاننا ، لتحل محلها رؤية عقلية أخرى صادقة ، تقوم على « تقبل الذات الحضارية » للأمة ، رؤية لاتعرف مدح الذات ولا ذمها ، بل تؤسس على التصور الإنسانى الفطرى . وحتى تتغير الرؤية ، لا نحتاج فقط إلى عمل ثقافى ، بل نحتاج لخوض معركة سياسية وحضارية شاملة ؟! نعم معركة !

إن وقائع التاريخ الحزين ، تؤكد أن الرؤية العنصرية التى أثارها الغرب عنا ، هى نفس الرؤية التى روجها وكلاء الغرب المحليون ، والتى نتج عنها فى النهاية تشوه صورة الذات إلى هذا الحد . فوكلاء الغرب الثقافيون على وجه الخصوص ، أكدوا لنا أن تراثنا متخلف ، فهو شمولى ، وشخصيتنا خاضعة لا تعرف إلا المذلة ، وتقاليدنا هى السبب الحقيقى الذى أدى إلى تعطل محاولات التنمية ، فأى مصير يريده لنا هؤلاء الوكلاء ؟!

والأمر لم يعد وجهة نظر تحاول فرض نفسها علينا ، ولا هى فقط استعمار عقلى ، بل الأمر وصل إلى تشوه حقيقى لتصورنا عن أنفسنا ، تشوه تجاوز عقول المتغربين ، والمغتربين ، إلى عقول البسطاء أنفسهم ، بل وإلى عقول المؤمنين بذواتهم . نعم فحتى المتقبلين للذات الحضارية للأمة ، طال تفكيرهم التشوهات المسمومة عن الذات .

وأصبح لزاماً علينا ، أن نعيد اكتشاف ذاتنا ، اكتشاف مانع لكراهية الذات ، ومانع أيضاً لتمجيد الذات . وحتى يتسنى لنا ذلك ، يجب أن نبدأ من مسلمات تميزنا الحضارى ، واختلافنا عن الآخر ، فقوتنا قد تكون ضعفه ،

وضعفه ربما يكون قوتنا . لذلك نحتاج لمعيارنا الخاص فى تقييم ذاتنا ، لنحدد مصادر القوة ، ونقاط الضعف ، فنعظم الأولى ، ونحجم الثانية . ومعيارنا الخاص ، ليس إلا الثابت فى عقيدة الأمة ، أى القيم الأصيلة المتوارثة ، والمكونة للأمة ومحددة لذاتها . فإذا اكتشفنا قيمنا ، حددنا بذلك « الثابت » فى أمتنا . ومن خلاله نستطيع تقييم الماضى والحاضر ، والأهم أننا سنتمكن من تجديد أنفسنا لنحقق النهضة .

وحتى لا تكون الأمة ضد نفسها ، علينا أن نعى تماماً ، أن القيم الوافدة مؤدية بالضرورة لتلك الحالة من عداء الذات ، مما يعنى أن التخلص من هذه القيم شرط أساسى للنهضة . حيث نحتاج إلى فرض « مقياسنا » الحضارى ، ونزع « مقياس » الآخر ، لأن الآخر مولد للعنصرية الموجهة للذات . ومن المهم أن نؤكد أن العودة لمقياس ومعيار حضارتنا ، لايجب أن يكون مولداً للعنصرية الموجهة للآخر . فالمبدأ الأساس ، المحقق لقيم حضارتنا ، أن لكل شعب قيمه فى حد ذاته ، وكل حضارة نافعة لأهلها ، ومفيدة للآخرين ليتعلموا منها ما يساعد على تجديد حضارتهم .

الإبــادة الحضاريــة

لقد أصبحت تحديات نهاية القرن العشرين ، من نوع خاص ، يتميز بكونها تحديات سافرة وغير منظورة فى آنٍ واحد . فهى تحديات سافرة ، فى نظر طليعة هذه الأمة ، القادرة على فهم دلالات ما يحدث . وهى تحديات غير منظورة ، لأنها فى وعى الجماهير ، ليست عداءً واضحاً ، يمكن أن تعرف حدوده وفاعله . ولذلك اختلطت الأمور لدرجة يصعب معها تحرير عناصر المعركة ، ومعرفة الجانى من المجنى عليه .

فعبر سنوات طويلة من التحدى الثقافى ، تشوه وعى الأمة ، إلى حدود خطيرة . فالتحدى الخارجى ، واجه واقع الأمة ، وأشعرها بتخلفها ، مما جعلها تتجه إلى نقد الذات وجلدها . ونقد الذات المبالغ فيه ، والذى يؤدى إلى نزع الثقة بالنفس ، وهزيمة الإرادة ، كان المدخل الحقيقى لعملية استعمار العقل والهوية . فلقد بات واضحاً ، أن الاستعمار العسكرى ، والهيمنة السياسية والاقتصادية السافرة ، ليساهما الطريق للوصول إلى الهدف الحقيقى للسياسات الاستعمارية الغربية . وتأكد من أدبيات الحركة السياسية الغربية ، أنها تحاول خلق توابع لها ، توابع تملك إرادة أن « تتبع » الغرب باختيارها .

فإذا كانت حالة الضعف الداخلى قد مهدت الأرض ، فإن توجهات الغرب نحو ما يسمى بالكوكبة أصبحت الفعل المخطط لاستعمار عقل الأمة ووجدانها . فالدول الغربية تسعى الآن إلى إقامة مجتمع دولى أحادى الاتجاه ،

لايعرف التميزات ، إلا المتحفى الشكلى منها . والفكرة من ذلك أن سيادة نمط الحياة الغربى تؤدى بالضرورة إلى عالم تحكمه نفس المعايير ، مما يسمح للغرب بتولى القيادة الدولية ، فى مناخ متجانس من الأفكار والسلوك . وتجانس المعايير الحاكمة لسلوك البشر فى كل أرجاء العالم ، يحقق عملية التنميط ، التى من شأنها إتاحة الفرصة للسيطرة على سلوك كل فرد فى أى ركن من أركان العالم .

لهذا وصلنا إلى مرحلة معقدة فى صراع البشرية ، فالقيم أصبحت فى بؤرة الصراع ، لأن استمرار الرأسمالية الغربية يحتاج اليوم إلى التحكم فى سلوك كل فرد على هذا الكوكب . فاختلاف سلوك الشعوب والأمم وتوجهاتهم من شأنه خلق أنماط متباينة ، لها أهداف مغايرة ، وهو ما يفضى فى النهاية إلى نمط عالمى غير متجانس ، ولايسمح بإمداد الآلة الرأسمالية فى العديد من الدول .

والفكرة فى حد ذاتها شديدة الغرابة ، فلماذا يريد الغرب تنميط كل شعوب العالم على قيمه ومعاييره ؟ ولماذا لا يسمح بالاختلاف ؟ وكيف يفترض التجانس العالمى ؟!

إن العناصر الدافعة لهذه الهيمنة الحضارية عديدة ، ومنها الدوافع الخاصة بالمصلحة وتلك الخاصة بالمضمون والمعنى . وفيما يخص المصلحة ، يظهر أن الرأسمالية العالمية ، عندما تجدد نفسها تحتاج دائماً إلى دماء جديدة ، لا تجدها إلا فى شعوب العالم غير الغربى . فهى تحتاج إلى أيدٍ عاملة ، وشركات عابرة للقومية ، وسوق لتوزيع المنتجات . لذلك فالآلة المنتجة للرأسمالية تحتاج إلى قواعد للإنتاج والاستهلاك تمتد إلى كل أرجاء العالم . وحتى يتسنى ذلك ، تحتاج هذه الآلة إلى قوانين متشابهة فى مجال الاستثمار ، وحدود مفتوحة طبقاً للمصالح الخاصة بقادة الرأسمالية الغربية ، وأخيراً تحتاج إلى سوق

للمنتجات ، فى كـل دول العالم ، يحكمهـا نفس المنطـق الاستهلاكـى . أى أن الرأسمالية العـالمية تحتاج إلى « نمط استهلاك » واحد فى كـل دول العالم ، حتى يتلاءم مع « نمط الإنتاج » الذى تم توحيده .

وتوحيد نمطى الاستهلاك والإنتاج ، أدى إلى تصور هام ، عن توحيد نمط الحياة . وعنـدما نصل إلى هـذا النمط ، فإن ما يطـرح يصبح توحيـداً للنمط الحضارى ، بكل ما يشمله من قيم ومبادىء وأفكار .

وعلى المستـوى الخاص بالمضمـون والمعنـى ، فإن الغـرب أصبـح يرى أنـه صاحب رسالـة عالمية ، لذلك فإنـه يعتقد أن نمط حياته من الـرقى ، بحيث يفرضـه على الآخريـن . ويحقق بذلـك الأممية الغـربية التى هـى أحد مـلامح الحضـارة ، وغايـاتها النهائيـة . وتوحيـد وسيادة القيـم الغربيـة ، كمرجعيـة لمختلف دول العـالم ينقلاننـا إلى مستوى آخر مـن المصلحة . لأن ذلـك يؤدى بالضرورة إلى نمـط سياسـى موحـد ، نمط الـديمقراطيـة الليبرالية . وهـو ما يسمح للغـرب بفرض مظلـة تأثيره السيـاسى على جميـع دول العالم . ويجعـل القوى الحاكمـة فى هذه الـدول تابعـة له بـالضرورة ، من حيـث أنها « مقلد » للمرجع ، وهو الغرب .

تلك الأفكار تتجمع فى النهاية لصياغـة عملية تدويل الحضارة . وهى فى جـوهرهـا عملية إبـادة الحضارات غير الغـربية . وفكـرة الإبادة ذات جـذور واضحـة فى التفكير الغربـى . فعمليـة الاستعمار كـان بها قدر مـن الإبـادة ، ومعاملة شعـوب العالم كعبيد ، ونهب ثروات البلاد المستعمـرة ، كلها أشكال ودرجات من الإبادة .

كذلك فإن الإبادة كفعل دموى غير إنسـانى ، وجدت طريقها فى المنظومة الغربيـة ، بشكل سافـر ، لاينقصه الفجور . فمنـذ العصور الوسطـى تصور

الغرب الأجناس الأخرى بأنها أقل « قيمة » على معيار الإنسانية ، وتأكد ذلك بالفكر البيولوجى الداروني ، والنزعة المادية فى التفكير . فأصبح للبشرية أنواع وأصناف ، ليست دليلاً على التنوع والاختلاف ، كما فى مفهومنا العربى الإسلامى ، بل دليل على أن الناس خلقت على درجات من الإنسانية غير متساوية . لذلك ، هناك جنس يقود ، وجنس يتبع ويستعبد . وارتكب الغرب العديد من المذابح ، تحت هذه الشعارات السادية ، مثل القضاء على السكان الأصليين فى العديد من المناطق والقارات ، وكما حدث مع الهنود الحمر فى أمريكا .

وكذلك فإن فكرة قيام دولة إسرائيل الاستيطانية ، هى نموذج متجدد ومستمر للفكر الغربى العنصرى . لأن الغرب رأى أن فلسطين « أرض بلا شعب » . وذلك يكشف مدى العجرفة الغربية التى ترى أمامها الأرض وما فيها باعتبارها مصادر نافعة ، لايجوز أن يستفيد منها إلا الإنسان الغربى ، فتصبح متاحة له ، أما البشر فهم كم مهمل ، ومن درجة تطورية وإنسانية أقل . ويتم « استحلال » الآخر ، ومن ثم « استحلال إبادته » .

والغرب فى ذلك ، يؤكد على أن تفوقه كبشر عن غيره ، قاعدة ثابتة ، فما حدث فى البوسنة والهرسك يؤكد أن التفكير الغربى ، مازال يؤكد عنصريته بدرجه تفوق الخيال . لأن الصراع بين الصرب والبوسنيين ، صراع بين أعراق من نفس الجنس إن صح التعبير . فالإبادة هنا موجهة إلى فصيل وفرع من نفس الأصل ، ولكنه « فصيل » مختلف دينيا ، وهذا فى حد ذاته مبرر للإبادة . فهل أدى اختلاف الدين إلى تقليل درجة إنسانية الإنسان ، فأصبح مباحاً ؟! نعم ، لأن الغرب يرى أن وجود دول داخل نطاقه ، تدين بالإسلام ، يعنى اختلافاً غير مسموح به . ولأن الأوروبى الشرقى المسيحى يدخل ضمن

مرتبة السادة البيولوجية ، والأوروبى الشرقى المسلم ، خرج من هذه المرتبة بإسلامه ، لذلك أصبح من حق الأول ، إبادة الثانى .

تلك هى منظومة الإبادة ، تبررها المصالح ، وفرض الهيمنة ، وتغذيها عنصرية الغرب . ومن هذه المنظومة ، تخرج فكرة « الاستحلال » جلية فى وجدان الغرب . لأن عمليات الإبادة ، بدرجاتها المختلفة ، تتم من خلال مبررات « تستحل » الآخر ، وتصور دمه أو عرضه أو عقله أو دينه بأنه مستباح لأنه غريب أو متخلف أو معادٍ أو عدو السامية . وما يتم وصمه بالسلبية ، يستحل من قبل الغرب ، لأن الأخير هو حامل رسالة البشرية ، سواء السماوية أو غير السماوية . ولهذا لا تختلف كثيراً ، النزعات الاستعمارية للقوى العلمانية الغربية ، عن القوى المسيحية الغربية ، والفرق الحقيقى الملاحظ ، هو فرق فى درجة الاستحلال ، وهو نتاج فرق فى درجة « الممكن » ودرجة « المبرر » .

فمسلمو البوسنة ، كانوا هدفا للإبادة الجسدية ، لأن ذلك ممكن ، أما مسلمو العالم ، والعرب منهم ، فإبادتهم الجسدية غير ممكنة ، وهى أيضاً غير مبررة ، لهذا يتعرض العالمان العربى والإسلامى ، للإبادة الحضارية ، فهى « ممكنة » و« مبررة » . ممكنة فى نظر الغرب من خلال قدرتها المتصورة على زرع قيمة فى أرضنا من خلال وكلائه ، ومبررة لأنها تقدم للشعوب الغربية ، باعتبارها رسالة الغرب الحضارية .

فالغرب « يستحل » عقول البعض ، وأجساد البعض ، وإنسانية الجميع . وفكرة « الاستحلال » فى الفكر الغربى نتاج نظرته البيولوجية التى تجعل التقدم والخير وغيرهما من نصيب نوع بيولوجى دون الآخر ، فتصبح القيادة ملك الغرب ، لأنه كذلك . فالنظرية العنصرية ، تبنى أساساً على مطلق غير قابل

للتغيير ، يصنف الشعوب ، فيحدد مصيرها ، فيستحلها الغرب ، طبقاً للممكن والمبرر .

لهذا علينا مواجهة الهجمة الغربية من خلال فهم هذه الظاهرة ، أى عملية الإبادة ، من خلال الاستحلال ، على أساس العنصرية ، تلك هى العناصر الدافعة لأكبر عملية يشهدها العالم ، من الإبادة الجماعية ، بل الإبادة الكوكبية ، والتى تهدف إلى دخول القرن الواحد والعشرين ، والعالم تحكمه حضارة واحدة ، فتدخل كل الحضارات الأخرى إلى متحف التاريخ .

وهذا التصور يبنى أساساً ، على إمكانية مفترضة ، لإعادة تنميط الإنسان ، بوصفه متلقيا سلبيا ، وصفحة بيضاء ، ومادة قابلة للمعالجة ، مما يسماح بفرض قيم ومبادىء ومدركات على أى إنسان ، فتتم له عملية « غسيل مخ » ، ثم يعاد تنميطه أى يوضع له « برنامج » جديد ، وكأنه حاسب آلى ، مما يسمح بالسيطرة عليه . فيأتى سلوكه مطابقاً للبرنامج لا يخرج عنه .• ولهذا فإن أى تطوير جديد ، لن يحدث إلا بالتعديل فى البرنامج ، ولن يعدله إلا صانعه .

فهل هذا التصور مقنع ؟! نعم إنه كذلك بالفعل ، فالنخبة المثقفة المتغربة فى بلاد العرب صورة طبق الأصل من نموذج الإبادة الحضارية . فهى أولاً نخبة تم استحلال عقلها ، من خلال مبدأ نشر الإشعاع الغربى الإنسانى ، فتم تنميطها ، فأصبحت لا تأتى بالجديد أبداً ، إلا ما نقلته عن الغرب . وعندما يتصارع الغربيون حول بعض الأفكار ، يفعل وكلاؤهم نفس الشىء وعندما تظهر « موضة » فكرية جديدة فى الغرب ، يتسابق وكلاؤهم على نقلها .

والأغرب من ذلك ، عندما يؤكد الغرب تفوقه الثقافى ، ومدى تطور

ثقـافته ، للـدرجة التـى تبيـح « استحلال » ثقـافتنـا « المتخلفة » لـزرع ثقافـة الغرب ، فإن وكلاء الغرب الثقافيين يفعلـون نفس الشىء . فالنخبة المثقفة فى بلاد العـرب ، وأمة المسلمين ، قد « استحلـت » قيمنا وثقافتنـا ، وأصبحت تقوم بدور وكيل العنصرية الذى يدمـر ذاته من أجل ذات الآخرين . وبهذا لم يحصل الغرب على التبريـر فقط ، بل والإمكانيـة أيضاً ، والأهم من ذلـك أنه وجد وكلاء يقومون بالعملية نفسها ، فتأتى الإبادة الحضارية ، على أيدى أبناء الحضارة أنفسهم ، فيزرع بذلك الفتنـة بين أبناء الأمة . نعـم لقد زرع الفتنة فى أمتنا ، عنـدما استحل عقولنـا وهويتنا ، ووجد مـن بيننا وكلاء له ، يقـومون «بالاستحلال » و « الإبادة » .

الحداثة ... موت أمة

لكل أمة ملامحها الخاصة ، وهى جملة مايميزها ، من قيم وأفكار ، وأيضاً جملة ما يخرج منها من أنماط وتكوينات . تلك العناصر مجتمعة ـ وغيرها ـ هى ما يشكل تميز الأمم عن بعضها البعض ، ويفرق بينها ، ويجعل لكل منها إنجازه الخاص . وكيان الأمة ـ على هذا النحو ـ هو وعيها الجمعى ، فهو حاضر بداخلها ، تتعايش معه ، وتنظم حياتها من خلاله . والأقرب للتوقع أن نتصور الأمة بوصفها صورة فى الذهن ، وتفضيلا وجدانيا وواقعا معيشا . وبالتالى ، فإن الأمة ككيان اجتماعى حضارى توجد دائما ، وليست فكرة نحاول الوصول لها ، أو حقيقة نبحث عنها . فالأمة لا توجد فى الماضى فقط ، بل هى حاضرة دائماً ، ولذلك فهى كيان ورؤى موجودة الآن ، كما كانت موجودة فى الماضى ، وستبقى كذلك فى المستقبل .

مع هذا ، فإن وجود الأمة يصبح أحياناً وجودا مشكوكا فيه . فعندما تمر الأمة بالمحن ، وتتكاثر عليها المصاعب والأزمات ، وعندما يصاب وعيها بالتشويش ، عندئذ يصبح كيان الأمة المعرفى والمعنوى والمادى ، مغطى بجبل من التصورات الخاطئة ، والأزمات المحيرة . وتتراجع الصورة فى أذهان الكثيرين ، حتى نصل لمرحلة تصبح فيها صورة الأمة محل تساؤل وبحث وخلاف . وفى هذا المرحلة نمر بإعادة اكتشاف الذات ، وتطرح تصورات كثيرة عن الذات ، لدرجة تصل بنا إلى فقدان الأسس التاريخية والموضوعية لكيان الأمة .

فبسبب تدهور أحوال الأمة فى القرن الثامن عشر ، تزايدت تحديات الداخل والخارج . فمن هجوم خارجى بالعسكر ، والقوة الاقتصادية ، ثم بالأفكار ، ومن تراجع داخلى ، وتدهور فى القيم ، وتأخر فى الأداء ، ونضوب فى الإنجاز ، من هذه جميعاً بدأ السؤال عن مستقبل الوطن ، وطريق التقدم . ومع تزايد الأسئلة ، وتراجع الوعى نسبياً ، أصبحت الأمة نفسها محل شك .

وعلى المستوى الثقافى خرجت المادة المكتوبة مظللة بالغموض ومترددة ، ومتشككة . ووصلنا للمرحلة التى يميزها أننا لا نعرف أنفسنا ، وتلك هى قمة أزمتنا . فمن أطروحات تتجاوز أهمية معرفة الذات ، إلى أخرى لاترى الذات إلا قابعة فى أعماق التاريخ ، تفجرت حرب التاريخ والوعى ، وأصبح السجال الدائر الآن ، هو حرب حول الهوية . فيرى البعض أن الهوية هى نموذج حدث فى الماضى ، ولن تعود إلا بإعادة ما حدث فى الماضى كما هو . وآخرون يرون أن الهوية هى من صنائع الزمن ، وللعصر هويته التى يجب أن نتبناها . فإذا كان الفريق الأول يحتمى بالتاريخ أو إحدى فتراته ، فالفريق الثانى يؤكد على زوال التاريخ بكل فتراته ، وأهمية تجاوز التاريخ جملة ، للدخول فى العصر .

وتهمل الرؤى الثقافية قانون التاريخ نفسه وآليات تطوره ، لأنها جميعاً تقف عند فعل الانقطاع التاريخى ، دون أن تفهمه أو تفسره . فالحاصل لدينا أننا نمر بانقطاع تاريخى ، فما كان فى الماضى لم يعد حاضراً الآن بنفس ملامحه وتماسكه . وكأن الأمة نفسها قد أصبحت فعلا ماضيا ، فهى غير حاضرة الآن بدرجة تسمح برؤيتها بوضوح . والانقطاع هنا يتحقق مجازاً فالتشكيلات الاجتماعية أصابها التغير ، والقيم مرت بمرحلة تقلب وربما انقلاب ، والنظم تبدلت تبدلا جذريا ، وكل ذلك معاً جعل صورة الماضى غير ممتدة امتداداً

طبيعياً فى الحاضر ، وبـذلك يتحقـق الانقطاع مجازاً . فـالانقطاع التـاريخى ، يرمـز إلى انقطاع مسار الحركة والتطـور ، بدرجة كبيرة وفارقـة ، تجعل الحاضر ليس امتداداً للماضى ، بل حالة فُرضت كانقطاع عن الماضى .

وفى الحالتين العربيـة والإسلامية ، فإن الانقطـاع حدث مع فـرض نموذج الحداثـة ، أى مع استيراد نمـوذج حياتـى من الغـرب ، تـم إدخالـه تدريجيـاً وتطبيقه على الـواقع المعيـش . لذلـك فنموذج الحداثـة هنا هـو نتاج تـواريخ أخرى ، ثم تم فرضه على تاريخنا دون أن يكون نتاجاً له . لذلك يصبح ماضينا هو فعل مستمر لنمـوذج ، تم إيقافه أو إلغاؤه تدريجياً لصـالح نموذج وافد ، ويصبـح الانقطـاع هـو انقطـاع استمـرار عمليـة تطـور النمـوذج العـربـى الإسلامـى ، لصالح فـرض نموذج آخر ، أخذ كنمـوذج سابق التجهيـز ، ثم تطويره داخل تاريخ آخر .

وأمام هذا الموقف التاريخى ، يحاول وكلاء النمـوذج الغربى إعادة اكتشـاف التاريخ ، تـاريخنا العربى الإسلامـى ، فى محاولة لصياغة تاريـخ آخر ، يجعل الماضى المغاير والمفارق ، ما هو إلا جـذور للحاضر الغريب والدخيل . فيتم بذلك قراءة التاريخ بوصفه مبررا للحاضر ، حتى يصبح الحاضر إفرازا طبيعيا للماضى ، ويتم ذلك من خلال التأكيد على عالمية التاريخ نفسه ، وأنه تاريخ واحد للبشرية . وبهذا يتم استيراد التاريخ الغربى ، وقراءة التاريخ العربى من خلاله ، حتى يصبـح الماضى مماثلاً فى المعنى والدلالة بيننـا وبينهم . ولذلك توصف عصـور الازدهار العربى الإسـلامى ، بأنها العصور الـوسطى المظلمة بالضرورة ، والتى لا ينتـج عنها إلا عصر التنوير ، الـذى تأخر لدينـا ، وهذا سر تخلفنـا . والمعنى الضمنـى فى هذا أن التـاريـخ هو فعـل تطورى يتجـه فى النهاية إلى العلمانيـة والحداثة ومابعدهما ، ولهذا فماحـدث فى الغرب سيحدث

عندنا . ولكن الواقع يؤكد أن التنوير يتأخر ، ولايكسب أى أرضية ، وكأن قانون التاريخ غير فاعل عندنا ، وهو الأمر الذى جعل وكلاء النموذج الغربى يؤكدون على أن القوى الظلامية فى وطننا هى السبب فى إيقاف مسار التاريخ . ولذلك فالعصور الوسطى لدينا ممتدة لدرجة جعلت لها وكلاء فى الحاضر ، يوقفون عجلة التاريخ ، ويعيقون تقدم العلمانية والحداثة ، وهى رؤية تؤكد بالضرورة أن فى كياننا شيئا متخلفا ومركزيا ومؤثرا ، لذلك فاحتمال تقدمنا أقل من احتمالات التقدم لدى الآخرين ، خاصة الغرب. وبذلك يكون الغرب أكثر استعداداً للتقدم ، ونحن أقل منه استعداداً ، وهو معنى عنصرى بلا شك ، وموجه نحو ذاتنا ، من أبناء منا ، هم وكلاء للآخرين .

على الجانب الآخر ، يقف أتباع التراث ، ليواجهوا الانقطاع التاريخى ، مؤكدين أنه خروج على التاريخ ، وخروج على الدين والعقيدة . ويتم تفسير الانقطاع بأنه ضلال ، فالأمة ضلت طريقها ، وخرجت عن إيمانها . لذلك فهى تتعرض للأزمات والمشاكل . وتلاحقها الأحداث الجسام ، لأنها خرجت عن دينها . والحل الطبيعى فى هذه الحالة ، هو « العودة» . العودة للدين ، هى سبيل الخروج من الضلال ، وفيها ومنها تعود القيم الأصيلة ، والأخلاق الحميدة . وبها يرفع الله غضبه ، وتزول المشكلات والأزمات . وفعل «العودة»، يفسر الانقطاع التاريخى ، بوصفه « خروجا » عن الأمة ، وديارها ، خروجا رمزيا ، ولكنه خروج كامل ، يتبعه بالضرورة عودة إلى الأمة وديارها . و« العودة » تتجه نحو الماضى ، بثوابته وإنجازاته ، وتحاول أن تستخرج من الماضى صورة مثالية تمثل الأمة ، وتشمل تحققها الكامل . وبالتالى تكون العودة إلى ذلك الماضى ، فى إحدى فتراته التى تتصف بالمثالية والكمال . ولكن العودة للماضى رمزية ، لأنه لم يعد موجوداً . والتصور المطروح يؤكد على

أهمية إعادة صورة الماضى المختارة ، وتكوينهـا من جديد ، وإعادة إنتاجها . ومعها ستعـود الأمة والقيم والمبـادىء والديـن . فيحدث اتصال تـاريخى مرة أخرى ، ويتم الانقطاع عن الانقطاع التاريخى ، فيـوصل التاريخ رمزياً ، ثم يسير مرة أخرى إلى الأمام ، ويعود للتطور فى مراحل وحلقات .

وفى رأينا ، أن تصـور وكلاء الغـرب يشوه التاريـخ وقانونـه ، ويؤثـر تأثيراً سلبياً على مقولة الأمة نفسها ، لأنه يعبث بكيانها ووجودها . فتصور النخب الغربية لـلانقطاع التاريخى يجعله ضمناً أمـرا مرغوبا ، بل هـو بادرة التقدم ، فلأننا انقطعنا عن تاريخنا المظلم لـذلك فإن التقدم محتمل . والمشكلة الوحيدة فى تصور هذه الفئة تكمن فى استمرار قوى الظلام ، أى استمرار جزء لم ننقطع عنه . والحل الأخير سيكون بالتالى فى الانقطاع الكامل ، والذى لا يعنى سوى الخروج عن التاريخ تماماً ، وضياع وجـود الأمة نهائياً ، وهى فكرة مستحيلة ، وفى نفس الوقت مدمرة .

أما مشكلة الرؤى التراثية فليست فى رؤيتها ، لأن الرؤية صحيحة ، فهناك خروج مـا من ثـوابت الأمـة وملامحهـا . ولكن الأفكـار الماضويـة ، والخاصة بإعـادة التاريخ ، أو إحـدى مراحله ، هى رؤى فى واقعهـا شديدة المثـالية . وقـوى الحفاظ على التراث ، متمثلـة فى التيـارات الإسـلامية ، غلبـت عليهـا الرؤى والشعارات المثالية . وهو أمر يكشـف عن أن هذه التيارات قامت بدور حمائى ودفاعـى ، فجعلت تاريـخ الأمة وثوابتهـا ، الغطاء الذى يحمـى الأمة نفسها ، ضد الانقطاع والتغـريب . والحماية ضد الانقطاع ـ فى تصـورنا ـ هى أهم فعل قـامت به التيارات الإسلاميـة بكل فصائلها ومكونـاتها ورموزها . فما حدث هو إفراز طبيعـى للمرحلة التى نمر بها . فإذا كانت الثـوابت والتاريخ والأمةنفسها معـرضة للضياع ، فرد الفعل الأول هو الحفـاظ على كيان الأمة .

والحفاظ هنا هـو فعل يؤكد الثـوابت ، وينادى بالعـودة لها ، ويصر على أهمية إعلاء شأنها كما كانـت من قبل . وتصبح وظيفة الحركة على هـذا النحو ، هى التمسك بـالثوابت القـادرة على تحديد روح الأمة وملامحهـا وجوهرهـا . فتعود صورة الأمة من جديد ، ربما فى ثـوب مثالى ، وأيضا فى ثوب متشدد . فيغلب فى هـذه المرحلة ، فعـل « الإفـراط » لأنه فى الـواقـع أداة حقيقيـة فى مواجهـة الانقطاع ، والأهـم أنه فعل أسـاسى فى مواجهة وكـلاء الغرب الذيـن يحاولون جعل الانقطاع ليس مرحلة ، بل النهاية .

إذن نحن بصدد حالة انقطاع تاريخى ، يصحبها حالة تحديد هوية الأمة . والمعركة هنـا تدور مع التاريخ ومن خـلاله ، كما أن المعركة نفسها هـى تاريخنا الراهـن . والواقـع أن أبعاد المعـركة لاتتـوقف على المنطـوق الثقافى والخطـاب الموجه ، فعلى هـذا المستوى الثقافى سنجـد عناصر الحوار والجدل الـذى يصل لحد التراشق ، وفيه يؤكد كل فصيل ليس فقـط صواب أفكاره ، بل أيضاً يؤكد نيـابته عـن الأمة فى صنـاعة مستقبلهـا . وعلى الجانب الآخـر يمكن أن نعيـد اكتشاف ما سبق أن ذكرنا ، لا على مستـوى الخطاب المعلن ، بل على مستوى البناء الحضـارى نفسه ، وقوانين التـاريخ . فحالـة التراشق الثقافى هـى إفراز لحالة اجتماعية وحضارية تمثل الصورة الأعمق لإشكالية الانقطاع التاريخى .

التاريخ لا ينقطع

إن مقولة الانقطاع التاريخى ليست مقولـة مادية ، لأن التاريخ لا ينقطع ، فهو فعـل مستمر دائم ، يتحـرك إلى الأمام . ولكننـا نصفه بصفـات رمزيـة ، فنقول إنه انقطع ، أو إنه يعود للوراء ، أو إنه ساكن لايتحرك ولايتقدم . وكلها أوصاف لحالة الأمة ، وموقفها الحضارى ، وليســت وصفاً للتاريخ ، باعتباره

التسجيل الزمنى لحياة الأمم . فالانقطاع إذن ليس تاريخيا فى جوهره ، بل حضاريا ، فحركة الحضارة هى التى أصابها الانقطاع . ويعنى ذلك أن المنظومة الحاكمة للحضارة ، وجملة المبادىء والقيم الأساسية فيها قد أصابها الانقطاع ، فلم تعد سائدة ومؤثرة ومسيطرة ، بل تراجعت ، وظهر بدلاً منها منظومة أخرى ، قدر لها أن تحوز قدراً هاماً من السيادة والسيطرة على مصير الأمة .

ولكن هذا التصور يحتاج لأبعاد أخرى تجعله واقعيا وتاريخيا . فليس صحيحاً أن الشعوب تعيش فى ظل قيم ، يمكن أن نضعها أو نخرجها أو نغيرها . فالوقائع العلمية تؤكد أن تركيب الأمم أكثر تعقيداً من أى فعل مقصود ، ولذلك فإن ما يحدث فى أى أمة يتبع قوانين وسننا تحدد الممكن والمستحيل .

فإذا كانت قيمنا الحضرية قد انقطعت ، وحلت بدلاً منها قيم أخرى ، فكيف حدث هذا وما هو معناه الحقيقى فى التركيبة الاجتماعية ؟!

نتصور أن أى أمة لها ملامحها الخاصة ، وهى تلك الملامح التى تشكلت عبر القرون الطويلة ، وهى بوصفها المميز للأمة تمثل إفراز الأمة المحقق لتقدمها ، وكذلك المحدث لحالة الرضاء الداخلى والقناعة الجمعية . وعبر تاريخ أى أمة يمكن أن نلحظ ما ميزها ، وكوامنها الداخلية وميولها الفطرية ، واختياراتها الجمعية وتفضيلاتها الطبيعية ، وكلها تمثل فى النهاية الأمة نفسها . أى أن ملامح الأمة وخصائصها ، هى ما شاع وساد تلقائياً ، محققاً الاختيار الحر الملائم الذى تميل له الأمة ، فيحقق سعادتها .

وملامح الأمة بهذا المعنى هى تلك القسمات البارزة والواضحة والشائعة . فليس صحيحاً أن الأمة ـ أى أمة ـ هى سديم متجانس إلى حد التطابق ، ليس فقط بين أفرادها ، بل أيضاً بين جماعاتها . لذلك من ملامح أى أمة هناك

السائد وهـو ما شاع واكتسب عمقـاً وديمومة واستمراراً ، وهنـاك غير الشائع والنادر وغير المتكرر ، والذى يتميز بأنه غير أصيـل . ففى مقابل ملامح الأمة هناك ملامـح هامشية ، ليس لها نفـس الوجود ، سواء فى قـوتها أو انتشارها . وهى أيضاً لاتعبر عن الميـل الفطرى التلقائى للأمة ، بل هـى بمثابة الاستثناء الـذى يثبت القـاعدة ، وهـى كل مـا ظهر دون أن يحوز إقبـالا أو إجماعا مـن الأمة . وهى أيضاً تلك السمات التى لم تحقق نجاحاً فى الأمة ، ولم تحقق الأمة بها أى ازدهار أو تقدم .

بهذا نصف أى أمة من خلال سماتها السائدة ، مع الأخذ فى الاعتبار وجود سمات متنحية . والسـائدة ليست هـى الحاكمة بالضرورة ، بـل هى الشـائعة حتماً . فى حين أن المتنحية ليسـت هـى الخاضعـة للسيطـرة ، بـل هـى غير الشـائعـة . فما شاع فى الأمـة أصبـح سـائدا ، ومـا لم يشع فى الأمـة ، أصبـح متنحياً .

والأمة فى ازدهـارها تشحذ قيمهـا ومبادئهـا ، لتصيغ نهضتها وتقـدمها . وازدهار الأمـة حضاريـاً يعنى أنها حققت مـاتريده الأمـة وتفضله وتميـل له . لذلـك فالازدهـار ـ بهذا المعنـى ـ يـرتبط بـالقيم السـائدة والأفكار الغـالبة ، والمقدسات محل اعتراف الجميع . بذلك يرتبـط الازدهار ـ فى فهمنا ـ بالملامح السائدة لـلأمة ، محققاً بذلـك التواصل مـع الماضى بثوابته ومـلامحه ، ومحققاً أيضاً للتطـور التاريخى المعبر عـن كيان الأمـة وصعودهـا . بهذا المعنى يـرتبط التقدم بحـالة تحقق قيم الأمـة فى الواقع المعيـش فتصبح هذه القيم هـى نظام الحياة ، بجوانبه السياسية والأهلية ، والقانونية والأخلاقية . . الخ .

ولكن عندما تمر الأمة بحالة تدهور ، وتفقد قدرتها على النهوض ، وإفعال قيمهـا فى فعل إيجابـى ، تنتـابها حـالة تـدهـور داخلى ، فتفقـد القيم قـدرتها

الوظيفية ، وتتراجع مكونات المجتمع عن إفعال تطوره . فيصبح نظام الأمة السائد هو من قيمها ، ولكنه مصاب بعطب وظيفى . فيختل تماسك الأمة ، وتنهار قدرتها على الصمود ، وتذبل إمكانياتها فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية . وفى هذه الحالة يصبح وجود الأمة ، مرتبطاً باستمرار السيطرة السياسية أو العسكرية ، أى أنها توجد دون أن تنهض . ومع تدهور الأحوال يعاد توظيف قيم الأمة سلبياً . فأى قيمة أو سمة يمكن أن توظف إيجابياً ، وكذلك يمكن أن توظف سلبياً . وعندما توظف إيجابياً تحقق النهضة ، وتحدث الإشباع الفطرى . ولكن عندما توظف سلبياً تحدث التدهور الداخلى الذى يقضى على حالة القناعة الداخلية لدى الأمة .

وتصل الأمة إلى الحالة التى تجعلها غير راضية عن نفسها ، مما يخلق صداما بين الأمة وقيمها ، صداما لايعنى أن الأمة فقدت قيمها وملامحها الأساسية ، بل يعنى أن تدهور أحوالها جعلها فى حالة أشبه بمن أصبح عدواً لنفسه . فالقيم الأصلية فقدت قدرتها على التحقق بالمعنى السائد ، وبالتالى فقدت قدرتها على تحقيق الإشباع والقناعة لدى الأمة . ويصبح النظام المميز للأمة مستخدما بشكل فاسد وظالم ، لايحقق ما تتمناه الأمة . مما يسلمها فى النهاية لحالة الضعف والوهن .

عند هذه الحالة نتصور أن الأمة تمر بمرحلة ضعف النظام السائد ، رغم أنه خارج من رحم الأمة نفسها ، وهى حالة تمر بها كل الأمم . فالإنسان يشيخ ، والحضارة تتدهور . وضعف النظام السائد يسلم الأمة إلى مرحلة تفكك لأن التدهور مؤد إلى سقوط النظام الحياتى وتحلله ، مما يخلق حالة فوضى فى صلب انتظام حياة الأمة .

ومع سقوط فاعلية القيم والمبادىء والسمات الأساسية والأصلية للأمة ، وتحلل نظامها السائد المعبر عنها ، نتوقع أن تظهر السمات المتنحية على

السطح ، وتصبح فاعلة ومؤثرة ، تعبيراً عن عدم انتظام الأمة داخل وعائها الأساسى ، وخروجها عن نمطها الفاعل . ومع ظهور السمات المتنحية رغم استمرار وجود السمات السائدة ، تدخل الأمة مرحلة تفكك وانهيار . فالقيم القادرة على تنظيم حياة الأمة لم تعد مؤثرة وحاكمة ، وإن ظلت شائعة . أما القيم المتنحية ، فيصبح ظهورها واحتمال وصولها إلى قدر كبير من السيطرة على الأمة ، أمرا شديد الأهمية والدلالة تاريخياً .

فالقيم السائدة عندما تحكم تحقق بذلك حكم الأمة بنفسها ، وتصبح الأمة مصدر السلطات ، ويكون الحكم ـ سياسياً واجتماعياً ـ حكم الأغلبية المبنى على الاتفاق والإجماع ، لا بالمعنى السياسى الانتخابى الضيق ، بل بالمعنى الاجتماعى الحضارى الواسع . لأن القيم الشائعة لدى الأغلبية عندما تحكم تحقق بذلك الميل الفطرى والتلقائى للأغلبية فى الواقع المعيش ، وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، مما يجعل الأمة نفسها فى حالة تحقق . وأيا كان الموقف السياسى من الحاكم ، فإن الأمة حال سيادة قيمها الأصيلة ، تملك زمام نفسها ، وتجد أحلامها وآمالها قيد التنفيذ على كل مستوى . وبذلك يتحقق من خلال تسييد القيم الأصيلة تسييد الأمة نفسها ، باعتبارها مصدر القيم ، وبالتالى مصدر الشرعية والسلطة . ولكن عندما تتجه الأمة إلى التدهور ، ويعاد توظيف نظام قيمها سلبياً ، تمر الأمة باللحظة التى تتحول فيها قيمها إلى قيد مفروض عليها ، وباسم الأمة نفسها ترتكب الأخطاء والمفاسد فى حق الأمة . وهنا تستغل الأمة فى فرض حكم ظالم عليها . وتصبح مقولة أن الأمة مصدر السلطات مقولة حق يراد بها باطل . فمن خلال « استخدام » وربما « استغلال » قيم الأمة ومرجعيتها ، يفرض عليها ما يجعلها تتدهور ، وتعيش الظلم والمفاسد ، حتى تفسد حالتها وحياتها .

أما القيم المتنحية والتى يأتى دورها بعد تدهور حال الأمة ، فتمثل الصورة التاريخية الفارقة مع القيم السائدة . ففى حال التدهور يتاح للقيم الهامشية أن تنمو ، وتأخذ أدواراً ليست لها ، وتصعد بحامليها إلى مصاف ليس منهم وليس لهم . مما يقلب منظومة القيم عكسياً ، فيصبح السائد متنحى من حيث مصادر القوة ، ويتحول المتنحى إلى سائد من حيث السيطرة . معنى ذلك أن صعود القيم المتنحية يربط بين قيم ليس لها وجود أصيل ، وبين السيطرة والحكم والسلطة . مما يؤدى إلى نزع عنصر القوة والسلطة من القيم السائدة .

وهذه الحالة نصفها بأنها تمثل حكم الأقلية مجازاً . فالأغلبية بقيمها أصبحت مغلوبة على أمرها ، وربما مهانة بسبب تدهور نظامها ، وإلصاق المفاسد به . أما الأقلية المختلفة فى القيم ، والمتميزة بكل ما هو هامشى فى الأمة ، فإنها تصعد درجات الحكم ، وتفرض قيمها على الأغلبية ، مما يجعله حكم القيم الهامشية ، وبالتالى حكم الأقلية . وتفقد الأمة دورها تماماً ، فلم تعد مصدر السلطات ، ولم تعد قيمها هى الحاكمة . وبالتالى لن تتحقق للأمة ميولها الطبيعية والفطرية ، بل يفرض عليها نظام حياة معادٍ لها ، يقتل تفضيلاتها ، كما يقتل أحلامها وآمالها . وتسود القيم الهامشية ، قصراً على الأمة فهى ليست اختياراً ولن تكون كذلك ، مما يؤدى إلى تلك المنظومة القيمية المعكوسة ، حيث السائد محكوم ، والهامش حاكم ، وهو أمر مفض إلى تفكك الأمة ، فيما نعلم .

بهذا المعنى والتصور نرى أن الانقطاع التاريخى ، هو دورة حياة طبيعية تتكرر لدى الأمم ، حيث تفسد الوظيفة الإيجابية لنظام الأمة السائد ، فيتم تنحيته ، ويظهر نظام هامشى من داخل الأمة يفرض سلطته اغتصاباً على الأمة وقيمها معاً . فالانقطاع هنا هو انقطاع سيادة قيم الأمة على مصير الأمة ،

بوصفها نموذج حكم وحياة ، ونظاما قانونيا وأخلاقيا . وبالتالى يؤدى الانقطاع إلى ظهور نمط مغاير للأمة مختلف معها ومفارق لمعاييرها ، ويصبح هذا النمط هو الحاكم ، من خلال أقلية تنتمى لهذا النمط الهامشى ، وتفرض سيطرتها على الأغلبية ونمط حياتها وقيمها . فينقطع حكم روح الأمة إن جاز التعبير ، لتحل روح غريبة عن الأمة ، وتغتصب الحكم لنفسها ، ولأقلية تعبر عنها ، فتنتزع حقوق الأمة ، ويصبح ما كان هامشياً فيها حاكماً ، بدون شرعية أو اتفاق أو إجماع .

حكم الأقلية

حسب التصور السابق ، نعتقد أن الحضارة العربية الإسلامية ، أصابها الوهن والضعف مع اقتراب القرن الثامن عشر على نهايته ، أوقبل ذلك . وفى تلك الفترة حدث ما نسميه رمزاً الانقطاع التاريخى ، ونعنى به انقطاعات عن قيمنا ومبادئنا ومقدساتنا . وهو انقطاع عن التطور ، وأيضاً عن السيادة والسلطة . فتنحية روح الأمة عن موقع الصدارة أفقدها سلطتها النابعة من الأمة ، وأيضاً أفقدها فرصة التطور ، والحقيقى أنها لم تكن فى حالة تطور للأفضل ، بل فى حالة تراجع وظيفى سلبى ، أشاع الظلم والمفاسد .

ورغم أن البعض يعيد تدهور الحضارة العربية الإسلامية إلى تواريخ سابقة ، إلا أننا نتصور أن ما سبق القرن الثامن عشر ، كان كبوات تقوم بعدها الأمة وتستعيد عافيتها . ولكن ما حدث فى القرن الثامن عشر كان السقوط الذى لم يعقبه قيام آخر ، أى كان الكبوة الأخيرة . وفى لحظة الانقطاع هذه ظهرت قوة الغرب ، بكل إنجازاته ، وسطوته ، وقوته العسكرية الناشئة والمتطورة والفاعلة بسرعة فائقة . أمام هذا التحدى الحضارى الخارجى ، لم

تكن الأمة قادرة على الصمـود ، لأنها لم تكن فى حالة ازدهار وقوة ، بـل كانت فى حالـة تراجع وتدهـور . وهنا أصبح هنـاك تحدٍ خارجى ، يغذيـه الضعف الداخلى ، ليحدث اللقـاء بين وافد يفرض نفسه وبين قيـم مهمشة فى الأمة ، وجدت فرصتهـا لتصل إلى الحكم ، على أسنة رماح الغرب . فهـل هذا تصور يجاوز الحقيقة ؟ لا أظن ذلك .

فمثلا لقد قدم إلينا الوافد الغربـى بقيمة الحرية الفردية المتجاوزة للمقدس ولكل القيود . والحرية الفردية ، قيمة متنحيـة فى الحضارة العربية الإسلامية ، لذلـك فمن يتبنـاها هـم قلة . ونتصـور أن هذه القيمـة وجدت نفسهـا ، فى التاريخ الثقافى للأمة ، باعتبارها تيـارا هامشيا متنحى . فكانت الإباحية هى الاستثناء ، والالتزام هو القاعدة . ولكن مـع تدهور حال الأمة أصبحت مثل هذه القيم تجد متنفسـا لها فى ضعف الأمة . وكذلك تجد لها ما يبررهـا من قيم الوافد . فالغـرب المبهر يقدم قيمة الحرية الفرديـة المتجاوزة للمقدس ، وأيضا يقدم إنجازاته ، وقوته العسكرية . وفى نفس الوقت ، يجد من بين أبناء الأمة ، قلة تميـل لهذه القيمة . وفى منـاخ من تـدهور النظـام الأساسـى للأمـة تلتقى القيمة الوافدة ، محملة بقوة الترغيب والترهيـب ، مع قلة تؤمن بها ، فتقدمها للأمة مبررة بتقـدم صاحب القيمة ، حتى يـرتبط التقدم بالقيمة الـوافدة . ثم تبدأ عمليـة زرع القيمة بين أبناء الأمة ، وأيضـا محاولة جعلها قيمة حـاكمة لها قوة القانون .

وفى النهاية سنجد أن مشهد الأمة ـ من وجهـة نظر وكلاء الغرب ـ يؤكد أن بها قيما « متقدمـة » رغم سيـادة التقليدية والـرجعية ، وهـو ما يعنـى أن القيم الوافـدة كانت ومـازالت قيم أقليـة ، ولم تتحول إلى قيـم أغلبية . وهنا نـرصد الصخرة التى تتحطم عليها محاولات التغريب . لأن التغريب يعتمد على أقلية

تميل لقيم مخالفة لقيم الأمة . أو يعتمد على بعض القيم المتنحية داخل الفرد نفسه ، فى مواجهة القيم الحاكمة والشائعة لدى نفس الفرد . فهو إذن عمل يرتكن على المتنحى والهامشى ، وأحياناً يتمثل ذلك فى فرد أو جماعة ، أو مجرد جانب من حياة فرد أو جماعة . وهو ما يتأكد من خلال وجود بعض «المتغربين» أصحاب الخطاب الغربى ، الذين تلاحظ أن سلوكهم الحياتى عربى وإسلامى فى جوهره . معنى ذلك أن القيم الوافدة لم تحتل إلا جزءا من الفرد نفسه . وغالبا ما يكون هذا الجزء هو الخاص بالعمل والمهنة . لأن السائد فى الأعمال والمهن الآن مبنى على القيم والإنجازات الغربية ، خاصة المهن العقلية والعلمية وهكذا .

إذن التدهور الحضارى الذى عشناه أخرج القيم المتنحية ، والقوة الغربية المهيمنة ، حولت أصحاب هذه القيم ، أو حولت المساحة التى تشغلها هذه القيم إلى مساحة للوكالة عن الحضارة الغربية ، وبذلك توحد الهامش الداخلى، مع الوافد المستورد والمفروض من الخارج ، ليخلقا جماعة هامشية ومجتمع أقلية ، تسود فيه قيم غريبة ووافدة وهامشية ، ويتحول ذلك المجتمع الداخلى صاحب القيم الوافدة ، إلى منظومة حكم ونظام سلطة ، فيفرض بذلك القيم الهامشية من خلال حكم أقلية ، مستنداً على الضعف الداخلى ، والدعم الخارجى .

ومن خلال تحالف القوى المهيمنة الغربية مع الهامش الداخلى ، تكون تحالف الحكم الذى بات يحكمنا ويحكم أمتنا ، منذ القرن التاسع عشر ، وحتى الآن مع نهاية القرن العشرين . ولقد وضع التحالف جدول أعمال التاريخ ، عبر تلك السنوات الطويلة . ورغم تغير ملامح التحالف إلا أن جوهره واتجاهه واحد فى الأغلب الأعم . فهو تحالف عسكرى مبنى على

الاحتلال ، أو سياسى مبنى على الهيمنة ، أو ثقافى مبنى على الغزو . والفصيل الداخلى من التحالف ، هم عملاء فى حالة التواطؤ الصريح المخل بالأمن القومى ، خاصة جوانبه العسكرية ، أو هم وكلاء فى حالة التواطؤ الضمنى مع الوافد الثقافى ، والتمهيد للهيمنة الثقافية والإبادة الحضارية .

وفى ظل حكم الأقلية ، سنجد مستويات عدة للتحالف مع الفكرة الغربية . فهناك التحالف المهنى ـ كما سبق أن أشرنا ـ ومنه تخرج فئات تتعلق بالمنجز الغربى لأنها لا تملك غيره ، ومن خلاله تضطر إلى اللجوء للغرب كمصدر للمعرفة الفنية والبرامج العملية . وهناك التحالف الثقافى ، وهو الأخطر ، لأنه هو سبب التحالف المهنى والفنى ، فيما نظن ، لأن النخبة فى هذه الأمة غلب عليها اللجوء للغرب ، وأصبحت تقوم بدور الوكالة عن الغرب ، ثقافياً ومعرفياً ومهنياً . ولأن النخبة منوط بها قيادة عقل الأمة ، ولأنها نخبة «وكيلة» ولا نقول « عميلة » ، لذلك فإنها تقود عقل الأمة تجاه المنجز الغربى ، باعتباره هبة من الغرب لنا ، فنأخذ المنجز الفنى والتقنى ، ومعه نبادل قيمنا بقيمهم .

لهذا فوكلاء الغرب الثقافيون ، أصبحوا نخبة لاتبدع للأمة ومنها ولأجلها ، بل أصبحوا قوة ناقلة لقيم الغرب ، مؤكدة للقيم المتنحية من حضارتنا . مما أفقد الأمة الكثير من الفرص كى تنهض مرة أخرى . فتحقق بذلك حكم قيم الأقلية ، من خلال أقلية ، وفى مواجهة قيم الأغلبية والأغلبية نفسها .

أهمية هذه الفكرة أنها مرحلة تتجاوز التدهور الذى تعانى منه كل الشعوب وتتجاوز الانقطاع عن القيم الشائعة ، والتى تمر بها كل الشعوب ، إلى مرحلة شديدة الخطورة ، وهى تجسد فعل « التفكيك » للأمة بوصفه جدول أعمال حكم الأقلية المنوط بها الوكالة عن الغرب ، والتى أتيح لها السيطرة

على مقدرات الأمة ، تحت حماية السلاح ، وبالتواطؤ مع النفوذ الغربى .

وجدول أعمال التفكيك يعنى أننا اليوم ومنذ عشرات السنين بصدد عمل منظم مقصود ، ومدفوع من السلطة الحاكمة نفسها ، يهدف إلى فرض نظام قيم ، هو فى الواقع النظام الهامشى المتنحى من حياتنا ، والمخالف لقيمنا ، على حساب الأمة وقيمها . ويصبح ظهور الهامشى والمتنحى ، ليس تلقائيا وناتجا عن حالة التدهور ، بل مقصوداً ومخططاً ، وكذلك لا يصبح حكم الأقلية حالة عرضية مؤقتة ، بل حالة المطلوب استمرارها تحت حماية الغرب وتمويله وسلاحه ، والنظم الداخلية وإمكانياتها وأمنها ، ومن خلال عصب عملية التغريب ورأسه المدبر ، نعنى وكلاء الغرب الثقافيين .

فهل يمكننا تصور معنى ودلالة ذلك ؟

أولاً : إن صح تصورنا السابق ، فالجارى الآن فى قلب أمة العرب والمسلمين هو حكم أقلية بنموذج قيم وافدة . وهو مفض فى النهاية إلى إرساء قواعد نظام مغاير تماماً لنا .

ثانياً : ما يحدث هو فرض لقيم ليست من الأمة ، وبالتالى لاتحقق إشباع الأمة ، ولا اتفاقها ولا إجماعها .

ثالثاً : ما يفرض هو قيم ، الشاهد التاريخى يؤكد أنها غير محققة للتقدم ، والازدهار فى أوطاننا ، وإن كانت محققة لها فى أوطان أخرى .

رابعاً : حكم قيم الأقلية فى حد ذاته يعنى سيطرة قيم « مرفوضة » على قيم « مرغوبة » وهو ما يعنى اغتصابا للسلطة من الأمة ، ونزع قيمها من حياتها .

خامساً : قلب منظومة القيم بهذا الشكل يؤدى إلى تفكيك الأمة ،

وإدخالها فى صراع قيمى بين نظام « مرفوض » حاكم ، ونظام « مرغوب » محكوم .

فإذا كان التدهور قد قاد إلى حالة تفكك وظهور لقيم غريبة عن المجتمع ، فإن تسييد هذه القيم الغريبة من خلال حكم الأقلية غير الشرعية كقيم ورموز، يمثل عملا منظما لتفكيك الأمة ، ويصبح الانقطاع التاريخى ، فعلا مقصودا ومخططا ، وليس نتاج حالة تدهور تمر بها كل الشعوب، فالمستهدف الآن ـ كما أشرنا ـ تحويل الانقطاع التاريخى إلى استمرار تاريخى . بمعنى أن الوعى الثقافى لدى النخب المتغربة يعيد قراءة تاريخنا من خلال فرضية أن القيم التى نظن أنها سائدة ومقدسة لدينا ، هى قيم تدهور وظلامية . أما القيم الغريبة والهامشية فتعاد صياغة تاريخها لتصبح هى القيم الأصيلة وبالتالى يصبح صعود القيم الهامشية هو مرحلة النهضة ، وبهذا فإن سقوط منظومة القيم الشائعة لدى الأمة هو هزيمة للتخلف .

والقضية ليست فقط إعادة قراءة التاريخ ، بل هى تشويه الوعى وتزييفه ، ثم إفعال خطة التغريب تحت مبررات واهية وفاسدة ، وتأكيد حكم الأقلية . وطرح تصور عن تخلف الأمة (الأغلبية) وتقدم النخبة (الأقلية) مما يجعل الأخيرة تقود الأولى ، وتسيطر عليها .

وبهذا تتحقق عملية « غسيل مخ » جماعى ، يتم فيها إضعاف إيمان الأمة بمقدساتها وقيمها ومبادئها ، من أجل جعلها تشك فى نفسها ، وتتصور أن ما فيها تخلف ، فتعادى نفسها ، ثم تفرض عليها القيم الوافدة الغريبة عنها ، باعتبار أنها القيم الوحيدة المنتجة للتقدم ، ثم تصبح هذه القيم هى جواز المرور للأقلية الحاكمة ، ويتجمع الترغيب والترهيب ، المال والسلاح ، فى عملية تفكيك مقصود وانقطاع تاريخى منشود .

التفكيك : الممكن والمستحيل

إذا ركزنا النظر تجاه ما يحدث الآن ، فى حكم لقيم هامشية ، وجماعات وأفراد يمثلون الأقلية ، لنا أن نسأل عن أثر ما يحدث . فهل الانقطاع التاريخى يمكن أن يتحول إلى نتيجة نهائية ، ومن ثم تتحول القيم الهامشية والوافدة إلى قيم شائعة وسائدة ؟! باختصار هل يجوز التغريب تاريخياً ، وهل ينجح عملياً؟ والسؤال يحمل فى طياته أيضاً أسئلة أخرى ، منها هل نقبل أن يحدث تغريب كامل للأمة ؟ وهل نرضى أن نضحى بقيم الأمة ؟

المشكلة مركبة فى الواقع ، فهى استفهام عن الممكن واحتماله ، وفى نفس الوقت استفهام عن موقفنا من ذلك . والتوقع - كما نقول - يختلط بالتمنى ولا مفر من ذلك !!

ولكن قواعد التاريخ والجغرافيا وسوابق حياة البشر ، لم تخبرنا حتى الآن بأن انقلاب منظومة القيم لأمة ما جائز أو ممكن . فلا الفرعونية فى أوج عظمتها صارت معبرة عن قيم العالم كله . ولا اليونانية ، ولا الرومانية ، ولا العربية الإسلامية ، فهل يمكن أن يحدث ذلك مع الحضارة الغربية المعاصرة ؟ لا نظن .

لأن قواعد التاريخ أكدت أن لكل حضارة مجالها الجغرافى ، وحدودها المناخية . فالحضارة وليدة التركيب المعقد لتفاعل المكان والإنسان عبر الزمان ، لذلك فإن كل حضارة ظلت نشطة وفاعلة فى حدود جغرافية ، تتسع أو تضيق فى نطاق محدد . لذلك فالحضارة نبت يحتاج لعناصر التربة والمناخ ، ولايمكن استزراعها فى تربة مغايرة ، ومناخ مختلف . ولا نظن أن الهندسة الوراثية والأساليب الاصطناعية صالحة فى حالتنا هذه . فلا نعلم أن هناك إمكانية لتخليق حضارة فى « صوبة » صناعية وتربة معالجة ومناخ مصنوع . ولا نعتقد

أبداً أن ما ينفع مع الزرع والحيوان ينفع مع الشعوب ، فبقدر ما للجغرافية من كيان مستقل لايمكن الإخلال به ، بقدر ما للشعوب من كيان مستقل طبيعى ، لا ينفع فيه اصطناع أو تصنع ، وكما يقال فالطبع يغلب التطبع .

معنى ذلك أن قيم الأمة هى وليدة المكان والإنسان ، وتستمر عبر الزمان ، ولايجوز فيها التخليق والتصنيع . وبالتالى فإن القيم الهامشية عندما تحكم تظل هكذا هامشية . ورغم ما تملكه من سلطة وجاه ونفوذ ، وما تحوزه من مال وما يتاح لها من سلاح يحميها ، إلا أنها تبقى قيما هامشية تتعلق بأقلية ، وتظل حكماً للأقلية ، على غير قناعة من الأغلبية . فهى جسم غريب هامشى ، فى مصدرها ومنتهاها .

لذلك فالحداثة فى أمتنا العربية الإسلامية هى حكم مفروض ومدعوم من أقلية ، هم وكلاء الغرب ، سواء عن قناعة بقيم الغرب ، أو استسلام لسطوة الغرب . وهو أمر بادٍ للعيان ، فرغم سنوات التغريب ـ أقصد التحديث ـ فإن شيئاً لم يتحقق على أرض العروبة والإسلام . وكما يقول غلاة التغريب ، فإننا نرجع إلى الوراء دائماً ، وفى الواقع ترجع الأمة إلى قيمها كل فترة وأخرى .

فقيم الأمة باقية وحية ، تنبض دائماً ، والفرق أنها تظهر أحياناً غاضبة ، وتتوارى أحيانا أخرى . فتاريخ الحداثة لدينا لحظات يظن فيها وكلاء الغرب أنهم حققوا انتصارهم النهائى ، وهم أبعد ما يكونون عن ذلك ، لأن اللحظات التالية للانتصار الوهمى يعقبها صعود واضح ، وربما غاضب للقيم الأصيلة فى التراث . مما يؤكد أن الحداثة لم تفعل فعلتها بعد ، ولم تُزرع فى قلب الأمة ، وأنها مازالت قيما هامشية .

لذلك فإن الواقع ينحصر فى صورة السلطة المغتصبة المفروضة على الأمة ، سواء السلطة بوصفها القوة السياسية ، أو النخب المسيطرة على صناعة

الوعى، أو فى مضمونها الحقيقى بوصفها القيم الهامشية والوافدة . وتلك الحالة تضع قيم الأمة فى حالة تشبه الأرض المستعمرة ، فالأمة مستعمرة ، عقلها وقلبها مستعمران . وعندما تميل الأمة للاستسلام تظهر القيم الهامشية وكأنها انتصرت ، وعندما تخرج من الأمة موجات الغضب ، يبدو وكأن شيئا من الحداثة لم يكن .

ولكن الصورة بدأت تتغير كثيراً ، لأن قيم الأمة خرجت فى قنوات عديدة ، وفى شكل متوالٍ ومتتالٍ ، محققة بذلك لحظة دفاع حقيقية ، وبداية إحياء منظورة ، وجذور نهضة مرتقبة . ومع توالى سنوات القرن العشرين ، ومع العقدين التاسع والعاشر منه ، بات واضحاً أن الأمة ملكت زمام قيمها ، وبدأت تفرض معاييرها الخاصة على الجميع .

لهذا نظن أن التغريب غير ممكن ، والحداثة كذلك ، وبالتالى فإن تسييد القيم المتنحية فى أمة على قيمها السائدة غير ممكن أيضاً . ومثله مثل القيم السائدة والمتنحية فى جينات الوراثة فى الإنسان ، فالعلاقة بينها يحكمها قانون ، وانقلاب العلاقة من المحال . ولهذا فالصفات الجسمانية فى شعب يحكمها السائد والمتنحى ، فنجد لكل شعب ملامحه الجسمانية الخاصة ، وهناك دائماً أقلية مختلفة . ولأن الشعوب غير خاضعة للتجريب المعملى ، والتصنيع الآلى ، لذلك فهى نتاج قانونها ، وستظل كذلك .

فإذا كان التحديث الذى هو تغريب لن يبدل الحضارة العربية الإسلامية بالحضارة الغربية ، بالنسبة لهذه الأمة ، فماذا فعل ويفعل ؟!

نعم إن تنميط الحياة العربية الإسلامية على النموذج الغربى مستحيل ، ولكن هذه المحاولة التى قاربت على إكمال قرنها الثانى ليست بلا تأثير ، بل إن تأثيرها متشابك ومعقد . فهى عملية منظمة لتسييد نموذج قيمى مغاير ، لهذا

فهى عائق أمام صعود النموذج القيمى الأصيل ، ومعوق للنهضة ، والدخول فى مرحلة ازدهار جديد . ولأنها تحالف بين الغرب ووكلائه ، فهى تملك رصيدا هائلا من القوة المدعومة بالغرب المتقدم ، مما يجعلها فعلا موجها «بعنف» إلى الداخل ، ومرتكنا على ما يملكه من أدوات ، وتدعيم الغرب له ، ففعل الحداثة الوافد هو فعل عنيف مسلح ، يفرض نفسه بالقوة ، وإن تغيرت ملامح عنفه وهوية سلاحه ، من استعمار خارجى ، إلى استعمار داخلى ، ومن جيش أجنبى ، إلى أمن محلى .

وفرض الحداثة يشوه الوعى ، ويخلط الأوراق ، فينسب للغرب التقدم ولنا التخلف ، ويؤكد على أن « التقدم » مضمون وأنه عالمى كوكبى . وكل تلك الأفعال محبطة للأمة ، والأهم أنها تعيق الأمة عن النهضة . فيبقى مشروع النهضة بلا تدعيم ولا مؤسسات ، بل يبدو وكأنه معادٍ للسلطة . ويصبح التراث حبيس تاريخه ، وتجيش الجيوش ضده ، فلا ينهض إلا إذا ثار . ويؤدى ذلك بالضرورة ، إلى إغلاق الأبواب حول التراث ، ومنعه من الاحتكاك والتحقق . وهى أمور تؤدى إلى مزيد من الجمود التراثى الذى يتحول لسبب لدى وكلاء الغرب لإعادة الهجوم على التراث . وهكذا يتزايد الهجوم على التراث ، فيتزايد التراث جموداً .

ومن تلك الدائرة ، يتفجر التراث غضباً ، ويتحول إلى عنف وتمرد واحتجاج . وتتطور دائرة الهجوم والدفاع ، إلى دائرة العنف والعنف المضاد . وبذلك تتراكم مراحل صدامية فى تاريخ أمتنا ، تزيد عملية الانقطاع الحضارى تعقيداً ، لأنها تضيف عليها عنصر الصراع فيصبح وصل الحضارة وإحياؤها فى مواجهة عملية تدعيم الانقطاع ، بداية لحرب أهلية . لكن الأمر لايقف عند هذا الحد ، فالأمر ليس صراعاً بين طرفين فقط ، لأنه فى الصراع

وقبله وبعده هناك حياة يومية مستمرة ، تفعل فعلها فينا وبنا . وهذا هو الجانب الأخطر من حكم الأقلية الهامشية والمتغربة ، لأنها تملك زمام السلطة ، وتفرض فكرها ، وقانونها ونظامها ، وهى بذلك تخلق وضعا قانونيا لنظام قيم غير شرعى . وهذا الفعل نرى أنه فعل تفكيك وتدمير وهدم . أى أنه ليس كما يظن أصحابه فعل تحديث وتقدم وتطوير وتنمية ، لأنه غير مفضٍ إلى الحداثة التى هى التغريب ـ كما أشرنا . ولأن برنامج العمل التغريبى غير ممكن تاريخياً وجغرافياً ، ولأنه معادٍ لقوانين الطبيعة ، لذلك يؤدى هذا البرنامج إلى نتائج معادية للأمة ، وفى نفس الوقت غير محققة لأهداف وكلاء الغرب . وباختصار ، فالكل يخسر ، والأمة تخسر نفسها .

وعلى سبيل المثال ، إذا لم تستطع غرز قيمة الحرية الفردية ، بوصفها مولدا للإبداع والتنافس والتقدم ، فإن الحادث هو حرية فردية ، منافية لقيم الأمة الجماعية ، ومحققه للفوضى . وهذا ما نلاحظه كثيراً ، ولكن البعض فقد البصر والبصيرة . فنحن نقول إن الديمقراطية فشلت لدينا ، لأننا شعب غير ديمقراطى ، ولم يتربَّ على الديمقراطية . نعم نحن شعب غير ديمقراطى ، ولم نتربَّ على الديمقراطية . ولكننا لسنا شعبا ديكتاتوريا ، لأن أمتنا لاتفهم الديمقراطية ، بوصفها أحزابا تتداول السلطة ، نيابة عن الأمة ، ومن خلال لحظة تلاقٍ وحيدة هى الانتخابات . وكذلك لانفهم أن تكون الأحزاب حائزة للسلطة من خلال دعم « أفراد » لها حسب عدد الأفراد ، وهذا لايعنى أننا شعب متخلف ، أو أن الأصل فينا سيىء ، وأننا نعشق الظلم وحكم الفرد ، إلى آخر هذه القائمة من الاتهامات .

والقضية ببساطة أن لنا تصورنا عن الظلم والعدل ، وبالتالى لنا أساليب لممارسة العدل . ونفهم الحياة السياسية حسب قيمنا المرجعية ، بأنها تعدد

سياسى لجماعات سياسية ، تحوز كل منها قدراً من السلطة بقدر حجمها ودورها وانتشارها . وفى تعددية الجماعات السياسية ومشاركتها فى القرار السياسى وضع إنسانى إيجابى ، لايقل عن الديمقراطية على معيار الإنجاز البشرى ، إن لم يزد عليها .

إذن ، ما يحدث الآن أننا لم نحقق الحرية الفردية ولا الديمقراطية . كذلك لم نستطع إنهاض قيمنا وتحقيق الحرية الجماعية والتعددية . فالنموذج الوافد لم يتحقق والأصيل لم ينهض ، والنتيجة أن الحرية أصبحت فوضى ، والديمقراطية ديكتاتورية . أى إن نموذج الحداثة المتحقق لدينا يظهر فى سلبياته دون إيجابياته . والأدق أنه يتحول إلى فعل سلبى مدمر للأمة ، دون أن يحقق لها شيئاً . فالحرية الفردية ، تحطم تجانس الأمة ، وتفكك جماعاتها . وبالتالى فهى فعل لايقيم شيئاً جديداً ، وفى نفس الوقت يحطم القيم الأصيلة للأمة .

لهذا نتصور أن زرع النموذج الغربى مستحيل ، ولكن تفكيك النموذج العربى الإسلامى ممكن . وإن كان لهذه الإمكانية حدود ، بمعنى أنها لن تؤدى إلى الإبادة الكاملة ، ولكنها تؤدى إلى إبعاد الأمة عن نهضتها ، لتزيد من مرحلة الانقطاع ، وتعيق التواصل ، وتحدث تدميرا فى كيان الأمة ، يجعل حلم النهضة يفارق عيون الأمة .

حكم الأقلية الحضارية

تواجه الأمة فى حاضرها وماضيها القريب ـ كما سبق أن أشرنا ـ ما يمكن أن نسميه حكم الأقلية الحضارية ، أى حكم قيم حضارية مغايرة . وقد نتج هذا من عاملين : الأول هو الاستعمار بكل أشكاله ، والثانى هو ضعف الأمة وتدهور حالها . والخارجى مع الداخلى يتفاعلان ، وكل منهما لا يؤدى إلى الوضع الراهن المتأزم بمفرده . فالاستعمار يتأكد بالقابلية للاستعمار ، والهيمنة الحضارية تعضدها القابلية للهيمنة .

والإشكالية الراهنة تكمن فى سيادة النمط الغربى ، بالدرجة التى تجعله الحاكم وصاحب السلطة ، والمؤيد بالقوانين . فالنمط الغربى رغم أنه لا يعبر عن الأمة ، إلا أنه صاحب السيادة ، لحد أنه أصبح يمثل نظام الحياة الرسمى . والخروج من سيادة النمط الغربى فى تصورنا أمر معقد للغاية لأنه نمط مفروض ، ومدعوم من مصادر متعددة . لذلك فإن تفكيكه والخروج من أسره ، عمل نهضوى وثورى فى آن واحد .

ويكمن التحدى الحقيقى أمام الأمتين العربية والإسلامية فى مدى قدرتيهما على إنهاض نمط حياتيهما الخاص ، ليصبح سائداً وحاكماً . ولكن العوائق أمام إنهاض الأمة فى تعددها وتشابكها تجعل هذا التحدى يصل بنا إلى مرحلة جد خطيرة . ويدفع ذلك قوى من الأمة إلى إعلان غضبها وتمردها اللذين يصلان لحد دموى .

فحكم الأقلية الحضـارية يعنى أن أصحاب القيـم والأفكار والمعارف غير السائدة فى الأمـة ، هم أصحـاب السلطة والحكـم . وكذلـك فإن أصحـاب الفكر الغربـى هم الذين يتقلدون موقـع النخبة . وهذا الوضع فى تصـورنا هو نوع مـن العنصرية الاستعمارية ، لأن صـاحب القيم الـوافدة يتقلد منـاصب حاكمة ومـؤثرة ، ومن خلالـه يتم فرض استعمار قيمى على الأمـة . وفى نفس الوقت يعنى هذا أن القيم الوافدة ، تحتـل مكانة أهم من القيم الأصيلة ، وفى ذلك عنصرية لا شك فيها .

ويتحقق من خلال ذلـك نوع جديد من الاستيطان ، فهـو ليس استيطانا لغرباء ، بل استيطان الأفكار الوافدة فى عقل وكلاء محليين . مما يجعل الصراع فتنة بين أبنـاء الأمة . وهـى فتنة بقدر إحسـاس الأمة وطليعتهـا الحقيقية . إن القيـم الوافـدة لها مكانـة ، والقيـم الأصيلة مهمشـة . وهـو ما يـولد الشعـور بالغبن ، ويدفع إلى الغضب أو اليأس . ويتحقـق حكـم الأقلية الحضارية من خلال العديد مـن الآليات التى تم زرعها فى الأمة ، ومـازال يتم زرع غيرها ، حتى تظـل الأقلية الحضاريـة حاكمة ، بفعل وسـائل منظمة ، تنتج كـل يوم أعضاء جـددا لهذه الأقلية ، حتـى يتم تجديدهـا وضمان استمرارهـا . وتلك الآليات فى الواقع تمثل المشكلة الرئيسية التى تجعل الصراع بين الموروث والوافد يمتد من مجال الحضارة ، وحتى السياسة ، إلى أن يصل إلى حياتنا اليومية .

وأكبر تحدٍ تثيره آليات تشكيل حكم الأقلية الحضـارية هو التعليم ، فنظام التعليم الحالى يروج لمعارف غربيـة ، سواءً على المستوى الفنى العملى ، أو على المستوى النظـرى المعرفى . وحتى المستوى الفنـى ، فإنه يقدم مـن خلال رؤى معـرفية ضمنيـة متحيـزة للحضارة الغـربية . وآليـة التعليـم بهذا المعنى تنتـج تحيزات لحكـم الأقلية الحضـارية ، بـدلاً من أن تنتـج طلائع لنهضـة الأمة .

صحيح أن خريجى التعليم ليسوا بالضرورة متغربين ، ولا وكلاء للغرب ، ولكن هم على الأقل معرضون للتشوه الثقافى والتداخل المعرفى .

ومن التعليم تخرج أجيال من أساتذة الجامعات والباحثين والعلماء ، حيث يتم تنميطهم على نموذج معرفى غربى . وتتفاقم المشكلة تحت مظلة « العلم » ، فتتحول كل طاقاتنا العلمية نحو إعادة إنتاج النمط الغربى . ويتأسس العلم على « الاقتباس » من المرجع الغربى . ويتراجع الإبداع الحر ، خاصة الإبداع الأصيل النابع من ثقافة الأمة . فتصبح الآلة التعليمية العلمية منتجة لنماذج مقلدة لما ينتجه الغرب . فتشوه بذلك جزءاً هاماً من الجانب المعرفى لدينا .

وعندما يصبح البحث العلمى ـ المؤسسة والتمويل ـ غربى النزعة تماماً ، تتحول آلة إنتاج المعرفة الغربية إلى آلة منتجة لصورة مزيفة عن الأمة ، صورة من شروطها تأهيل الأمة لعملية التغريب ، وتبرير ذلك بتشويه الصورة الأصيلة للأمة . والأهم من ذلك أن مؤسسات العلم بتوجهها الغربى ، وتمويلها الغربى تفتح المجال أمام أصحاب المعرفة الغربية ، وتغلقه أمام أصحاب المعرفة العربية الإسلامية .

ومن التعليم والجامعة خرج طابور طويل من الخبراء (التكنوقراط) حاملين برامج ورؤى غربية جاهزة . ومع تحول نظام الحكم للاستعانة بالخبراء كوزراء ، أصبح تشكيل الحكومة فى حد ذاته معتمداً على خبرات غربية ، أدت إلى إنتاج سياسات وقرارات مستوردة ، وفرضها على الأمة . ونلاحظ أن « الخبير » الذى يحلم بالرقى ويحركه الطموح ، أصبح هو الشخص الذى يحاول أن يكون على المستوى الغربى من المعرفة . وبهذا تصبح « الخبرة الغربية » طريقا لمقعد وزارى فى حكومة أقلية حضارية .

والأمر لايقف عند هذا الحد ، ففتح المجال أمام الشركات الأجنبية وربط

الاقتصاد المحلى بـالاقتصاد الرأسمالى الغربـى ، فتحا مجالاً واسعاً أمـام الأكثر تغريبـاً ، للحصول على الوظائف المتميـزة . وليس شرط إجادة الإنجليـزية فى إعلانـات الوظائف بـالأمر الهين . ففى أى أمـة يكون مفتـاح الرقى الـوظيفى معرفة لغـة أجنبية ؟! وهذا الأمر تطور إلى حـالة تمييز عنصرى لخريجى المدارس الأجنبية ، وصل لحد مبالغ فيه مع خريجى الجامعة الأمريكية ، والحاصلين على الشهـادات الأجنبيـة . معنـى ذلـك أنـه كلما ازدادت درجـة التنميـط المعـرفى الغربى ، كلما أدى ذلك إلى الحصول على أفضل وظائف بأعلى المرتبات .

والوضـع على هذا النحو يعطـى امتيازات مجزيـة لمن يمثل النمط الغـربى بـدرجة إتقـان أكبر . ولايمنـح أى مزايـا لمن يعـرف أمتـه ويعبر عنها ويبـدع لحسابها . فـإتقان العربيـة ـ مثلاً ـ ليـس شرطاً مطلوبـاً من أحد ، أمـا إتقان الإنجليزية ، حتى مع تدهور العربية ، فهو أحد مفاتيح النجاح الوظيفى .

وتتطور آليات تكوين نخبة الأقليـة الحضارية على المستوى الثقافى ، حيث المبارزة فى نقل المعارف الغربية ، والحصول على الشهادات من الخارج . وتفتح وسائل الإعلام والثقافة أبوابها أمام حاملى ثقافة الغرب ، لتشكل منهم نخبة ، لاباختيـار الأمة ، بـل باختيار السلطـة . فتصبح مساحـات واسعة مـن عالم الثقافة المقروءة والمسموعة والمرئية تحت حكم نخبة الأقلية الحضارية .

ثم توضـع فى النهاية شروط التفوق ، وتتجمع فى المجـال التعليمى والمهنى والعلمى والثقـافى لتمثل النمط المرغـوب وتتحدد ملامحه . والنـاس فى سعيها للحياة ليست مكلفـة بالنضال المستمر ، فالنضال وظيفـة الطليعة وأصحاب الرسالة ، أما الشعب فى مجموعه فوظيفته الأساسية هى الحياة وترتيب أوضاعها والاستمرار والبقـاء . وجملة هذا الوضـع تدفع أجيالا وشرائح واسعـة ، لتبنى نموذج ثقافى معرفى مهنى ، حتى يتاح لها النجاح وتحقيق الطموح . وليس كل

من يتبنى هذا النموذج يقتنع به ، أو يعيش على أساسه ، فالأغلبية تتبنى هذا النموذج كوسيلة للعمل ، وبالتالى تحقيق سبل الحياة ، وأقلية من هؤلاء تؤمن بالنموذج الغربى ، وتعيش على أساسه ، وتحوله إلى نمط حياة ، والغريب أن هذه الأقلية سرعان ما تصبح القائدة لعملية تكوين النخب الحاكمة ، لأنها هى التى تحصل على لقب « الوكيل الغربى المحلى » ، والذى يلقى الدعم الخارجى المعنوى والمادى .

وتتكامل هذه الصورة على المستويين المادى والحياتى ، من خلال إنتاج سلع غربية وتأسيس سوق على مزاج غربى ، ثم دفع المستهلك من خلال احتوائه إعلانيا لاستهلاك المنتج الغربى ، حتى يتكيف ذوقه وميوله مع هذا النمط . وهنا يتم تكوين نخبة اقتصادية تتحول إلى الخارج ، حيث مصلحتها . فأغلب المنتجات بتصريح من شركات عالمية ، وكذلك فإن التقنية الصناعية مستوردة ، وأخيراً فإن الاقتصاد مدفوع للتصدير .

على ذلك فإن أصحاب الملايين ينضمون تدريجياً للأقلية الحضارية ، ويقومون بدور الوكيل الاقتصادى الذى يعد امتداداً للنمط الاقتصادى العالمى ، ويروج لمفرداته وسلعه ، ومزاجه ونمطه . ولعل فكرة الاقتصاد الموجه للتصدير هى جزء أصيل من عملية إلحاق الاقتصاد الوطنى بالخارج . لأن الشروط المفروضة على الاقتصاد المحلى ، والتى تتحكم فى مدى نجاحه يتم ربطها بالخارج الذى يصبح الحاكم الحقيقى للاقتصاد المحلى .

واستمرار الآليات السابق ذكرها وغيرها ، يعنى أننا أمام آلة ضخمة ، تنتج وكلاء غربيين ، وتسمح لهم بتشكيل النخبة الحاكمة . مما يعنى استمرار الحال ، وتدهور وضع قيمنا ونموذجنا المعرفى . ولعل الدعمين السياسى والمالى الغربيين ، من أهم عناصر بث الروح فى هذه الآليات .

وعلى المستوى السياسى فإن إلحاق نظامنا السياسى بالنظام الغربى ، جعل الحكومة والدولة تقفان فى صف تدعيم آليات إنتاج الأقلية الحضارية . حيث إن النظـام الحاكم ، أصبـح يطبـق كل الـوصفـات القـادمة مـن الخارج ، فى الاقتصاد كما فى التعليم ، وحتى فى القانون .

حرب القيم الأهلية

لا أظـن أنه يمكننـا تجاهـل ما تمر بـه الأمة مـن صراعـات حادة ، بـل إن مشـاهـد الواقـع الـراهـن تؤكـد كـل يـوم على تصـاعد حـدة النـزاع الأهلى . فالصراعـات الراهنـة تدور بين أبنـاء الأمة أنفسهـم ، لتجعل سـاحة المعـركة الداخليـة شديـدة الأهمية ، لـدرجة نتصـور معها أن الصراع سـوف يحسم فى الداخـل أولاً ، قبل أن تحسم الصراعـات الخارجية ، والتى نظـن أنها ستكون نتيجة لما تسفر عنه الصراعات الداخلية من نتائج .

وليس صحيحاً أننـا نعيش أى قدر من الاستقـرار ، بل نحن كأمـة تعيش بـالفعل حـرباً أهليـة . ربما تكون مـلامح الحرب وأدواتها مختلفـة عن الصـور التقليدية . فهى ليست حربا دموية دائماً ، ولكن لها مظاهر دموية ، ولحظات تفجر دمـوى . وحتى نفهـم ما يجرى علينا أن نجمـع أطراف وأجـزاء الصورة معاً ، لنحـدد مجال الحرب وأسبابها وأطـرافها الفـاعلة . والحرب ليسـت فقط فعلا عسكريا مسلحا ، وبالتالى فالمشاهـد الدامية هى جزء وفصل من فصول الحرب ، ولكنها ليست كل المشاهد والفصول .

والحرب التى نعنيهـا هى النزاع الأهلى ، بوصفـه حالة تنازع بين أبنـاء الأمة الواحدة ، وهى حالة تخرج من رحم تعارض المصالح لحد الاقتتال ، فالتعارض السافـر فى المصالح يمنع وحـدة الأمة ، ويفرق بين أبنائهـا . والأمر فى الأمتين العربية والإسـلامية يتجاوز تعارض المصالـح فيما نظن . فالمصالـح هى مظهر

من مظـاهر الحياة ومتطلبـاتها ، والتعارض فى المصـالح يولـد الصراع ، ولكنه أيضاً يفتح البـاب أمام تسويات مـا ، تكون قادرة على حفظ الحد الأدنـى من مصالح كل طرف .

ولكن هناك نوعا من تعارض المصالح يشبه المرض الخبيث . وهو التعارض الذى تستحيـل معه أى تسـوية ، فـالتنازل النسبـى من طـرف لآخر لايحقـق مصلحة الأول أو الثـانى . وإذا تصـورنا ذلـك التعارض الخبيـث ، سنواجـه قاعـدة الكل أو لاشـىء . وتلك هـى القاعـدة المولدة لحالـة الصراع المفضى للنـزاع والحرب ، حيث تكـون المفاصلـة هـى القاعـدة . فـالمصالـح عندمـا تتعارض لحد أن تلبيـة مصلحة مـا تؤدى إلى تـدمير مصلحة أخـرى ، تصبح بذلك مصالح متصارعة بحكم تكوينها ، فالصراع بينها حتمى .

والأمـر يحتـاج إلى نظـر عميق وبصيرة نـافـذة . لأن الحديـث عـن الحرب الأهلية ، والصراع والنزاع يجرنا إلى الحديث عن الـوفاق الوطنى والحوار الوطنى وغيرهما . فإذا كـانت الحرب حتميـة ، فإن الوفـاق مستحيل . وإذا نظـرنا إلى واقعنا بهذه الصـورة ، سوف نميـل للحدة الممزوجـة بالخوف وربما بـاليأس . ولذلـك فإن صـورة الحرب الأهلية ليست مـرغوبـة فى حد ذاتها ، ولا يجب أن نستخدمهـا أداة فى الصراع لنوقف الحوار . تلك هـى الإشكالية التـى نمر بها الآن . فوصف الواقع الراهن ومعرفتـه أمر ضرورى ، حتى نتعامل معه بشكل إيجابى . ومـا يتنازعنا ــ وأتصور أنه يتنـازع غيرنا ـ هـو أهمية اكتشاف الـواقع وضرورة المكاشفـة ، مع الخوف من نتـائج ذلك ، فهـل الأصح أن نبث دخـانا كثيفا على واقعنـا ، فنخفى الجزء الأكبر من أزماتنـا ، مما يسمح لنا بـالحديث عن الحوار والوفاق ، أم علينا أن نقدم على المكاشفة بكل تبعاتها ؟ !

فى ظنى أننا وصلنا لمفترق الطرق ، ولم يعد أمامنا إلا تحرير المسألة برمتها .

والمكاشفة تعنى أن نخرج الصراع المضمر ، ونفتح الجرح الغائر ، ونكشف أبعاد النزاع ، لتخرج الحقيقة إلى سطح المواجهة . ربما يتيح لنا ذلك احتدام الحرب على مستوى الفكر والرأى ، قبل أن تحتدم على مستوى البشر ، وتنطلق لغة الدماء .

أتصور أن المكاشفة ضرورة فى هذه اللحظة التاريخية ، فالواقع يؤكد أن الحرب تستعر ونيرانها تشتعل ، وأن شيئا من الحوار أو الوفاق لم يحسم قضية ، ولم ينزع فتيل المعركة . بل الأمر تطور لحدٍ خطير ، وهو إثارة قدر أكبر من الغموض حول ما يحدث ، وإطلاق الصور الإعلامية الغامضة والمشوشة والمضللة ، لحد جعل الصراع يكمن أكثر ، ويزداد حدة وشراسة ، لما تولد فيه وبه من مشاعر الغبن والظلم .

فهل تكفى تلك المبررات ؟ لا بل نضيف عليها أن قواعد الوفاق والحوار الوطنى باتت تمثل أحياناً لعبة غير شريفة ، وكأن المقصود منها لا الوفاق بين طرفين ، بل تحييد طرف لصالح الآخر . فلعبة الوفاق والحوار تدور تحت حماية السلطة والسلطان ، وتحت طغيان الكوكبية والهيمنة الغربية ، لهذا ظهر واضحاً أن أى حوار يبدأ من مسلمات لا تقبل الجدل ، تظهر وكأنها مسلمات إنسانية عامة ، ومن داخلها تخرج تحيزات كثيرة تجعل الوفاق، ليس إلا استسلاماً من طرف لآخر .

ثم ها هو عصر الحوار ـ تلك العملية الإنسانية المتحضرة كما يقولون ـ عصر يفرض مقولاته على الجميع ، وكأن المقصود بالحوار هو حرية أن تختار تلك المسلمات ولاشىء غيرها . وقواعد الحوار السياسى والحوار الدينى معلومة لكل الأطراف ، فهو حوار « ديمقراطى » « ليبرالى » ، يؤمن بالحرية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات . وهو حق أريد به باطل ، فتلك التعبيرات الجميلة لا تحمل

بداخلها إلا قيم الحضارة الغربية . فهى ليست قواعد دولية عامة غير متحيزة حضارياً ، بل هى مصطلحات متحيزة حضارياً تسمح بأفكار وترفض أخرى . بهذا أصبح الحوار أداة لتنميط المختلفين ، وإعادة إنتاج أفكارهم فى قالب مغاير ، يؤدى فى النهاية بالطرف المختلف إلى ترك قيمه الأصيلة .

ويبدو أن مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل هى النموذج الأمثل للعصر ، فهى تسويات استسلامية ، يخرج منها العرب وهم أصحاب الحق ، بعد أن تفرض إسرائيل شروطها ، وهى المعتدى الذى لاحق له ، فهو حوار يجعل المجنى عليه فى موقف الجانى ، ويعطى للجانى شهادة براءة .

أليس هذا هو ما يحدث فى حياتنا الثقافية ، حيث تدور الحوارات بين النخبة المثقفة المتغربة ، بوصفها المجنى عليه والقاضى وممثل الإدعاء ، وبين التيارات الإسلامية ورموزها بوصفها الجانى المتهم دائماً . ويطلب من الجانى المزعوم أن يعلن توبته تحت شعار الديمقراطية والليبرالية والحرية وحقوق الإنسان ، فإذا فعل ذلك تحول إلى المنظومة الغربية . فالمطلوب لا يكاد يكون إلا تكريساً للظلم . فالمنظومة الغربية وافدة ، وهى التى حملها الاستعمار والهيمنة والإمبريالية والاستغلال ، وبالتالى هى الجانى ، أما المنظومة الإسلامية فهى المجنى عليه الذى سحب حقه فى الحياة ، فى أرضه وداخل أمته . ولكن شروط الحوار ليست إلا شروط الظلم المحققه للطغيان .

بهذا المعنى نظن أن الحديث عن الحوار والوفاق ليس إلا تكريساً للحرب . فالحوار غير العادل يؤدى للظلم ، والأخير مولد للعنف والفرقة والتنازع . لذلك فالحوار ليس إلا أحد مستويات الحرب ، ولكنها الحرب الكامنة التى يحاول فيها كل طرف خداع الطرف الآخر ، لينتصر عليه وفاقاً ، أى ينتصر عليه برضاه وتوقيعه . وتلك أزمة حقيقية ، لأنها تذكرنا بما يفعله الكيان

الصهيونى بالأمة العربية ، لأنه الآن يسطر وثيقة انتصاره ، ويفوز بتوقيع النظم العربية ، على ذلك الإعلان المظفر الذى حول المعتدى إلى دولة شرعية . فالسلام بهذا المعنى ، هو استسلام بدون مبرر مقبول .

هذا هو جوهر المأزق ، أن ننظر للواقع لنعرفه . ولا أظن أن الحديث عن الوفاق والحوار يفيد ، إذا كان حد التنازع قد وصل إلى أقصاه . وأيضاً لا نتصور أن كشف عناصر الحرب ، يؤدى إلى تولدها ، وإشعال نيرانها . بل أعتقد أن وقائع حياتنا ، فى السنوات الماضية ، تؤكد أننا ندخل إلى الحرب دخولاً مروعاً ، فالثمانينات تبدو مساحة للحوار ، ولكن التسعينات ليست مساحة إلا للحرب . والسبب فى ذلك حسب ظنى أن الحوار لم ينفع ، وشروطه لم يتفق عليها ، أو كانت جائرة . وفى كل الحالات فإن مرور الزمن يزيد حدة الحرب ، ويجعل الأصح أن نواجه الموقف دون تجميل له .

تلك هى المبررات ، التى تجعلنا نقدم على التعامل مع الواقع كما هو . فلا يبدو هناك أى مهرب من المواجهة !!

فماذا عن الحرب الأهلية ؟! ما نقصده فى الواقع أن الأمة دخلت مرحلة الصراع الفاصل فى تاريخها بين الوافد والموروث . والحلقات السابقة كانت مراحل التاريخ الطبيعى الذى يبدأ بالانبهار بالآخر ، والخوف منه ، ومحاولة التوفيق التى سرعان ما تصبح تلفيقا ، ثم يظهر الوافد على حقيقته ، فهو ليس خيراً كله ، ولا شراً كله . وكذلك يظهر الموروث ، فهو ليس ضعفاً دائماً ولا جموداً مستمراً .

ومع ظهور الوافد على حقيقته ، وظهور جانبه الاستعمارى المهيمن أصبح الوافد القيمى والفكرى ، دخيلا يقاوم ، ويشحذ قوى الداخل ضده . ومع إحياء الموروث تفجر منه قيمه وإيجابياته وإمكانياته . فإذا كانت البداية

صدمة ، ثم انبهـارا ثم توفيقا ، فإن النهاية أصبحـت استعمارا ثم هيمنة ، ثم غزوا ثقافيا . والآن ، تفجر الصراع على المستوى الدولى ، فالدول الغربية قررت فـرض القيـم بقـوة السـلاح ، وشعوب الحضـارات الأخـرى تـرفـض وتعلـن العصيان .

ذلـك الصراع فيما نتصور تجسـد فى المواجهة بين الـوافـد ، ممثلاً فى الـدول الغربية وقوتها ، والأنظمة الحاكمة وأسلحتها ، والنخب المتغربة ونفوذها وبين الموروث ، ممثلاً فى الأمة نفسها وروحها وتاريخهـا وقيمها ، وطليعتها التى تقود النضال والنهضة . لذلـك قلنا إن المصالح متعارضة لحد الاقتتـال ، وقلنا إننا بصدد حـرب أهلية ، هى حـرب القيم الأهلية ، فى فصـولها دماء كثيرة ، وفى فصولها أيضاً معركة المصير لأمة العرب والمسلمين .

فـالحرب الأهلية فى رأينـا ، هى التـى تـدور بين الخارج ممثلاً فى وكـلائه ، والداخـل ممثلاً فى طليعته . وبين الطـرفين تتعارض المصالـح ، لا بين النخبة المتغربة وطليعة الأمة فقط ، بـل الأهم أن الصراع بين الطرفين يحمل فى جنباته تعارض المصالح بين الأمة وحكامهـا ، وبين الأمة والأمم الأخرى . فما حدث هو حـرب أهلية داخليـة زرعت من الخارج ، بـدعم من الـداخل ، فـأصبح الصراع بقدر ما هو داخلى وبين أبنـاء الأمة الواحدة ، بقدر ما هـو محمل بكل الأزمات الدولية ، وما فيها من تعارض مصالح بين القوى والضعيف .

وعلينا أن نـلاحظ ، أن الدول الغـربية المهيمنة تـريد فرض قيمهـا علينا ، وكذلـك تريد ضمنياً أن تمنـع أى صحوة عربيـة إسلامية ، لأنها ترفـض قيام حضارات مختلفة عنهـا . فإذا تصورنا مـا يحدث الآن سنكتشف أن المنوط بهم فرض الهيمنة علينـا ، وعرقلة نهضة حضارتنـا هم من أبناء الأمـة وكلاء الغرب المحليين الذين أصبح تـاريخهم غير تاريخنا ، وأصولهم غير أصولنـا . فإذا كان

الاستعمار اعتداء مفضيا للحرب والمقاومة ، فإن الاستعمار المحلى القائم على أيدى أبناء نفس الأمة يفضى إلى الفتنة داخل الأمة ، ويولد الحرب الأهلية .

وذكاء الآخرين أنهم أوكلوا غيرهم نيابة عنهم ، فى فرض الهيمنة علينا . وبهذا يتحقق لهم السيطرة من خلال الوكيل المحلى . فقوى الهيمنة وضعت فى صفوفها الأولى وكلاء من أمتنا ، فأصبحت الحرب أهلية وداخلية ، وكان أهون أن تكون خارجية . وهو أمر أدى فى النهاية لزرع الفتنة ، بتقسيم الأمة ، إلى فريقين ، أحدهما خرج عن قيم الأمة ، والثانى ملتصق بها ، فأى حرب تلك !!

فلنعد للوفاق إذن لنسأل ما المقصود بالوفاق ؟ فهل هو وفاق بين حضارات العالم على أرض أمتنا ؟ هل المقصود به أن نكون أمة متسامحة لحد قبول أى قيم وافدة ؟ أم أمة مسالمة لحد ترك عقلها وقلبها معروضين للإيجار والاستغلال من الآخرين ؟! عن أى وفاقٍ يتحدثون ؟!

إن زرع منظومة لقيم وافدة داخل تراب الأمة ، هو السبب الحقيقى فيما نحن مقدمون عليه من حرب أهلية ، لذلك نسميها حرب القيم الأهلية . فداخل أمتنا نواجه بنخبة حاكمة تتبنى قيما وافدة ، وتطبق قوانينها ، وتفرض نظمها ، وتحقق بذلك مصالح الغرب والنخبة فقط ، متجاهلة بذلك الأمة . وفى أحسن تصور فهذه النخبة تتصور أن مصلحة الأمة فى إلحاقها بالغرب ، وهو أمر لا يتأتى إلا بتنازل الأمة عن قيمها .

والنخبةالمتغربة وصلت لحد التورط . فوجودها وكيانها ومصالحها تعلقت بالغرب ، وأصبح الصراع بالنسبة لها صراع حياة أو موت . والمشكلة الأكبر أن النخب الإدارية والعسكرية أقامت نظم الحكم على أسس من التبعية للخارج ، فى الرؤية والأدوات والأفكار ، ثم أصبحت التبعية فى القرار

السياسي نفسه . وكل ذلك يدفع وكلاء الغرب ، نحو التمسك الشديد برؤيتهم ، وفرضها بالقوة .

وعلى الجانب الآخر فإن طليعة الأمة تشعر بمسئوليتها نحو قيم الأمة ، ونحو حماية جماهير الأمة ، حتى لا تتحطم قيمهم ، ولا تستعمر عقولهم أو قلوبهم . وفى وعى طليعة التراث أن ما يحدث هو انتهاك للمقدس وتجاوز للتاريخ وسحق للهوية ، وهو ما يجعل الطليعة ترى نفسها مكلفة نيابة عن الأمة ، للدفاع عن القيم الأصيلة . فترتبط مصالح الطليعة بمصالح أمتها ومشروع نهضتها .

هو تعارض مصالح مفضٍ للحرب ومولد من اختلاف جذرى فى منظومة القيم ، مما يجعله غير ملائم للوفاق أو الحوار . فهل فى ذلك مبالغة ؟! لا أظن فكل منظومة للقيم مستقلة عن الأخرى ومتعارضة معها . والتوفيق بين منظومات القيم أمر مستبعد لأن لكل منظومة قيمها ونظامها الداخلى والمنظومات القيمية نتاج حضارى، لايمكن أن نشكل فيها ، ونصطنعها . وكذلك فإن كل منظومة من القيم تحمل السلبى والإيجابى ، أى يمكن توظيفها فى النهضة ، وكذلك يمكن أن يؤدى الاستخدام السلبى لها إلى التأخر. وكل منظومة فى النهاية هى نتاج كفاح أمة ، وهى الأنسب والأفضل والأكثر ملاءمة لهذه الأمة عن غيرها من المنظومات . والمنظومة العربية الإسلامية هى الأفضل لنا ، ومنها ستحقق النهضة ، وبدونها لن نحقق شيئا وهى خاصة بنا ولاتلائم الغرب ، ولاتنفعه ، كما أن منظومتهم لاتلائمنا ، ولا تنفعنا .

لذلك نتصور أن ما يحدث الآن هو إفراز للصراع بين المنظومة العربية الإسلامية ، والمنظومة الغربية ، لأن التعايش بينهما غير ممكن داخل أمتنا . وإن كنا ننادى بالتعايش بين الحضارات والأمم على مستوى العالم ، ولكن الأمة الواحدة ، لن تكون مسرحاً لزرع حضارات الأمم الأخرى .

العنف المستتر

إن الصراع بين الوافد والموروث ، أى بين قيم الحضارة الغربية وقيم الحضارة العربيـة الإسلامية خلـق حالة مـن العنف الضمنـى ، تفجر كل يـوم صراعاً جديداً ، وتدفع الأمة نحو صراع مصيرى يستنزف قواها ، فقد أدى هذا النزاع إلى تشكل الحالـة الراهنة ، فى قوى صـدامية لكل منهـا مؤسساتها ومنابـرها . وأصبحت القاعدة أن كل فريق يحاول استبعاد الآخر تماماً .

ونتصور أن المعركة تدور على أسس من الصدام لا التعايش . والواقع أن ما نمر به الآن هو أزمة تاريخية طاحنة . لأن اختلاف التيارات السياسية والثقافية داخل الأمـة أمر عادى ، بـل هو أمر مطلوب ، لأنـه يعنى التعدد وفيـه الثراء ومنه الازدهار . ولكن الحالة الراهنة تؤدى للصراع ، لأنها صدام بين تيارات ، لكـل منهـا مرجعيـة مختلفـة . حيـث العلمانيـة تستنـد للمرجعيـة الغـربيـة ، والإسلاميـة تستند للمرجعيتين العربيـة والإسلامية . واختـلاف المرجعيات ، يجعل الصراع وكأنه بين دول وحضارات ، لا بين تيـارات تنتمى لأمة واحدة . وفى هذا فرق كبير بين التنافس بين رؤى الأمة ، وبين الصدام بين رؤى الأمم .

تلك الحالة أفرزت فى تصورنا ظاهرة هـامة ، وهى انقسام القوى السياسية والثقافية إلى كتلتين ، لكـل منهما كيانه المنفصل عـن الأخرى . والانفصال فى الواقع نتاج انفصال المرجعية ، وهو أمر يفضى لحالة ضياع الأرضية المشتركة . فبين العلمانية والإسلامية ما بين حضارة وأخـرى وأمة وأخرى . فما يربط بينهما

هو ما يجمع البشرية كلها ، من حيث إن الإنسان كمخلوق واحد فى النهاية . وهذا المشترك لايكفى لإقامة أمة ، ولا نظام حياة . فهو كافٍ لخلق قيم دولية للتعايش بين الأمم المختلفة . ولكنه غير كافٍ لإقامة أمة واحدة .

فإذا كان اختلاف المرجعية يؤدى إلى نخبة تتبع الغرب ، وطليعة تمثل الأمة ، فهو يؤدى أيضاً إلى حالة من العنف المستتر القائم والناتج من ذلك الاختلاف المرجعى ، فالاختلاف المرجعى يسحب أى أرض مشتركة ، وهو ما أدركته كل القوى ، وتصرفت بناءً عليه ، عن وعى أو غير وعى .

لذلك يغلب على العلمانيين النظر إلى الإسلاميين ككتلة واحدة ، وكذلك يغلب على الإسلاميين النظر للعلمانيين ككتلة واحدة . فكل طرف يجد فى الآخر نقيضاً له ، فالمنظومة الإسلامية نقيض للعلمانية الغربية ، لذلك فالعلمانى يرى أن التهديد يأتيه من الإسلامى المتطرف ، كما يأتيه من الإسلامى المعتدل ، لأن التهديد بالنسبة له إسلامى أولاً وأخيراً . وكذلك بالنسبة للإسلامى ، فهو مهدد من كل ما هو علمانى ، سواء معتدل أو متطرف .

وهذا الموقف أدى فى النهاية لتشكيل وعى كل طرف بالآخر، حتى بات واضحاً أن كلا منهما لا يرى التمايزات والاختلافات داخل الكتلة الأخرى . وعلى هذا الأساس قامت الحملة الظالمة ضد الإسلامى ، مؤكدة أن كل فصائله إرهابية . وفى ذلك تأكيد على أن الطرف العلمانى يرى الإسلامى ككتلة واحدة ، ويعتبر كل ما هو إسلامى تهديداً له ، كذلك فإن ذلك يؤكد أن اتهام الإرهاب يوجه للجميع ، لأن الهدف هو استبعاد كل ما هو إسلامى ، لأنه بالضرورة معادٍ لكل ما هو علمانى .

ونفس الأمر ينسحب على الفصائل الإسلامية فى موقفها من الكتلة العلمانية. والواقع أن هذه الرؤية صحيحة ، لأن أى نجاح لتأسيس المرجعية العربية الإسلامية سيكون على حساب محاولات تأسيس المرجعية الغربية .

بمعنى أن محاولة كل فريق استبعاد الآخر ، هى تعبير عن حتمية حضارية ليس منها مهرب . ففى النهاية يجب أن تنتصر مرجعية على أخرى ، وكذلك فإن كل انتصار لمرجعية هو سحب من رصيد الأخرى .

لذلك فالعلمانى يدرك الفروق بين العلمانيين ، والإسلامى يدرك الفروق بين الإسلاميين ، وكلاهما لا يدرك الفروق فى الطرف الآخر فالغالب أن وعى كل طرف يترجم الحقيقة بطريقته ، ويحولها إلى صورة شائعة وبسيطة . بمعنى أن العلمانى كافر ، والإسلامى إرهابى ، وتلك هى الصور الشائعة . وهى تعبير رمزى غامض ، عن أن الخلاف بين مرجعيتى الأول والثانى ، خلاف لا يقبل المصالحة .

والحقيقة أن البعض حاول أن يطفىء نيران الفتنة ، وهنا ظهر الاعتدال . فالعلمانى المعتدل يؤكد على مناصرته للإسلام الصحيح . والإسلامى المعتدل يؤكد على تأييده للديمقراطية فيما لا يخالف الإسلام . والاعتدال هنا ، يرفع شعارا ، يعبر من خلاله عن التزامه بقواعد اللعبة السياسية وشروط القيم الموروثة . ولكن حقيقة الصراع تتجاوز ذلك ، لأن شعار الإسلام ، لن يجعل العلمانى منتمياً للحضارة العربية الإسلامية ، وشعار الديمقراطية لن يؤدى إلى إلحاق الإسلامى بالمرجعية الغربية .

كما أن استخدام الإسلام من جانب ، واستخدام الديمقراطية من جانب آخر جعلا المصطلحات تستهلك إلى حد يرفع من درجة الصراع ولا يخمده . فالعلمانى يرى أن ديمقراطية الإسلامى زيف ، والإسلامى يرى أن إسلامية العلمانى زيف آخر . لذلك فإن الاعتدال اكتسب درجة عالية عن سخونة الصراع . وبات كل طرف ينسب لنفسه الاعتدال وينفيه عن الطرف الآخر . وكذلك أصبح كل طرف ينسب لنفسه الإسلام أو الديمقراطية وينفيه عن

الآخر. مما دفع كل طرف إلى اعتبار نفسه ممثلاً للاعتدال والإسلام والديمقراطية، واتهام أى « آخر » بأنه إرهابى ومتطرف وكافر وعميل وهكذا .

وهذا هو مناخ التطرف المفضى فى النهاية إلى رفع درجة العنف المستتر. والأخير هو سبب مباشر أو غير مباشر فى تعظيم درجة العنف العلنى المباشر وهذا حقيقى فيما نظن ، لأن الفكر الإسلامى المعتدل يرفض إعطاء شرعية للقيم الغربية ، والعلمانى يعتبر ذلك تصريحا بتكفير العلمانى ومن ثم قتله . والفكر العلمانى الغربى المعتدل يرفض إعطاء شرعية للقيم الإسلامية ، مما يؤدى إلى توسيع مظلة تهمة الإرهاب على الجميع . معنى ذلك أن النخبة العلمانية تساعد الدولة على فرض مظلة اتهاماتها على كل التيارات الإسلامية ، وكذلك فإن الطليعة الإسلامية لا تنشر فكرا يمنع توسيع مجال العنف من قبل الجماعات المسلحة .

وأصبحت كل كتلة تضم التطرف والاعتدال ، والعلمانية تملك سلاح الحكومة الفتاك ، والإسلامية يخرج منها سلاح الجماعات المسلحة الدامى . والاعتدال فى النهاية ، أصبح هو الضحية ، لأنه يتكلم بلغة مسالمة تقدر الآخر ، ولاتتعدى على حقوقه ، ولكنه يدخل فى الصراع الأكثر دموية ، فيصبح جانيا ومجنيا عليه معاً .

تلك هى الصورة بلا تجميل . وهى واقع نعيشه بكل وضوح ، واقع لايعرف الحوار ولا التعايش ، ويزداد فيه التطرف وينمو العنف . لذلك أصبح لكل فريق أدوات عنيفة ، فالإسلامى ــ من وجهة نظر العلمانى ــ غير ديمقراطى ، وبالتالى خارج عن القانون ، لذلك فهو إرهابى ، والعلمانى ـ من وجهة نظر الإسلامى ـ كافر ، ومعادٍ للأمة ، لذلك يستحل دمه . نعرف تماماً أن تلك المقولات ، هى مقولات التطرف ، ولكن المساحة التى تحتلها هذه

المقولات تزداد كل يوم ، لحد جعل الخطر قادما . والواقع أن نظام الحكم يقف موقفاً غريباً تجاه هذه القضية ، فهو إما أن يزايد على الإسلام ، أو يتمادى فى محاربة الإسلاميين ، ولا حل ثالث لديه . وكأنه يريد الإسلام شرعية له ، دون أن يحقق مرجعيته على أرض الواقع ، ويحاول أن يسحب أى شرعية إسلامية من أى قوى أخرى . وهو بهذا طرف أصيل فى إشعال نيران الفتنة ، لأنه يزايد على العلمانية ضد الإسلاميين ، ثم يزايد على الإسلام ضد العلمانيين . لذلك تجد أن كلا الطرفين يتهم الحكومة أحياناً ، بأنها تناصر الطرف الآخر .

أما معركة الإرهاب الجارية خلال سنوات التسعينات من القرن العشرين ، فهى حالة تدعو للقلق . لأن التحالف ضد الإرهاب أصبح يضم الحكومة والنخبة المتغربة والقوى الدولية ، ضد كل ما هو إسلامى . وهى حالة فى نظرنا ، مفجرة لكل كوامن العنف الصريح والمستتر .

نعم إننا فى مأزق !!

والحل فى تصورنا أن ننزع فتيل العنف ، ونطرح الرؤى المعتدلة ، ونحدد قواعد اللعبة ، ونجعل المواجهة ، مكاشفة لاتنقصها الجرأة . معنى ذلك أننا نحتاج للرؤى المعتدلة من الطرفين ، لنعطى لها مساحة كاملة للتأثير ، ولا نلقى بظلال الشك حولها . أى نؤسس مناخ الاعتدال أولاً ، ضد كل عنف ، وكل تطرف . ونسمح بأفضل فرص ممكنة للحوار بين قوى الاعتدال .

والهدف من ذلك ليس حل الأزمة ، ولكن إخماد نيران الفتنة ، حتى نصل للمرحلة التى تتبلور فيها الرؤى الفكرية وتنضج ، ويتم الاختيار بين الرؤى سلمياً . نعم علينا أن ندرك أننا أمام صراع حتمى ، ولا بديل أمامنا إلا بجعل الصراع سلمياً ، حتى نتلافى العنف والعنف المضاد ونحقن الدماء ، فلا ندخل المستقبل بثوب ملطخ بالدماء .

إننـا نعيـش الصراع ، وعلينــا أن نعترف بهذا ، ولــن ينفعنــا أى محاولات للهروب . ولكن إذا غاب عنا الخطر ، ولم نتلافه ، فإننا نعرض الأمة للضياع . فمناخ العنف والتطرف خطر على الجميع . والأيدى الخارجية العابثة خطر على الجميع أيضــاً . فإذا ســاد العنف ضــاعت الأمــة ، وإذا تحكمت فينـا القوى الخارجية ضاعت الأمة أيضاً . وعلى عقلاء الأمة أن يعرفوا تلك الحقيقة .

الفهــرس

رقم الايداع : ٩٦/١٤٢٤٩
I.S.B.N. 977 - 09 - 0366 - 3

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى - ت:٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥(٠١)

تفكيك الديموقراطية

تحت عنوان « الديمقراطية » ، تدور معركة حامية .. ليست فى الحقيقة حول أهمية التعددية وقبول الآخر.. ولكنها معركة أخرى بين التغريب والخصوصية الحضارية .

ومن خلال « شرط الديمقراطية » يتم إهدار حق عدد من التيارات فى الممارسة السياسية ، وينادى البعض بإستبعاد هذه التيارات تماماً ، رغم أنها تيارات تعبر عن موروث هذه الأمة .

وتحت عناوين تدور حول « الإرهاب » يتم إتهام الكثيرين بأنهم يشجعون العنف ، رغم أن دعواتهم سلمية ومشروعة وفى إطار القانون .

ومن خلال حملة شاملة على « الإرهاب » ، يحاول البعض تمرير معركة أخرى يظهر أنها تهدف إلى تدمير « الموروث » جملة.

عن هذه وغيرها ، يدور هذا الكتاب ، فى محاولة لا تنقصها الصراحة لمواجهة معركة من أخطر معارك حياتنا ، معركة بين الوافد والموروث ، حتى وإن كانت تحت عنوان « الديمقراطية ».